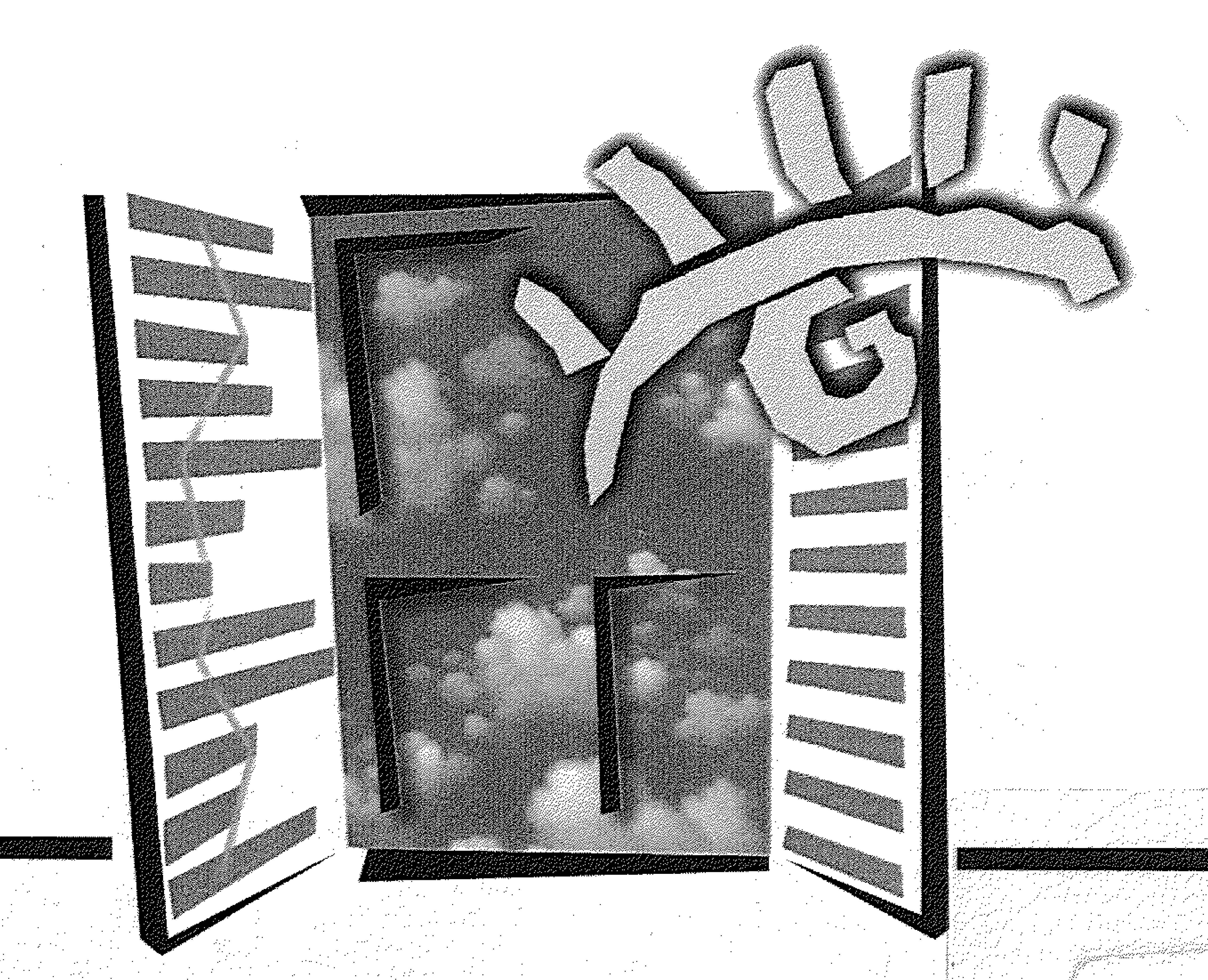
الهيئة القومية للبحث العلمي

التنمية الاجتماعية والاقتصادية
واقع وآفاق





تحرير

أ.د عمر التومي الشيباني

أ. مفيدة خالد الزقوزى

التنمية الاجتماعية و الاقتصادية
واقع وآفاق

الهيئة القومية للبحث العلمي

التنمية الاجتماعية و الاقتصادية
واقع وآفاق

تحرير
أ.د. عمر التومي الشيباني
أ. مفيدة خالد الزقوزي

وقائع ندوة نظمها برنامج البحوث والدراسات الاجتماعية بالهيئة القومية للبحث العلمي
بالتعاون مع المركز الافريقي للبحث التطبيقي والتدريب فى مجال الانماء الاجتماعي
طرابلس (13 - 15 / 12 / 1993)

الهيئة القومية للبحث العلمي
مؤسسة بحثية علمية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة
وتتبع اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الطبعة الأولى 1997
رقم الايداع 219 / 1996 م
دار الكتب الوطنية – بنغازي

جميع الحقوق محفوظة للناشر:
الهيئة القومية للبحث العلمي ـ شارع الجماهيرية
زاوية الدهماني ـ ص .ب 12312 طرابلس
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
هاتف 4 - 3339102 - مبرق 20956 NASRLY
بريد مصور 3339841 - 3338412 (21 - 218)

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة القومية للبحث العلمي

الفهرس

المقـــدمـة

لقد اقدمت البلدان العربية بعد استقلالها وتحررها على وضع تنفيذ خطط للتنمية تهدف إلى تكوين وتطوير البنية الأساسية للمجتمع من صحة وتعليم ومواصلات وخدمات مختلفة للرفع من مستوى مواطنيها في مختلف المجالات . ومما لاشك فيه أن هناك اختلافاً في هذه الخطط من حيث منطلقاتها ومواردها والمدة الزمنية التي استغرقتها والنتائج التي نتجت عن تنفيذها من حيث التحسّن في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما حققته هذه الخطط من أهدافها . وتجدر الإشارة إلى أن هناك ظروفاً عالمية ومحلية ، اقتصادية وسياسية عرقلت مسيرة التنمية وسببت مشاكل جعلتها غير قادرة على تحقيق الطموحات المرجوة والغايات المقصودة ، الأمر الذي يجعل النظر في هذه الخطط ، وفي مسارات التنمية في المجتمع العربي عامة ، وفي بعض أقطاره أمراً مطلوباً وضرورياً ، وذلك بتقويم وتحليل الخطط السابقة للاستفادة من ذلك في رسم معالم المستقبل ومناقشة البدائل المختلفة لمسارات التنمية في المجتمع العربي . ولهذا الغرض نظمت الهيئة القومية للبحث العلمي والمركز الافريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، الندوة العلمية المحلية بعنوان (التنمية الاجتماعية والاقتصادية : واقع وآفاق) في الفترة ما بين

(13-15/12/1993) بقاعة المؤتمرات بمقر المركز الافريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي .

وقد اهتمت الندوة بالقضايا التالية في محاور نقاشها والأوراق المقدمة إليها :

المحور الأول : اسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية

اهتمت الأوراق في هذا المحور باستعراض وشرح وتحليل ونقد أهم النظريات والمفاهيم التي ظهرت في مختلف أجزاء العالم والتي حددت الفلسفة التي ترتكز عليها مخططات التنمية وقد أولت الورقات عناية خاصة بتلك النظريات والمفاهيم التي وظفت لتوجيه مخططات التنمية العربية .

المحور الثاني : تقويم مسيرة التنمية الإجتماعية والاقتصادية

اهتمت الورقات في هذا المحور باستعراض وتحليل مخططات التنمية التي نفذت في الجماهيرية ، وأولت عناية خاصة لأهم النجاحات التي تحققت والسلبيات التي رافقتها ومقارنتها بتجارب مجتمعات أخرى ، وبخاصة التي تشترك معها الجماهيرية في الظروف والخصائص .

المحور الثالث : استشراف مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية

توجهت الورقات في هذا المحور نحو مستقبل التنمية في الجماهيرية مع توظيف الخبرات التي توافرت عن التجربة العربية واقتراح استراتيجيات جديدة تلائم شروط الدخول إلى القرن الواحد والعشرين كمجتمع من بقية مجتمعات العالم ، ليس متخلفا ولا تابعا .

وقد فتحت الأوراق البحثية والتعقيبات مجالات خصبة للنقاش والتعليق من الحاضرين الذين أبدوا وجهات نظر نقدية فاعلة تنم عن فهم واع لابعاد المشكل المطروح

وتقدير مسؤول لأهميته وجدواه ، وقد لاحظ المشاركون تعدد المداخـل لدراسـة مفهـوم التنمية حيث أن لكل إتجاه بحثي جذوره التي يبدأ منها وآفاقه التي يتطلع إليها ، فهناك من يرى إمكانية تحقيق التنمية بتوافر مقوماتها ويفـرق بـين الـدول الـتي حققـت التقـدم عمـا عداها على اساس من توافر هذه المقومـات الـتي لا تحـدث دفعـة واحـدة إنمـا مـن خـلال مراحل، حيث إن كل مرحلة تهيئ للتي تليها . فالتنمية تتحقق بتحقيق معدلات معينة مـن الاسـتثمار وزيـادة في حجم الدخل القومي وتغيير ملحوظ في ميول الافراد واتجاهاتهم ، وتغير في أنماط الاستهلاك وعلاقات العمل . وهكذا ، فان واقع التنمية المعتمد على عـامل الزمن يتحقق من خلال التراكمات المرغوب فيها في شتى المجالات، وقد انتقد الحـاضرون هذا الاتجاه ، لأنه لم يعـط لـلارادة البشـرية أي وزن ، وكـأن المقومـات المطلوبـة يتحقـق وجودها من تلقاء ذاتها .

هناك من ينظر إلى التنمية باعتبارها عملية استيعاب لخصائص وسمـات تشـكل في حد ذاتها دافعا للعمل والإنتاج وتحقق أوضاعاً مناسـبة لعلاقـات تدفـع بعجلـة التنميـة إلى الأمام وهي بذلك إجراء تنظيمي تقوم به السلطات المعنية لدفع المجتمـع باتجـاه الاسـتيعاب المستمر لوسائل يجب أن تستخدم ليكون تأثيرها ايجابيا. وفى ظل هذا الاتجاه يتـم البحـث عن الخصائص الإجتماعية التي يتميز بها سلوك الافراد واستيعابها قبل العمل على احـداث التغير المنشود، وبهذا من الممكن القضاء على ظواهر تتسم بها مجتمعـات التخلـف . كمـا طرح المشاركون ما تتداوله الاقلام بشأن تراث علم التنمية وبخاصة في بلدان العالم الثـالث وهو الاتجاه الأكثر شهرة الذي يربط بين التنمية وضرورة التخلص من سمات التخلف التي يصورها في شكل مجموعة من المؤشرات مثل انخفاض متوسـط دخـل الفـرد ، وانخفـاض مستوى الإنتاج ، ارتفاع معـدل النمـو السـكاني ، ارتفـاع الـواردات ، وانخفـاض نسـبة الصادرات إلى الناتج المحلي ، إلى غير ذلك من المؤشرات التي باتت مألوفة للدارسين وهو

الاتجاه الذي يعتمد فهمه على المقارنات الشكلية بين السمات الـتي يتسـم بهـا الوضـع في الدول المتخلفة وتلك السائدة في الدول المتقدمة .

وقد لاحظ المشاركون أن مفهوم التنمية ينظـر إليـه علـى انـه محـدد ومتفـق عليـه ويستعملون له مرادفات عديدة كالنمو والتطور والتقدم والتحديث على اساس أنها فعـل إيجابي يؤدى دائما إلى الأفضل يتتبع في ذلك خطى النموذج الغربي ، ولذلك فقد اكّـدوا على أهمية تطوير مفاهيم للتنمية تأخذ في الحسبان خصوصية المجتمـع العربـي وتستحدث بها متغيرات عديدة لتكـون عالميـة ومنهـا (الإنتـاج وتوزيعـه ، البيئـة ، والمـوارد الثقافيـة والعلاقات الاجتماعية والسياسية) ، وهى جميعها مؤشرات لقياس التنمية .

وعرضت في المحور الثاني التجربة التنموية في الجماهيرية وتم التساؤل عن الشـكل العام الذي اتخذته التنمية في المجتمع الليبي وحول ما إذا كان بالامكان اختيار نمـوذج آخـر للتنمية ، وابرزوا أهمية العوامل التاريخية التي أسهمت في تجذير التخلف فيـه والـذي طبـع مسيرة التنمية لفترة طويلة بالاعتماد على الآخر (الغربي) .

وتناول الحاضرون الجهود المبذولة واسباب القصور في تحقيق مسـتهدفات التنميـة في المجتمـع الليبـي . واوضحـوا أن مسـتهدفات التنميـة كـانت طموحـة بدرجــة تتعـدى الامكانيات المتاحة للمجتمع الليبي مـن مـوارد طبيعيـة وبشـرية وارجعـوا ذلـك لمقومـات الاقتصاد العربي الليبي الذي يعتمد على مورد واحد (النفط) ،كمـا ردوا بعـض اسـباب القصور في تحقيق المستهدفات إلى ما هو مرتبط بـالتنظيم المؤسسـي للتخطيـط الاقتصـادي والاجتماعي ومنها ما هـو مرتبـط بسياسـات واسـاليب تنفيـذ الخطـط المرسـومة لتحقيـق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والتي اوضحت عدم كفاءة هذه الاسـاليب والسياسـات المختلفة، وبخاصة أثناء الازمة النفطية في (الثمانينيات) التي نتج عنها تراجع في مستويات الانفـاق علـى الـقطاعات (التعليـم والصحـة و الضمـان الاجتمـاعي) كمـا اضـاف

المشاركون أن أحد أسباب الانحراف بين الأهداف المخطط لها والنتائج المحققة هو ارتفاع تكاليف مشاريع التنمية بشكل عام وعدم مواكبة القطاعات الإنتاجية لنمو البنية التحتية .

وعلى مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لوحظ أن بعضها قد تجاوز المؤشرات التي تحققت في بعض الدول العربية ذات الظروف المشابهة ، ومنها مازالت دون ما هي عليه في بعض الاقطار الأخرى ، وعموما تندرج مؤشرات التنمية البشرية (الصحية والتعليمية) بالجماهيرية ضمن مجموعة دول العالم ذات التنمية البشرية المتوسطة .

وفى الحديث عن مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية في عالم يضج بالتكتلات الاقتصادية ، وتزايد الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، ووقوع أغلبها في المديونية الخارجية في جو من الصراعات والمشاكل السياسية ، الأمر الذي يؤثر على برامج التنمية فيها ، فقد رأى المشاركون أن الحل هو التكامل الاقتصادي العربي البديل للتنمية القطرية المنعزلة .

د. عمر التومي الشيباني **أ. مفيدة خالد الزقوزي**

المحور الاول

مفاهيم ونظريات التنمية الاجتماعية والا قتصادية

التنمية : مفاهيم ونظريات

اعداد : د. ياسين علي الكبير*

الملخص

تحاول هذه الورقة التشكيك فى مفاهيم التنمية التى تؤخذ فى كثير من الاحيان كأنها شئ متفق عليه ، ويخلط بينها حينما يتم استعمالها كمرادفات لمفاهيم اخرى كالنمو والتطور والتقدم والتحديث ، وتعرض الورقة بإسلوب نقدى أهم النظريات التنموية (ارثر لويس) الذي تتركزنظريته الكلاسيكية على نمو الانتاج و(روستو) الذي يضفى أهمية على التركيب الاجتماعي وامكانية التغير الذي يحدثها ، و(سميرامين) الذي ينتهج الاسلوب الماركسي في التحليل ويركز في تحليله على كيفية وصول العالم الغربي للتنمية التى وظفت اقتصاديات العالم الثالث واستغلتها ، هذا عن الاقتصاديين . اما علماء الاجتماع فإنّ بعضهم يستخدمون مفهوم التحديث بدلا من التنمية ، (فسملر) رآه ذلك التمايز فى البناء الاجتماعي الذي ينتقل فيه المجتمع من تركيب متجانس الى عدة تركيبات غير متجانسة ولكنها ذات علاقات اعتمادية متبادلة . وهو مختلف عن تركيب وثقافة المجتمع الغربي ، اما (ليرنر) فالتحديث فى نظريته هو إكتساب الخصائص العامة المميزة للمجتمعات الغربية وهو الطريق الوحيد له ، فالنمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية والتعرض لوسائل الاعلام تؤدى فى جميع المجتمعات الى نفس النتيجة ، وبينما ركز (انكلز) على خصائص يراها حديثة تحدد اتجاهات وقيم وأنماط سلوك الفرد التى يكتسبها باحتكاكه بمصادر التحديث وهى المصنع ، والمدرسة

---

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة الفاتح – طرابلس – الجماهيرية .

ووسائل الاعلام ، من الملاحظ أن أغلب النظريات لا تحدد ما المقصود بالتنمية ولم تستطع أن تقدم مفهوما عالميا مجرداً .

المقدمة

من البديهي أنه لايمكن الحديث عن التنمية كعملية أو وضع مرغوب فيه ، بدون الاهتمام بتعريفه . وبخاصة أن تصنيف التعريفات جزء هام من تصنيف التنمية كعملية يمكن القول بأنها المهمة الأولى لهذه الورقة ، وذلك لأن محتوى التنمية عادة ما يؤخذ كأنه متفق عليه ، ويبدأ الباحث مباشرة في تحديد كيفية الوصول الى هذه التنمية مفترضا أن كل شخص يعرف ماهي التنمية ، اما أنها وضع يطلب تحقيقه أو أنها عملية يفترض أنها تؤدى الى هذا الوضع . وفي كلا الحالتين ينظر الى الظروف والأحوال الغالبة على المجتمعات الغربية بأنها المعيار للتقييم .

وهناك مفهوم آخر يشارك مفهوم التنمية في الغموض وهو التطور . حيث ينظر الى كل المجتمعات على أنها في عملية تطور دائمة تؤدى بشكل من الأشكال الى نمط المجتمع الغربي وأى اختلاف فى تطور هذه المجتمعات نحو النمط الغربي يعتبر انحرافا أو تخلفا أو هوة وليس اختلافات حقيقية بين المجتمعات الأخرى والمجتمع الغربي . هذه الطريقة للوصف والتعريف تعتبر طريقة تنتمي للمنهج المقارن الذي يؤكد على أهمية الجوانب التي تختلف أو تتشابه فيها مجتمعات العالم الثالث والمجتمع الغربي .

المشكلة الثانية في تحديد مفهوم التنمية التأكيد على الجانب المادي كما هو معروف في المؤشرات الاقتصادية الكلاسيكية ، متأثرين في ذلك بالمجتمعات الغربية ، وطالما يؤكد على الجانب الانتاجي أو الاقتصادي بعامة ، وفي عملية التنمية ، فإن الافتراضات المخفية دائما تكون هي صورة المجتمع الغربي الصناعي .

واذا ما أخذ النموذج الغربـي للتنميـة علـى أنـه النمـوذج المرغـوب، فيمكـن أن نصنف هـذا النـموذج الى نـمطين، النمط الغربـي الحـر "التنميـة عمليـة طبيعيـة يمكـن أن تجعلها سريعة، وذلك بتحويل أموال العالم الثالث عن طريق قروض ومسـاعدات معتمـدة على قوانين السوق " ، والنمط الماركسي الذي يؤمن بأن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق تحولات أو تغيرات في التركيب للوصول الى التخطيط العقلاني للموارد .

كذلك يمكن أن نصنـف بعـض النظريـات علـى أسـاس تأكيدهـا علـى التغيرات الداخلية في المجتمع والتى تؤكد علـى التغيرات في نظـام الوضـع العـالمي . هـذا التصنيـف يعطينا فرصة النظر في شروط النمو أو التنمية مـن وجهـات نظـر مختلفـة يمكنهـا أن تعتـبر محاولة مفيدة في فهم التنمية.

ولكن ماذا يحدث لو لم يعد النمو الاقتصادي هو الهدف من التنميـة بـل يستبدل عنه مثلا بتنمية الانسان ، والنظر الى النموذج الغربي بأنه نمو زائد عن اللزوم (الـذي قـد يعتبر أخلاقيا خطأ ، ولكن بالرغم من هذا فهو ممتع) ماذا لو اعتبرنا النموذج الغربي ضد النمو حيث إنه يسبب عدم نمو في العالم الثالث وما يصاحب هذا من معاناة إنسانية .

لنرجع قليلا الآن الى مسألة تحديد مفهوم التنمية حيـث نـاقش النمـوذج الغربـي وتبين أسباب عدم ملاءمته لتعريف التنمية . بعض هذه الأسباب يمكن نظريـا معالجتهـا في تعديل النموذج الغربي ولكن هناك أسباب لا يمكن معالجتها الا بطـرح النمـوذج الغربـي جانبا :

أولا : النمو الاقتـصادي لايمكن أن يعتـبر معياراً للتنمية مادام في النموذج لايوجد تحديد لتوزيع هذا النمو الاقتصادى .

ثانيا : لتحقيق النموذج الغربي، هناك عوامل تجعل وصول دول العـالم الثالث لـهذا النموذج مستحيلة وهى الموارد المتاحة فى العالم .

ثالثا : ان الغرب يعتبر مركزا لهذا النموذج الذي يعتمد أساسا على استغلال موارد الأطراف التابعة . فاذا ماحاولت هذه الأطراف التابعة أن تصل الى النموذج فبلاشك سينتهي هذا النموذج نفسه، حيث ان الأطراف التابعة تتحول الى المركز ويصبح النموذج بلا توابع . وهذا النموذج تم اقتراحه على العالم الثالث ليقتدى به ، ولكنه وضع حدودا للتنمية في الأطراف التابعة لا تتعداها ولايسمح النموذج المتحكم بها . هي اهداف لايمكن أن تتحقق عن طريق النموذج المشار اليه هنا لأنه لايسمح بتحقيق هذا النموذج الا في المركز فقط .لكل هذه الأسباب فان تحديد مفهوم التنمية يجب تناوله من وجهة نظر أخرى تماما . واذا ما تخطينا المفهوم الغربي فاننا أمام عدة تعريفات للتنمية مما يتسبب في صعوبة تصنيفها حسب احتوائها أو عدم احتوائها على قيم متعارف عليها من الجميع ، واذا ماقبلنا بتعدد أنماط التنمية فان البحث عن تعريف للتنمية ينتهي حيث يصبح السؤال : ماهي التنمية أو النمو ؟ يجاب عنه من قبل المهتمين بإجابات متعددة ، ولا نملك معيارا للحكم به على مدى صلاحية الاجابة عنه . من هنا تنتهي عملية البحث عنه وعن نظرية تهدف مثلا الى شئ من التعميم عن طبيعة الأشياء .

بهذا الاطار من الشك في صلاحية مفاهيم ونظريات التنمية نبدأ رحلة البحث عن تحديد مفهوم التنمية ومحاولة الوصول الى بدايات نظرية التنمية . ايمانا منا بأنه لابد من توافر الحد الأدنى من تعريف المفهوم وتحديده الذي بالتالى يساعدنا في تقييم نظريات التنمية ، وفي سبيلنا الى ذلك نقوم باستعراض هذه النظريات ومقارنتها حتى يمكننا تجنب النقص فيها بالإضافة الى الجوانب الايجابية منها لتحديد مفهوم التنمية وبالتالي يصبح الطريق لوضع نظرية ممكنا .

النظرية الكلاسيكية :

يمثل هذه النظرية (أرثر لويس) حيث يرى أن اهتمامه منصب تماما على نمو الإنتاج بالنسبة للفرد في المجتمع . وأن جل اهتمامه منصب على تحليل الإنتاج لا على التوزيع . نرى بكل وضوح أن لويس يتكلم عن التنمية مرادفة للنمو أو التقدم ، تعتمد اعتمادا كليا على الانتاج من خلال ميكانيزم الأسعار ، الانسان هنا يفترض أن يكون عقلانيا ، ومن خلال رد فعله على تغير الأسعار يحاول أن يصل الى الاشباع وبالرغم من أن هذه الحقيقة ليست صحيحة دائما فإن لويس لم ينزعج بل يرى أن مع الوقت سيتعلم الفرد كيف يتعامل مع الأسعار كجزء من ثقافته كما يتعلم اى جزء آخر . والتوزيع عند لويس لاضرورة للتدخل فيه الا اذا حجب الناتج من الانتاج عن الاستثمار . أما اذا كان الناتج من عملية الاستثمار موزعا بطريقة غير عادلة فلا تهمه في شئ . بل يرى أن عدم المساواة في التوزيع قد تدفع الى الاختراع . الذي يؤدى الى نمو آخر .

أما التركيب الاجتماعي ، فيجب أن يكون متناسبا مع الانتاج وليس العكس . فالتركيب الاجتماعي يجب أن يسمح بالاستثمار . وذلك بالسماح بالحق في المكافأة أو المجازاة . والاختلاف بين الناس في هذا المجال أخذ على أنه حافز على الترقى في السلم الاجتماعي . وبذلك نرى (لويس) يؤكد على التركيب الاجتماعي الذي يكفل الحرية الفردية الكاملة في سبيل الإنتاج ولايهتم بما عداها. هذا على المستوى القومي أو الوطني أما على المستوى العالمي فنجده يعتبر الانتاج هو العامل الحاسم ، حيث يؤدى الى التجارة وتقسيم العمل الدولي . وهكذا نرى لويس لم يفرق بين المستوى الوطني والمستوى الدولي واعتبر الأخير امتداداً لمستوى الوطن .

تعتبر نظرية لويس امتدادا للقواعد الاقتصادية الكلاسيكية وتطبيقها في العالم الثالث ، بدون الأخذ في الإعتبار أية اختلافات تاريخية أو ثقافية . فكل شئ يعتمد على الافتراض بأن السوق " رأس المال + عمل " يتفاعل من الأسعار ، وأن الربح يعاد استثماره . والذي بالتالي يزيد من الانتاج ونسبة العمالة .

نظرية روستو :

بالرغم من أن نظرية روستو لا تختلف عن النظرية السابقة كثيرا الا أنها تقدم نظرية ديناميكية للانتاج في مقابل تعاقب الإتزان والانسجام اللذين تتميز بهما النظرية الكلاسيكية . فروستو يرى أن النمو الاقتصادي يجب أن ينظر اليه كما ينظر الى الربح المركب وحاول أن يحدد القطاعات الأساسية في الاقتصاد التى تؤدى الى النمو الاقتصادي. وهناك اختلاف آخر مع النظرية الكلاسيكية هو اهتمامه بالتركيب الاجتماعي فهو يرى أنه لايكفى ان يتكيف التركيب الاجتماعي مع الانتاج بل يجب أن يتغير حتى يضمن امكانية النمو بالتوزيع العقلاني لرأس المال . ولقد اعتبرت نظرية روستو بديلا ليبراليا للماركسية حيث يرفض الدور المحدد للعوامل الاقتصادية ونظرية صراع الطبقات . لكنه يشترك مع ماركس في قبوله لفكرة التطور . لقد حاول روستو أن يرى التنمية كعملية عالمية الا أن المراحل المختلفة التى قدمها في الانتقال من المجتمع التقليدى الى مجتمع ما قبل الانطلاق ، الى مجتمع النضج ، وهو مجتمع الاستهلاك الجماهيري لايزال العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي في تصنيفها وتعريفها ، فالتنمية والمرور من حالة الى أخرى تعتمد على الاستثمار الذي يلبى طلب القطاعات الاقتصادية الأساسية ويؤدى بالتالي الى النمو الاقتصادي كنتيجة طبيعية ، وبذلك نجد أن الإنتاج هو العامل الحاسم في التنمية .

بالرغم من أن روستو قدم نفسه كمؤرخ اقتصادي فانه أغفل أو تغافل عن دور الاستعمار في مرحلة الانطلاق في المجتمعات الغربية . وفي تقديمه للحالات التى قدمها كتأثير للنظرية ، لم يدخل في تحليله العلاقات غير المتكافئة بين البلدان الغربية وبقية بلدان العالم الجديد، في نظرية روستو أن العلاقة بين التركيب الاجتماعي والانتاج علاقة متبادلة فأي تغير في الانتاج قد يصحبه تغير في التركيب الاجتماعي قد يصحبه تغير في الانتاج ، وبالرغم من أننا نجد أن روستو يرى أن النمو الاقتصادي يؤدى الى تغير اجتماعي وثقافي في اتجاه واحد وهو التحديث بالمفهوم الغربي. وفي نفس الوقت التحديث في الثقافة

والعلاقة الاجتماعية يؤدى الى نمو اقتصادي . فنقطة الضعف في هذه النظريـة هـي النظـرة التطورية الغربية . إذ لا يمكن تصور أن هناك مسارا واحداً لكل الأمم والشعوب لابـد أن تسلكه لتحقيق التنمية .

نظرية سمير أمين :

يتميز نهج سمير أمين في موضـوع التنميـة بأنـه يسـتخدم الأسـلوب الماركسـي في التحليل ، وبذلك نجده بدلا من أن يركز على تعريـف التنميـة والنمـو يركـز تحليلـه علـى كيفية وصول العالم الغربي للتنمية . ولقد أغفل البـاحثون الكلاسـيكيون هـذا الأسـلوب ولكن سمير أمين يرى أن دراسة التخلف أو عدم النمو خطوة مهمة في فهم التنمية ، ولهذا نجده يصل نتيجة لتحليله هذا إلى أن دول العـالم الثـالث ، لتحقـق التنميـة في مجتمعاتهـا ، يجب أن تركز على العوامل الداخلية لنموها ، وتعتمد على مساهمتها ودخولها في السوق العالمية .

إن الرأسماليـة الغربيـة وظفـت اقتصاديـات العـالم الثـالث لنموهـا . ونتيجـة لهـذا الاستغلال من المركز بالاطراف التابعة ، تصبح محاولة هذه الأطراف التابعة للنمـو تخلفـا ، فهو يرى أن النمو في المركز يعتبر تنمية ، في حين أن النمو في الاطراف التابعة يعتبر تخلفا. فالانسحاب الارادي من السوق العالمية يعتبر ابتعادا أساسيا عن النظرية الكلاسـيكية التـى ترى أن تقسيم العمل الدولي ، والاشتراك في السوق العالمي وسـيلتان أساسـيتان للتنميـة . مما دعا هذا الاختلاف الى مناداة سمير أمين وتأكيده علـى التوزيـع علـى المستوى العـالمي بدلا من زيادة الدخل القومي الذي لا يمكن أن يتحقق الا بالتوزيع العـادل علـى المسـتوى العالمي.

من هذا نرى أن سمير أمين يدعو الى اتباع المسار الاشتراكي على المستوى القومي حتى يمكن أن تتحقق التنمية القومية .

التنمية من وجهة نظر علماء الاجتماع :

واذا ما انتقلنا الى دراسة التنمية من وجهة نظر علماء الاجتماع فاننا نجدهم يستخدمون مفهوم التحديث ، في كثير من الأحيان ، بدلا من التنمية، وفي بعض الأحيان تستخدم التنمية الاقتصادية كعامل مهم في التحديث واحيانا أخرى نجد أن التحديث يستخدم كعامل أساسي في عملية التنمية . ومما لاشك فيه أن علماء الاجتماع والاقتصاد يصفون ظاهرة واحدة ولكن كل منهم يراها بمنظار مختلف .

التغير الذي حصل في الغرب هو تغير اجتماعي اقتصادي ثقافي . ولذلك نجد العلماء في تناولهم لهذه الظاهرة يتناولونها كل حسب وجهة نظره بدون تحديد للمفاهيم . ويمكننا أن نعطى نماذج لبعض النظريات الاجتماعية للتحديث ، وهم سملروليرنر وانكلز، فسملر يرى أن التحديث نتيجة تمايز في البناء الاجتماعي ، حيث تقوم مؤسسات متخصصة جديدة بدلا من المؤسسات المتجانسة . ويحدث هذا التمايز في قطاعات اجتماعية هامة هي : التكنولوجيا والزراعة والصناعة . سملر يرى أن التحديث يحدث نتيجة نمو طبيعي في المجتمع ، يتحول فيها من تركيب متجانس الى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة . ولكنها في علاقات اعتمادية متبادلة .ونتيجة لهذا التغير ، لايختلف مجتمع فى تكوينه وتركيبه وثقافته عن المجتمع الغربي ، فالتحديث يؤدى الى انتشار الحياة الغربية والثقافة الغربية . وكأن ماحدث في الغرب سيحدث في جميع دول العالم .

واذا ما انتقلنا الى ليرنر نجده أكثر وضوحا في نظريته . حيث يرى التحديث عملية تغير اجتماعي يتحول فيها المجتمع النامي باكتساب الخصائص العامة المميزة للمجتمعات الغربية . ونجده يحاول جاهدا أن يثبت أن ما حدث في الغرب هو الطريق الوحيد للتحديث . فالنمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية والتعرض لوسائل الاعلام تؤدى في جميع المجتمعات وكل مناطق العالم الى نفس النتيجة وهي التحديث . ولايختلف ليرنر عن سملر ، الا أنه باهتمامه بالتحديث على مستوى

الفرد يوضح أثر هذه الخصائص التركيبية للمجتمع على الفرد بحيث تؤدى الى انتقاله من التقليدية الى الحداثة وذلك باستخدامه المفهوم النفسي وهو التعاطف مع الآخرين .

أما انكلز ، فقد ركز اهتمامه على الفرد وحدد خصائص يراها خصائص حديثة تحدد اتجاهات وقيم وانماط سلوك الفرد التى يكتسبها باحتكاكه بمصادر التحديث وهي المصنع والمدرسة ووسيلة الاعلام ، هذه الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك التى يهتم بها انكلز ويصفها بأنها حديثة تعكس خصائص المجتمع الغربي عامة . لقد قدمنا نماذج من نظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سواء من علماء الاقتصاد أو علماء الاجتماع ويمكننا إبداء الملاحظات العامة التالية :

أولا : عند مناقشة نظريات التنمية لابد أن يحدد مفهوم التنمية ولكن مع الأسف فان معظم النظريات لا تحدد ما المقصود من التنمية . ويستعملونها كمرادف لمفاهيم أخرى مثل : النمو والتطور والتقدم والتحديث . وهذا لايعكس عدم الوضوح في المفاهيم فقط بل يسبب خلطا بين قضيتين وهما التنمية كهدف ، والتنمية كوسيلة وهذا يرجع الى تأثير التفكير الغربي الذي يرى أن التنمية هي تنمية الأشياء . وبالتالي تؤدى الى تنمية الانسان بمفاهيم نظريات التنمية المهتمة بالوسيلة لا بالهدف من التنمية ، لأنهم مهتمون بكيفية الوصول الى التنمية . ومما لاشك فيه أن الوسيلة والهدف يختلفان ، الا أنهما مرتبطان بعضهما ببعض بحيث أن الوسيلة لابد أن تكون مناسبة للهدف ، ففي كثير من الأحيان أن الاهتمام الشديد بالوسيلة يؤدى الى عرقلة الوصول الى الهدف أو الوصول الى النقيض من الهدف .

ثانيا : النهج الكلاسيكي في التنمية فشل في إنجاح التنمية في الاطراف التابعة والتحكم في استمرار واتزان التنمية في المركز ، ولذلك نرى المشكلات الاجتماعية الحادة من عدم نمو وتخلف وفقر في الاطراف التابعة .

ثالثا : تعريف التنمية يجب الا يكون مميزا لثقافة معينة بل يجب أن يكون مجردا تجريدا آليا وشاملا لكل الثقافات حتى يمكن أن يكون معيارا موضوعيا .

رابعا : لابد من ادخال متغيرات أخرى بجانب الانتاج يمكن أن تحقق تعريفا عالميا . وهناك عدة متغيرات يمكن أن ترشح لأن تكون من ضمن تعريف التنمية ومنها الانتاج وتوزيع الانتاج والبيئة والموارد والثقافة والعلاقات الاجتماعية والعلاقات السياسية . هذه العوامل قد تكون مؤشرا جماعيا لقياس التنمية . وان اعطاء وزن لأهمية هذه المتغيرات في المؤشر الجماعي مسألة تحتاج الى دراسة وفهم علاقة هذه المتغيرات بعضها ببعض وبالمؤشر الجماعي في ثقافات مختلفة ومجتمعات متعددة فقط .

التنمية : مفاهيم ونظريات

تعقيب : د. الطاهر الهادي الجهيمي *

أولا أقول لكم بأنني مسرور باعطائي الفرصة للتعقيب على ورقة استاذنا ياسين الكبير حول " التنمية : مفاهيم ونظريات " . فالدكتور ياسين - وكما نعرف جميعا - يتميز بالدقة العلمية وله اسلوبه المتميز في النقد والتحليل ، كما نعرف عنه اهتمامه الشديد بالمنهج وتحديد المفاهيم كذلك فهو في هذه الورقة يكتب في مجال اهتمامه ، وفي المجال الذي اسهم فيه في مناسبات أخرى كثيرة . لكن الدكتور الكبير لم يعرف عنه تقبل افكار الآخرين بسهولة بل ربما تتفقون معي اذا قلت لكم : أنه كثيرا ما يرفض وكثيرا ما يلقى الشك حتى في تلك القضايا التى تم الاتفاق عليها . وانا لا أقول هذا انتقادا ، وانما اقوله اطراء ، لأن الدكتور ياسين له دائما حججه ومبرراته ، ثم أليس الشك من صفة العلماء؟ !

الورقة التى نحن بصددها صغيرة في الحجم - سبع صفحات أو أقل - لكنها ليست صغيرة في رسالتها فهي تقول لنا : أن التنمية - في مفهومها الغربي - لم تعد ملائمة لحاجات الانسان ، ولاسيما الانسان الذي يعيش خارج منظومة الراسمالية المتطورة، ومن الضروري البحث عن مفهوم بديل خال من العيوب الكثيرة التى عددها لنا الدكتور ياسين عند استعراضه لبعض النماذج من نظريات التنمية .

والحقيقة انني أجد نفسي متفقا مع هذه النتيجة ، واجد نفسي متفقا مع الباحث في معظم ماطرحته الورقة .. ولكن ربما أجد أنه من المفيد أن أشير الى بعض الجوانب التى لم يتطرق اليها بالتحديد الكافي في حين أن بعضها مهم في اطار الحديث عن مفهوم التنمية .

---

* استاذ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة قاريونس - بنغازي . الجماهيرية .

ان الحقيقة – وكما اشار الباحث – هي أن الكثيرين ممن كتبوا في التنمية لم يهتموا الاهتمام الكافي بتحديد مفهوم التنمية ، بل إنهم تناولوا الموضوع وكأن التنمية شئ محدد ومتفق عليه ، وأن عملية التنمية هي فعل إيجابي يؤدى الى الافضل دائما ، وأن الافضل دائما هو السير في خطى النموذج الغربي .

لذلك كثيرا ما تتحدث كتب التنمية عن " فجوة الدخل " (Income gap) التى تفصل بين المجتمعات الغربية المتطورة ومجتمعات العالم الثالث المتخلفة ، وأن مهمة التنمية هي تضييق هذه الفجوة (Narrowinq the gap) أو على الأقل الحيلولة دون اتساعها . أما الفجوة الحقيقية في هذا كله فهي فجوة علمية ومنهجية . فقليلون هم الذين يسألون انفسهم عما اذا كان تضييق هذه الفجوة ممكنا فى اطار النظام الاقتصادي القائم فعليا في العالم ، وهو نظام كما نعلم يكرس تنمية المركز على حساب الأطراف .

وقليلون هم الذين قدموا الينا كشفا بالارباح والخسائر المحققة أو المنتظرة من ملية تنمية تركز على الجانب المادي دون غيره ، ربما الاستثناء المهم في هذا الصدد هو " أرثر لويس "الذي يشير اليه الدكتور ياسين في حديثه عن النظرية الكلاسيكية – وهذا ما سأعود اليه بعد قليل – لأن " لويس " هو من القلائل بالفعل الذي طرح اشكالية " ثمن التنمية "واقترح مقارنتها "بمردود التنمية" لتقرير عما اذا كانت التنمية عملية مجدية بالفعل ، لكن التنمية التى يتكلم عنها لويس هى التنمية حسب النموذج الغربي . لذلك فان اهتمامه في هذا الصدد هو بالحاجة الى الانتقائية في تنفيذ المشروعات الاستثمارية وفي تخصيص عناصر الانتاج ، واختيار الصناعات التصديرية التى تتوفر لها ميزة نسبية .. الى غير ذلك من الشروط المعروفة .

هناك خطأ شائع – إنتبه اليه كاتبنا لكنه لم يتوقف عنده – وهو الخلط بين النمو والتنمية . فالتنمية تشمل النمو ، لكن العكس ليس صحيحا ، النمو يعني الزيادة ، وهو اصطلاحا يعنى زيادة الدخل .

وقد شاع استخدام معدل النمو الاقتصادي السنوي لمقارنـة الأداء الاقتصـادي في البلد الواحد في سنوات مختلفة أو مقارنــة هـذا الاداء بـين دول مختلفـة في نفـس السـنة أو الفترة. أما التنمية – ومهما إختلفنا حول مفهومهـا – فهـي عمليـة شـاملة وتـتركب مـن تغيرات كمية وكيفية تتناول ليس فقط زيادة الانتاج وإنمـا ايضـا تحسـن طرائـق الانتـاج ، وزيادة الانتاجية ، وتغيرا في نسب عناصر الانتاج المستخدمة في العمليـة الانتاجيـة . كمـا أن التغير الكمى والنوعي هذا يشمل أيضا الخدمات بمختلف انواعهـا بمـا في ذلـك التعليـم والصحة وغيرها ، كما يشمل مختلف انماط السلوك الاجتماعي المرتبط بالعملية الانتاجية، وغير الانتاجية . كما يشمل نظرة الناس الى العمل والكفاءة في التنظيم والادارة . والتنمية عموما لكي تكون مقبولـة اخلاقيـا لابـد أن تتميز بدرجـة مقبولـة مـن التـوازن الجهـوي والقطاعي أيضا .

وان كان يمكن وصف التنمية ، وتحديد ما هو غير تنميـة الا أن الحقيقـة تظـل أن التنمية تنقصها نظرية – هناك نماذج ولكن النظرية لم توجد بعــد . هنـاك نظريـات تفسـر التخلف مثل نظرية الحلقة المفرغة للفقر (Vicious circle of poverty) لراجز نيركسه وهناك نظريات في استراتيجية التنمية مثل نظرية النمو المتـوازن المنبثقـة عـن نظريـة الحلقـة المفرغة ، ونظرية النمو غير المتوازن لهير شمان . كما أن هناك نماذج مسـتمدة مـن تجـارب الدول الغربية في التنمية مثل نموذج هارود ودومــار ، ومحـاولات أخـرى في ايجـاد نمـوذج يلائم الظروف السائدة في الدول النامية ، ولا سيما الدول التى تعاني من ضغـط سـكاني مثل الهند والباكستان ، ومن هذه النماذج نموذج آرثر لويس " النمـو بعـرض غـير محـدود من العمل : (Growth with unlimited supply of labor)

بل هنــاك نظريـات عرقيـة في التنميـة (رقـي الرجـل الابيـض) ونظريـات دينيـة (اخـلاق البروتستانت) ونـظريات جغرافـية (التخلف في المناطق المتطرفة في درجة الحرارة شمالا أو جنوبا والتنمية في المناطق المعتدلة (Temprate Zome) . لكن سر التنمية يظـل سرا .لماذا تقدمت شعوب ، وتخلفت شعوب أخرى !! ، لماذا حدثـت التنميـة في اليابـان

ولم تحدث في مصر ؟ - بالرغم من تزامن بدايات الأخذ باسباب التنمية في البلدين - في منتصف القرن التاسع عشر . لماذا يقول البعض منا بأن مستقبل التنمية في جنوب شرق آسيا ، مع أن تاريخ التنمية في اوربا ؟ .

أعتقد أن تخلف نظرية التنمية يعود لوجود ومركزية البعد الانساني في عملية التنمية . فالتنمية لاتتعلق فقط بتنمية الانتاج وانما تتعلق ايضا بتنمية العقول وتغيير السلوك. وانتم اساتذة الاجتماع تعرفون جيدا مدى تعقيد الانسان ، والصعوبات الجمة التى تواجه الدارسين لسلوك الانسان ولا سيما في القدرة على التنبؤ بسلوك وردود فعل الانسان في الظروف المختلفة . إن التقدم في العلوم الانسانية عموما بطئ جدا مقارنة بالعلوم الطبيعية. ففهمنا للانسان اليوم لم يتقدم كثيرا عبر فهمنا له في القرن الماضي . بل أن حكمة العصر ليست بالضرورة أكثر نضجا من حكمة حكماء الاغريق وحكماء المسلمين في صدر الاسلام ، في حين أن كلنا يدرك التطورات الهائلة التى حدثت في العالم الطبيعي خلال العقود الاخيرة في الاكترونيات الدقيقة ووسائل الاتصال وفي المواد الجديدة وغيرها. والتنمية لا تخلو من تناقض . فالتنمية تستهدف زيادة الامكانيات ، واحكام السيطرة على الموارد من حولنا ، ولكي يتحقق ذلك يتطلب استثمارات تنظيمية أخرى لا تتوفر للمجتمعات الفقيرة التى هي أحوج ما يكون للتنمية .

إن تعدد النظريات والنماذج مؤشر على استمرار المحاولة في صياغة مفاهيم بديلة للتنمية . وليس ذلك بغريب متى ادركنا أن علم التنمية هو في الحقيقة أحد فروع علم الاقتصاد . فالادب التنموي لم يظهر كأدب متميز عن غيره الا في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبالذات في فترة الخمسينيات والستينيات وهي الفترة التى شهدت استقلال الدول النامية التى كانت في السابق مستعمرات للدول الغربية في آسيا وأفريقيا اللاتينية . صحيح أن اهتمامات الكلاسيك مثل آدم سميث وروبرت مالثوس وديفيد ركيارد وحتى كارل

ماركس كانت اقرب للتنمية نظرا لأنهم عالجوا قضايا كلية مثل خلق الثروة (الانتاج) والسكان والتوظف وغيرها ، مقارنة بالكلاسيكيين الجدد (الذين ظهروا في منتصف القرن الماضي) الذين إهتموا بالاسواق والاسعار وتوازن المنشآت . الا أن التنمية - كموضوع بذاتها - بدأت في العقود الخمسة الأخيرة ، وهو لذلك لازال يتطور . ففى الفترة الاولى كان الاهتمام بتكوين رأس المال (Capital formation)كشرط اساسي للخروج من مختنق الفقر وبدء عملية النمو في آواخر الخمسينيات كنتيجة لعمل " نادى روما " (Club of Roma) ظهر المتشككون في جدوى النمو المستمر ، والداعون الى ترشيد استخدام الموارد والاعتناء بنوعية الحياة (Quality of life) .

وتأسيسا على ذلك ظهر كتاب - من امثال محبوب الحق - ينادون بالقول بأن مهمة التنمية تكمن في توفير الحاجات الاساسية للانسان (Basic needs) ، وبالتالى فان التركيز يجب أن ينصب على تأمين الغذاء والمأوى والعلاج والتعليم الاساسي وغيرها من الضروريات الحياتية التى تفتقر اليها قطاعات عريضة من الشعوب في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . الا أن نماذج " الحاجات الاساسية " لم تعمر طويلا، حيث ظهر اتجاه نحو تطوير مفهوم التنمية ليشمل حماية البيئة بمفهومها الواسع . وقد تجسد هذا الاتجاه في اعلان (Agenda 21) الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريودى جانيرو في صيف 1992م . حيث إن التنمية المستهدفة اليوم هي التنمية المستديمة (Sustainable development) وهي التنمية المتوازنة التى تقوم على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، وهي التنمية " النظيفة " التى تضمن الفرص الممكنة للاجيال القادمة . الا أن البحث في " التنمية المستديمة " لازال - على غزارته - في مرحلة الوصف العام ، وفي مرحلة حصر الاضرار البيئية التى يمكن أن تترتب على نشاطات التنمية . أما ادوات التحليل ، والنماذج الكلية المستخدمة فهي تلك الادوات والنماذج التقليدية التى يعتقد الكثيرون أنها ادوات محايدة وموضوعية ، ويعتقد آخرون إنها غير ذلك ولكن هذا موضوع آخر .

دور المنـظمات الدولية في تطوير مفهوم التنمية
من التنظير الاكاديمي الى الهاجس الاجرائي

اعداد : د. محمد مصطفى قاباج*

الملخص

طرحت الورقة عجز الباحثين في التعامل مع مفاهيم التنمية لاعتمادهم على تراكمات نظرية بعيدة عن الواقع المتسارع ، بخاصة أن اشكالية التنمية حينما طرحت تاريخيا لأول مرة كانت تكرس التطور الحاصل فعلا زمنيا فيما يتوافر من مفاهيم ونظريات وادوات تحليلية على أساس انها يمكن أن تحوله الى نموذج يطبق في أى ظرف وفي أى مجتمع .

كما تعرضت الورقة المسارات التنظيرية التي رافقت عملية التنمية - التحليل الراسمالي ويمثله التيار الكلاسيكي روستو وذروته فوكايما ، والتحليل الاشتراكي المرتبط بالمذهب الماركسي اللينيني والتحليل التوفيقي الممثل لمقاربات بحاث العالم الثالث . وتبرز الورقة بصورة خاصة دور المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية بالامم المتحدة في الاهتمام بقضية التنمية وأثر أدبيات التنمية في العالم ، وتنقل مفهوم التنمية من دائرة النظريات الاكاديمية الى المفهوم الاجرائي الذي يتطلب خططاً وبرامج عملية والذي تبلور أكثر في عقد العديد من المؤتمرات الدولية بقصد تحقيق نهج تكاملي وفعال للاستفادة من التنمية .

* المدير التنفيذى للمركز الافريقى للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي (سابقا)-طرابلس-الجماهيرية.

ستتجنب الغوص في العديد من التفاصيل التي لا يمكن أن ينكر أحد من الباحثين أهميتها للتعمق في قضية التنمية من خلال ضبط دقيق لتطور مفهومها وتعدد مقارباتها ونظرياتها ، ندوة تتطلع الى تحليل وتقييم تجربة تنموية محلية لاستشراف آفاقها المستقبلية، تستوجب تجاوز التفاصيل ورسم لوحة مختصرة مفيدة قد تعيننا على انتقاء الأدوات المنهجية للتحليل والتقييم والاستشراف . والذي دفعنا الى الاختيار الافتراضي هو أن المشاركين في الندوة هم من العلماء والخبراء الذين قضوا حياتهم الأكاديمية في التعامل مع مفهوم التنمية ونظرياتها ، وأن الذي يحفزهم على التفكير بصوت مرتفع ليس كم المعلومات ولكن الاجتهاد الشخصي في التعامل مع موضوع اتخذ مساراً معقدا ومشتبكا طيلة أربعة عقود من الزمان إن لم يكن أكثر . مسار انخرط فيه العديد من الفاعلين والمنظرين الذين لم يكونوا أبرياء ايديولوجيا بل كان لكل واحد منهم منطلقات يتوصل منها الى نتائج مختلفة ، وبالتالى توصيفات متميزة متفردة ، الى أن وجدنا أنفسنا أمام زخم معرفي لايسعفنا في تبين حقيقة ما تواجهه المجتمعات ، متقدمة أو متخلفة ، من مشاكل واحراجات ، وبالتالى فان المعارف المتراكمة لم تفد الانسانية ، و لم تبين معالم الطريق للوصول الى القصد والهدف المرغوب فيه ، بل انها أفرزت التيه المعرفي والتبعية واضطراب السلوك والفعل .

ان قضية التنمية ، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والحضارية ، عولجت معرفيا معالجة أكاديمية عجزت عن مسايرة تسارع أحداث العالم السياسية ، تسارع الابداعات العلمية والتكنولوجية. المقصود أن المعرفة بمفهومها الاصطلاحي الحقيقي احتفظت بايقاعٍ تطوريٍ بطيء ، وكانت النتيجة أن هذه المعرفة عجزت عن فهم مجريات الكون من هنا تكمن مأساة الباحث المعُاصَر من جهة بتراكمات نظرية ثقيلة عاجزة عن ادراك الحقائق وفهم الوقائع ، وتطورات حديثة وابداعية ذات وتيرة متسارعة لا تترك الوقت للتباعد التنظيرى . أن ما يعانيه البحث العلمي النظرى هو اضطراب المعرفة وهشاشة المناهج والأدوات المتاحة ، للتعامل مع قضايا ومفاهيم لايتجاوز عمرها نصف قرن على الأكثر .

افتتحت هذه الورقة اسهاما منا في الحديث عن محور المفهوم والنظريـات المرتبطـة بقضية التنمية بهذا التجريد للتعبير عن التهيّبِ الذي يشعر به أى باحث وهـو يُقـدم علـى موضوع من أعقد مواضيع الساعة وأخطرها ، موضوع يرتبـط بـه مصـير النـاس ومصـير العالم كله ، موضوع يتضمن قضية هي الأساس في ما تواجهه المجتمعات اليوم من أضرب الخلل البنيوى وأنواع من الصراعات ، القليل منها حقيقي أما أغلبها فهو من قبيل الأوهام والتلفيقات .

وهكذا فان الحديث عن مفهـوم أو أيـة نظريـة يفـترض حصـر الاطـار الاشـكالي للقضية المطروحة على بساط البحث . أقصد التســاؤل عمـا هـو المشـكل الـذي يريـد أن نوظف المفهوم والنظريات لحله بخاصة اذا كان المشكل واقيعيا ملموساً من جهة ، وتاريخياً من جهة ثانية . وحيث إن القضية المطروحة علينا هي قضية التنمية فمفيد أن نعمـل علـى صياغة اشكاليتها ولو باختصار غير مخلٍ لكي نطرح موضوع المفهوم والنظريـات في اطـار زماني ومكاني محدد .

طرحت اشكالية التنمية تاريخيا وبشكل عام مع الثورة الصناعية ، أى لدى تحقــق تلك الانتقالـة مـن الحضـارة الزراعيـة الى حضـارة التصنيـع الـتي أدت الى تكويـن المجتمـع الرأسمالي ، وما رافق تلك النقلة من توليفات جديدة لعوامل الانتاج وزيادة قدرة الانسان على الانتاج وفي تحقيق فائض الثروات (1) الذي انعكس على باقي القطاعات الاقتصاديـة والمالية والاجتماعية والفكرية . وقد كان لتحقيق الانتقالة الصناعية فضل توعية الناس بأن واقعهم المادي والمعنوي عرف تغـيرات وتطـورات نحـو الأحسـن والأجـود والأفيـد، وأن منتوج هذا التحسن من الثروات سيعمم على أكبر عدد ممكن مـن النـاس ممـا سـيتيح لهـم تغيير نمط حيـاتهم وأسـلوب تفكـيرهم ومحتـوى عـاداتهم وشـكل تصرفـاتهم . انـه تغيـير للأرض وما تحتها وما فوقها . كانت معاناة الانتقالـة شـديدة مـن الاقطـاع الى التشـكيل الطبقي الذي أفرز الأقليـة البورجوازيـة الـتي احتكـرت السـلطة والمـال ، وأقـامت قواعـد العقيدة الرأسمالية والاختيار الليبرالي .

طرحت قضية التنمية أو التقدم أو التطور آنئذ في اطار حضارى عام غابت فيه كل أشكال الهيمنة أو التبعية بين الدول المتعاصرة أو المشاركة في تحقيق الانتقالة الحضارية، وطبعا هو تطور موضوعي وظرفي حسب التأويلات الماركسية وأسرة ماركس الكبيرة . وكان من البديهي جدا ، أن تفرز النقلة ايديولوجيا نظرية تتوافر على مفاهيم و أدوات تحليل تكرس التطور الحاصل وتحوله الى " نموذج أو " مدرسة " يمكن أن يعاد انتاجهما في أى وقت وفوق أى تراب . الذي حدث أن متطلبات التصنيع من المواد الخام وفتح الأسواق الضرورية للانتاج الكبير بعد انكماش دائرة الممارسين للانتاج الصغير ، هذه المتطلبات أفرزت ظاهرة التوسع والبحث عن المجالات الحيوية ، فكان مقدم الاستعمار السياسي بقوة السلاح والعسكر ، ولتبرر الرأسمالية كل المظالم التي ارتكبتها وهي تركز هيمنتها الاستعمارية على الشعوب ادعت بأنها أتت في رسالة تحضيرية وتمدينية لتلتحق تلك الشعوب بحضارة المستعمر بأجر هو استغلال المواد الخام التي تزخر بها الأراضي المستعمرة . لم يكن بحسبان الرأسمالية " نموذجها " في التقييم العام للوقائع ولصيرورة الأحداث ، وضغط الممارسات أصبح له وجهان ، وجه ايجابي يتجلى في المكاسب العامة للمجتمع ، ووجه سلبي من خلال الخلل الاجتماعي البنيوي والتفاوتات الطبقية واستغلال الانسان للانسان ، ذلك كان الشرط التاريخي لانبثاق الفكر الماركسي اللينيني أي انبثاق الاشتراكية التي اعتبرت نفسها التجاوز المنطقي للرأسمالية في اتجاه التوزيع العادل للثروات والقضاء على كل أنواع الاستغلال الطبقي بتحرير الطبقة العاملة وتبوئها مكان الصدارة في النسيج الاجتماعي . أتى هذا الطرح بايديولوجية نقيضة تستعجل موت الرأسمالية في كل أنحاء المعمورة وبنموذج للتنمية يقوم على توجيه حضارة التصنيع وجهة اخلاقية واجتماعية تتنكر لطغيان رأس المال ولتكدسه في يد أقلية ، وهذه نقلة جديدة في البنية السياسية ، أى من نظام ينبني على الفرد ومصالحه الى نظام يعير الجماعة كل الاهتمام وقد رافقت هذه النقلة تعديل أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي وادماج تقنيات التخطيط والتأميم .. الى آخر ما يعرفه المهتمون بتطور الايديولوجيات .

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وتعمق التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية حتى فتح الباب أمام المواجهات غير المسلحة أو ما يطلق عليه في العادة الحرب الباردة ، التي هي في الحقيقة فترة استعداد لحرب ساخنة جديدة ، والاستعداد يعني رصد كل الامكانات المالية والعلمية للتسليح من جهة ، واكتساب متحالفين من الدول والقوى الشعبية من جهة ثانية ، وما يتبع ذلك من تحرشات متبادلة في ظل النظام العالمي الجديد في ذلك الوقت ، أى نظام الأمم المتحدة بجمعيتها العمومية ومجلس الأمن كصعيد للمعارك الكلامية السياسية ، ومناورات الكواليس ومزايدات التصويتات بمقياس الهزيمة والنصر في الحرب العالمية الثانية .

وفي ظل هذه الأجواء نشطت حركات التحرر الوطني في الدول المستعمرة وبدأ انجاز الاستقلالات السياسية وظهور الدول التي انشغلت بإبداع رموز السيادة ومواجهة المسؤوليات المتخلفة عن الفراغ السياسي والاداري بعد الاعلان عن نهاية الاستعمار ، ومواجهة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن كل ذلك في جو من الحماس الذي ما زال جيلنا يستذكره بكثير من الحنين لقد كانت الضرورة تحتم مُباشرةً بعد الاستقلال الوطني الاهتمام بالتدبير أكثر من انجاز التحولات الجدرية الكبرى ، وسد الفراغات بدل الاهتمام بجودة الإجراء وصلاحيته . أضف الى هذا أن المستعمر كان يغادر البلد سياسيا ولكنه بفضل ما أدخله على النسيج الاجتماعي والبناء الاقتصادي من تحويرات وما يبتزه من خيرات ترك الظرف مواتيا لاستمرار العلاقة التاريخية في شكل تبعية محبوكة ، أو على حد تغبير " سمير أمين " استطاعت الدول المستعمرة سابقا أن تؤسس نظاما سياسيا ، واقتصاديا واجتماعيا تكون فيه المركز والدول المستقلة محيطا يدور في فلك المركز . ومع مرور الأيام تكرس هذا النظام بفضل مصطلحات وتسميات جديدة منها على سبيل المثال لا الحصر: الدول النامية (أي التي حققت تنميتها) والدول السائرة نحو النمو، والدول المتخلفة (أي ما تحت النمو **Sous - developpes**) وأخيرا الدول الأقل تقدما (ما يعرف اختصاراً بـ : PP A) لقد نشط الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث بكل مدارسه

ونظرياته ومناهجه وأغرق عالم المعرفة بأكداس من المؤلفات والأبحاث الأكاديمية والميدانية في محاولة لمقاربة مستجدات العالم الجديد الذي أصبح ثلاثي التركيب (العالم الأول الرأسمالي، العالم الثاني الاشتراكي ، العالم الثالث المكون من كل الدول التي كانت مستعمرة وأنجزت استقلالها الوطني بشكل أو بآخر) . إن ملايين الأبحاث الأكاديمية العامة كانت تصب في اتجاه ميكانيكي لرصد التخلف وآليات النمو بالتركيز على البعد الاقتصادي كـ "مؤشرات للسمات الاجتماعية الأخرى " (2) وخلال الخمسينات من هذا القرن بالذات " ركزت البحوث حول تنمية الدخل القومي العام والعناية المتميزة التي حظيت بها التنمية تشكلت من تلاقي المحاسبة العامة والدراسات الاحصائية المعتمدة على مواليات طويلة وعلى التعميمات الاستاتيكية للنمو المتوازن" (3).

وابتداء من ستينات هذا القرن أصبح الطرح في اطار نظام اقتصادي جديد مُثقَلا بالمخلفات ، ومشتبِكا في المصالح والتحالفات حين بلغت الحرب الباردة أوجها طبعا كان لباحثي ومخططي دول العالم الثالث اسهامات في الأدبيات والسياسات المتعلقة بالتنمية وهذا أمر بديهي ، لكن كانت تتوزعهم الايديولوجيات السائدة في العالمين الأول والثاني، كما كان يضغط عليهم واقع العالم الثالث بكل ثقله وتعقيداته وصراعاته الجديدة أو الموروثة عن الاستعمار ، اضافة الى ما تسرب الى السلوك السياسي ، سواء للحاكمين أو المحكومين من مظاهر الفساد والفوضى والاضطرابات الناجمة عن التطلعات الى السلطة أو الى الثراء .

ان وجود دول العالم الثالث في مرحلة انتقالية بين النمط التقليدي للدول القائم على العصبيات القبلية والعرقية وبين النمط الحديث ، وبين الوضع الاقتصادي ما قبل الرأسمالي والوضع الرأسمالي . بين الخيارات الرأسمالية والاشتراكية فرق الباحثين وأصحاب القرار والمخططين من العالم الثالث شذر مذر ، كل يبتدع دعاوَى ويحاول اثباتها أو اقتراح حلول وبدائل انطلاقا منها ، في الوقت الذي تُحكِم فيه دول المركز قَبضتها المهيمنة على مقدرات دول المحيط .

هذه اللوحة التاريخية التي استوحت عناصرها من عديد الكتب والمباحث تجعلنا نصل الى خلاصة لهذا الجزء من العرض وهي أن التراكمات المعرفية اتخذت ثلاثة مسارات تنظيرية :

1- الاختزالية الرأسمالية بتحليل التنمية وكان " العالم الرأسمالي يريد اعادة انتاج نفسه من خلال اقتصاديات العالم الثالث " اندمج في هذا المسار كل الانتاج الذي أفرزه الفكر الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي (نموذج روستو أو الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحديث وذروته (فوكوياما).

2 ـ الاختزالية الاشتراكية بتحليل التنمية وكأن تحقيقها رهن بسلوك الطريق الماركسي اللينيني بكل تشعباته وتلويناته وجهوياته .

3 ـ التوفيقية التي طبعت مقاربات ومطارحات عديد الباحثين من العالم الثالث ، وهم الباحثون الذين لم يحسموا مواقفهم من المسارين السابقين. هذه المسارات تشكل التغطية العامة لكل المقاربات التي حاولت وصف الظاهرة وتأويلها البدائل الكفيلة بحل المشاكل المرتبطة بها .

قبل أن نواصل هذا التحليل التاريخي - المعرفي نتناول جبهة ثانية في التطورات التي عرفها العالم خلال الحرب الباردة ، وقد أشير اليها على عجل ، وهي التجنيد الواسع، والاهتمام الكبير الذي حظي به البحث العلمي لأغراض التسليح والتجسس والاتصالات التي تفرض الاستعجال تمثل هذا الموقف بالنسبة للعلم والتقنيات كحالة غول جبار أخرج من قمقمه ، أسفر ذلك عن موجة جديدة اكتسحت العالم سماها الفان طوفلر " الموجة الثالثة " (4) ، أى النقلة الجبارة نحو مجتمع ما بعد الصناعة والقفزات التكنولوجية الكبرى والابداعات العلمية والتقنية في ميادين المعلومية والهندسة الوراشية والروبوتيكية والفروع النظرية والتطبيقية المتعلقة بها . هذه المستحدثات عمقت المواجهات بين أطراف الحرب الباردة ، وأضافت هوة ثانية بين العالمين الأول والثاني من

جهة والعالم الثالث من جهة وهي الهوة التكنولوجية الناجمة عن الثورة العلمية التقنية المتطلعة الى تكوين " نظام شامل أصبح فيه العالم قوة انتاجية مباشرة " . في ظل الثروة العلمية التقنية أصبح العالم قرية صغيرة ، وضح على كاهل الدول والشعوب بذل مجهود مشترك لـ " تنمية اندماجية تهم العوالم الثلاثة (Developpement integre) (5) . هذا يعني أن قضية التنمية أصبحت شمولية (Universelle) تهم كل دول شعوب العالم من أجل اقامة توازن البنيات الاقتصادية والاجتماعية في أرجاء المعمورة من أجل " تنمية متكاملة منطلقة من قاعدة داخلية متينة واسهام خارجي متوافق " (6) .

نصل الآن الى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من قرننا الحالي ليصل تسارع الأحداث الكونية الى أقصى وتيرة له ، وليصل أزمة التنمية الى العتبة الكمية الأعلى التي تسببت في الانفجار الايديولوجي المهول فتتوالى التحولات : الاعلان عن نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي ، وانهيار جدار برلين وانتكاس الايدلوجيا الماركسية بتفكك المعسكر الاشتراكي خاصة في أوروبا وما رافق ذلك من منازعات اقليمية هيمنت عليها القوة الدولية الحاكمة الجديدة الوحيدة (الولايات المتحدة الأمريكية) في ظل هذا النظام الجديد أو (الفوضى الجديدة) انحسر الضغط الأوروبي ليصبح بدوره محيطا لمركز القرار الجديد في أمريكا ، التي أصبحت هي القوة الشرعية التي تذكي المنازعات أو توجهها نحو الحل و القضية الفلسطينية نموذج .

عند هذا الحد أعلن الجامعيون والأكاديميون عجزهم عن الفهم ، بل وعجز مفاهيمهم ونظريا تهم وأدواتهم المنهجية عن تتبع الأوضاع والتطورات مبشرين بـ (أزمة النظريات التنموية) (7) . ووصولها الى الباب المسدود . قبل الاعلان عن هذه الأزمة بقليل واثر ذلك مباشرة دخل العمل الدولي في الخط ليتولى قضية التنمية اجرائيا ومن خلال التكنوقراطيين والخبراء الدوليين لوضع مقاربة ذرائعية تلمسا لمخرج سريع جداً ، لتحقيق (تنمية عاجلة) .

في هذا الاطار يمكن ادخال البادرة التي أقدمت عليها احدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وهيئة منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) بتنظيم ندوة بأكيتو (في الاكوادور) سنة 1979 ضمت حوالي العشرين من كبار الباحثين والخبراء من أجل صيغة فلسفية لتنمية جديدة وعهدت هاته الوكالة الى فرانسوا بيدو الأستاذ الفخرى (بالكوليج دى فرانس) لتأليف تقرير تركيبي حول الموضوع من وجهة نظر التساؤل العام الذي تطرحه العلوم الانسانية والاجتماعية في ظل التحولات العالمية الجديدة على المجتمع الدولي الجديد . اثبات أمر يكّرِس فشل الأكاديميين وهو (أن مفهوم التنمية مازالت صيرورته ضمن العلوم الانسانية والاجتماعية لم تعط الاستقرار لامعناه ولاليقينيته بالمعنى الدقيق الذي يتطلبه تطور علمي (8) .انه اتهام صريح لكل المقاربات السابقة باللاعلمية والانحراف عن الحقيقة . حسب مُوجهي الندوة المذكورة فأن جميع المقاربات كانت ترصد الواقع المتغير النسبي الملتبس في حين كان المفروض هو (أن يكون ذلك مصحوبا بتعديل البنية بالانتقال من المؤتلف الى المختلف)، كان من عواقب ذلك أن التنمية لم تتحول الى موضوعٍ معرفي يرضي الجميع أى (بالنسبة لجميع البلدان لجميع التجارب ولجميع المطالب) (9) . تبين لليونسكو أن الخطأ العلمي والمعرفي الذي وقعت فيه كل المقاربات بمفاهيمها ونظرياتها انها نظرت الى التنمية كقضية مجردة وليست كصيرورة (Processus) لاعلاقة لها بقضايا الحداثة والمعاصرة ، بل تنغرس في البنيات المحتاجة الى تغييرات جدرية ، وتطال العلاقة الدولية التي هي في حاجة الى مراجعات لموازين قواها . وبالتالي فأن التنمية حسب طرح اليونسكو "لاتنتج عن ثورة عفوية ، وليست نتيجة للاجماع على المصلحة العامة ، ولاتختزل الى تحقيق نماذج ابتكرها البعض ، ولا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الانسان"، [التنمية لاتستطيع أن تكون الا ثمرة لمشروع صادق العزيمة ، التقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة] (10).

أن التنمية بالمقاربات الأكاديمية القديمة مرتبطة بشروط ومعطيات تاريخية تغيرت تغيرا شاملا وعميقا وبرزت شروط امكانية تاريخية لتنمية جديدة . وأصبحت التساؤلات التي تعبر بوضوح عن الاشكالية هي (التنمية من أجل ماذا ؟ لأية غاية ؟ بأي شروط يكون النمو ناجعا ونافعا؟ التنمية من أجل من ؟ من أجل بعض أعضاء المجموعة الدولية أم من أجل الجميع ؟ كيف يمكن تجنب محاذير النمو دون التطور ؟ كيف يمكن اقامة ديناميكية للعمل التنموي ؟

ان ندوة منظمة اليونسكو كانت لحظة حاسمة في اثارة وتحفيز باقي مركبات منظومة الأمم المتحدة سواء على مستوى المركز أو مختلف الوكالات المتخصصة أو اللجان الاقليمية الى أن تتولى أمر التنمية في العالم ، ومن هنا كان الانتاج الثرى لأدبيات الأمم المتحدة حول التنمية السؤال الآن لماذا يمتاز طرح منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية الأخرى لقضية التنمية ؟ بتعديل في المفهوم ينتقل به من دائرة المقاربات والنظريات الأكاديمية الى دائرة الفعل تحت ضغط الهاجس الاجرائي بحثا عن النجاعة والفعالية . ان هذا التعديل يتطلب وضع خطط ملموسة وبرامج عملية يمكن مراقبتها على أسس مستمرة مع الاهتمام بثلاثة شروط أساسية : امكان التطبيق وامكان الدعم المالي والاقتصادي والاخلاقية الصارمة للحكام وأصحاب القرار والمخططين والممولين .

يمكن أن نصف هذه القفزة النوعية من التنظير الأكاديمي الى الهمّ التطبيقي بأنها قفزة تهدف الى جعل مفهوم التنمية أكثر اجرائية وأكثر الزامية لكل دولة على حدة وللمجتمع الدولي كله . وليبرر هذا المفهوم ألحقت بالتنمية نعوت كثيرة أهمها تنمية مشتركة والتنمية المستديمة هكذا أصبحت التنمية في العرف الدولي الراهن تعني الانتقال من حال أدني الى حال أفضل لخير ورفاه كل انسان وكل الطبقات وكل الفئات ، وبالنظر الى كل القطاعات . يعني هذا بصريح العبارة أن التنمية علاقات متداخلة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والانسانية والفكرية تؤدى الى حصيلة نهائية

هي رفاه الانسان وحصوله على كل شروط العيش الكريم . وحتى تعطى لهذه المقاربة الدولية كل الشرعية والتوافق الدولي أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة سنة 1981 فريق عمل كلف بالبحث عن (أنجع وسيلة) لضمان تحقيق التنمية في جميع البلدان وأسفر عمل المجلس على صياغة وثيقة عالمية تؤسس حقا دوليا جديدا أطلق عليه (الحق في التنمية) وقد اعتمد الاعلان سنة 1986 . فماذا يقول الاعلان ؟

(1) إن التعاون الدولي هو الكفيل بحل المشاكل الدولية ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

(2) تستهدف التنمية التحسين المستمر لرفاهية السكان أفرادا وجماعات علىأساس مشاركتهم النشيطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها [الفقرة 1 من المادة 2] .

(3) يتحمل جميع البشر مسؤولية التنمية لتعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي وثقافي مناسب للتنمية [الفقرة من المادة2].

(4) من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات انمائية وطنية ملائمة ومتوافقة مع سياسات كل الدول لتحقيق الأهداف المنشودة (الفقرة 3 من المادة 2).

(5) هناك علاقة متينة بين الحق في التنمية وباقي حقوق الانسان عبر عن ذلك بوضوح السيد بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن الفترة مابين الدورتين 47 و 48 بقوله : (أن التنمية توفر الأساس للنهوض بحقوق الانسان وبالقدر نفسه تعتبر حقوق الانسان المفتاح الذي يطلق طاقات الناس الخلاقة التي تعتبر هامة في تحقيق التقدم).

هكذا أصبحت التنمية وبكل أبعادها ليست فقط مسؤولية الدول منفردة أو مجتمعة بل مسؤولية المجتمع الدولي من خلال منظومة الأمم المتحدة على أنها محفل لتعزيز

التعاون الدولي من أجل التنمية في عالم تسوده ايديولوجية واحدة هي الايديولوجية الليبرالية القائمة على اقتصاديات السوق والخوصصة وتخفيف دور الدولة القطرية والاهتمام أكثر فأكثر بالتكتلات الجهوية المنسجمة . أن هذا يفرض ترتيب البيئة الدولية وترميم العلاقات الدولية بناء على قرار الجمعية العمومية رقم 148/47 القاضي بما يلي :

(1) زيادة التدفقات المالية من البلدان المتقدمة نحو الدول التي لم تحقق بعدتنميتها .

(2) اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني لانعاش رأس المال .

(3) حل مشاكل الديون الخارجية .

(4) تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الأسواق المالية .

(5) ادماج التنمية الاجتماعية والبشرية ضمن الأولويات الدولية .

(6) الدور الايجابي للمفاوضات وتوقف الآراء بين الدول والتكتلات ومنظومة الأمم المتحدة .

ولتتبلور المقاربة الدولية لقضية التنمية تم اقرار عقد سلسلة من المؤتمرات الدوالية على مستوى رؤساء الدول والحكومات نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر :

- الحقوق الاقتصادية الاجتماعية سنة 1990م.
- البيئة والتنمية سنة 1992م..
- العلاقة بين التنمية و الديمقراطية 1993 ويدخل ضمنها مؤتمر فيينا 1993م حول (حقوق الانسان).
- السكان والتنمية سنة 1994م.
- التنمية الاجتماعية سنة 1990م.

هذا عدا المؤتمرات واللقاءات والندوات التي تطرح قضايا مختلف الفئات والقطاعات الاجتماعية كالمرأة والطفولة والشباب والشيخوخة والمعوقين ..... الخ.

واضح أن اسهام منظمة الأمم المتحدة في قضية التنمية يتطلع الى تحقيق نهج تكاملي وبرنامج فعال وليس بمجرد تقديم نظرية أخرى للتنمية ينبني على سيناريو التحسين المستمر

الذي يستوجب ادخال الاصلاحات والتحويلات الضرورية على البنيات الاقتصادية والاجتماعية .

هل ستتوقف الأمم المتحدة في تحقيق تطلعاتها من أجل اقامة بيئة دولية متوافقة ومن أجل أن يصل الجميع الى الاستفادة من فوائد التنمية ؟ هذا سؤال سابق لأوانه . في اعتقاد الكثير الذين يعبرون عن انطباعات لاعن نتائج دراسة علمية دقيقة أن تدابير التنمية في منظور الأمم المتحدة سليمة سواء على المستوى الوطني (تحقيق السيادة الاقتصادية – اعداد وتنفيذ الخطط التنموية – تحسين الجو السياسي والاجتماعي .....) أو على المستوى الجهوي وشبه الجهوي (فض المنازعات – – تقوية التضامن الدولي ....) أو على المستوى الدولي (التحولات البنيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية – توثيق التعاون التكنولوجي – تحسين مردود المؤسسات والآليات الدولية ....) أن هذه التدابير واعدة، لكن ينقصها أمر واحد هو الأساس الأخلاقي الذي هو الشق الثاني لنجاح كل المبادرات ، على اعتبار أن الشق الأول الذي يسود العالم هو لغة المصالح المعززة بالقوة العسكرية والتكنولوجية (11) .

من وجهة نظر التساؤل الفلسفي والابستيمولوجي ما يهدد المجتمع الدولي هو سيادة المطلقية في التفكير السياسي والاقتصادي الذي أفرزعلى سبيل المثال دعاوى من قبيل (نهاية التاريخ) (12) . أو رسو التاريخ على الايديولوجية الليبرالية كطريق وحيد لضبط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والانسانية (انها دعاوى تنذر بعودة غير مرغوب فيها لامبريالية ظالمة) ما يحتاجه العالم اليوم هو نهج يوفق بين منطق الليبرالية وعدل الاشتراكية ، بين شكل الديمقراطية ومضمونها ، بين : لغة المصالح وقواعد الأخلاق، وهذا النهج كفيل بأن يؤسس مفهوما جديدا للتنمية سيتتبع بالبداهة مقاربة جديدة وتعاونا دوليا جديدا هو الكفيل بتجاوز (الفوضى العالمية الجديد) الى نظام عالمي جديد. ان الفرصة لم تسنح بعد ، ما زال بالامكان اذا تمعن الناس كلهم في المستقبل

الممكن للانسانية في ظل التأزمات الحادة أن لايتشبثوا بقشور الأحداث ونشوة الانتصارات وحسرات الانهزامات وأن يذهبوا الى عمق الحلم الذي راود الانسانية منذ فجر التاريخ حلم سيادة الحق والعدل والمساواة دون اهمال للطبيعة البشرية النبيلة المتقلبة ودون اهمال للعقل والعقلانية اذا أسيئ استعمالهما ، دون اهمال الأرض وما فوقها وما تحتها على حساب ما أسماه كارل بوير ببوغ (13) (عالما ثالثا) لاهو عالم الكائنات الحية (العالم الأول) ولا هو عالم الكائنات الجامدة (العالم الثاني) ، العالم الذي قد يخرج فيه من صلب الانسان والطبيعة كائنات تخرج عن نطاق الانسانية وعن نطاق الطبيعة تكسر منطقهما ان هذا ما ينذر به التقدم التكنولوجي المُروِع وبشائر ظهور (انسان آلي) أو (انسان مادي) (Robot) لاعقل له ولا قلب ، إنسان سيستبدل اللغة بالأرقام والمعادلات. ان ما يتوقعه الكثير من الناس هو خرق طبيعة الانسان وخرق طبيعة الطبيعية ومقدم كون لاندرى شيئا عن كنهه ، آنئذ يرتد الغول الذي خرج من قمقمه على من فك اسراره.

قد يستشف من هذه الخلاصة نبرة اخلاقية أو نغمة وجدانية ، أكان بالامكان انجاز مشاريع عظمى أو ثورات كبرى لولا الانطلاق من حلم ، من أمل ، من أجل السير بالانسان وبالمجتمعات من حسن الى أحسن .

الـهوامش :

1- مرسي فؤاد ، التخلف والتنمية ، القاهرة دار المستقبل العربي ، 1982 . ص80

2- د. والتر رودني ، أوربا والتخلف في أفريقيا ، ترجمة أحمد القصير الكويت سلسلة عالم المعرفة ، 1988 ، ص130.

3- بيرو فرانسوا، فلسفة لتنمية جديدة ، اليونسكو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، باريس - بيروت ، 1983 ، ص270 .

4- ألفان طوفلر ، الموجة الثالثة ، ترجمة عصام الشيخ قاسم ، طرابلس الدار الجماهيرية 1990.

5- Universite de Louvain - Neuve, de la Crise au Codeveloppement , CIAO , Louvain - La - Neuve, 1986 , 811 .

6- فرنسوا بيرو - المرجع السابق ص 25 .

7- Igncy SACHS, un autre developpe ment : Le developpe ment integre, de la crise au codeveloppe ment, OP cit, P 111.

8- محمد علال سيناصر ، مقدمة كتاب - فلسفة لتنمية جديدة - المصدر السابق المشار اليه ، ص11 - 12 .

9- محمد علال سيناصر ، نفس المرجع السابق ص 14 .

10- محمد علال سيناصر ، نفس المرجع السابق ص 21 .

11- اعتمدت في هذا الجزء على أدبيات الأمم المتحدة ووكالاتها منذ سنة 1980، وارتأيت أن لافائدة من عرض عناوينها ما دامت وثائق داخلية أو محدودة التوزيع.

12- كتاب لفوكوياما ، صدرت ترجمته العربية في كل من القاهرة وبيروت سنة 1993 ، أما النص الانجليزي فقد صدر سنة 1992 .

13- كارل بوير ، عقم المذهب التاريخي ، ترجمة الدكتور عبد الحميد صبرة، بالاسكندرية منشأة المعارف 1956 .

دور المنظمات الدولية في تطوير مفهوم التنمية
من التنظير الاكاديمي الى الهاجس الاجرائي

تعقيب : د. محمد لطفي فرحات *

تعرض الباحث في هذه الورقة الى دور الاكاديميين والمنظمات الدولية في تطوير مفهوم التنمية. وأثار فيها مجموعة من القضايا التي اعتبرها على جانب كبير من الاهمية. قد كلفت بالتعليق على هذه الورقة ، التي أجد نفسي أحيانا أتفق مع ما جاء فيها، واختلف معه في أحيان أخرى ، ولذلك أريد من خلال هذا ، أن اتناول بالتعقيب ما طرحه الباحث ، حسب ما ورد في التسلسل ، الذي قدمه في ورقته ، وأن اطرح وجهة نظرى من خلال مناقشتها .

القضية الاولى :

التي طرحها تتعلق بالمنظرين العاملين في التنمية ، حيث يقول بأن هؤلاء ، وهم يتعاملون مع قضية التنمية ، لم يكونوا أبرياء أيديولوجيا .هذه القضية أتفق معه فيها ، من حيث المبدأ ، ولكنني أعتبر عدم البراءة شيئا طبيعيا ، لأن الانسان لايستطيع أن يتجرد، مهما حاول ذلك ، وبخاصة بالنسبة الى الأمور التي تتعلق بجانب كبير من حياته، ومعتقداته ، وقناعاته . وشئ طبيعي أيضا أن يتوصل الانسان الى نتائج تختلف باختلاف المنطلقات .

* استاذ بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة الفاتح - طرابلس - الجماهيرية .

ولذلك لابد أن تظهر لنا توصيفات متمايزة ، ولابد أن نجد أمامنا زخماً من المعرفة، يمكن أن يفيد ويمكن ألايأتى بفائدة ، ذلك يعتمد على طبيعة ما بين أيدينا ، وعلى كيفية التعامل مع ما تحت تصرفنا من إمكانات ومعارف . وهنا أجد نفسي في تناقض مع القضية الثانية التي يطرحها الباحث .

القضية الثانية :

تتعلق بكون المعارف المتراكمة بالنسبة لقضية التنمية ، لم تفد الانسانية، لأسباب يذكرها الدكتور قاباج وهي **أولا** : لأنها أفرزت التيه المعرفي والنتيجة لذلك اضطراب السلوك والفعل . **ثانيا** : لأنها لم تعالج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والحضارية، وما الى ذلك من ابعاد . **وثالثا** : لأنها تعالج قضية التنمية معالجة اكاديمية تعجز عن مسايرة تسارع أحداث العالم السياسية ، والابداعات العلمية والتكنولوجية .

ولو صح ما ذكره الدكتور قاباج ، فيما يتعلق بالأسباب التي يضعها للنتيجة التي توصل اليها ، لكنا وافقناه . على رأيه ، ولكن لدينا من الأسباب التي تجعلنا لانسلم بتلك المنطلقات، فأولا؛ لايمكن أن ننسب التيه المعرفي الى تراكم المعرفة ، فتراكم المعرفة يفيد في حد ذاته ، مهما اختلفت الزوايا التي ننظر منها الى القضية وهي تسهم في ايضاح الصورة الحقيقية ، لأنها تبصرنا بحقيقة من زاوية كنا نجهلها ولابد أن نحسب لها حسابا، واضطراب السلوك والفعل ، ليس سببه أساسا، استناد الفعل والسلوك الى معرفة متراكمة، نحتاج أن نمعن فيها النظر وأن نمحصها وأن نأخذ منها ما هو مفيد ، وأن نترك منها مالا يناسبنا وفي الغالب نجد أن اضطراب السلوك والفعل يكون بسبب تجاهل ما تراكم من المعرفة ، أكثر من وجود هذا التراكم . **وثانيا** : لانستطيع أن نسلم ، باعتبار ذلك قضية عامة ، ان الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الابعاد قد تم تجاهلها؛ فالابعاد الاقتصادية ركز عليها البحث المعرفي الذي يهتم بالتنمية ، والابعاد الاجتماعية ، لم تهمل بصورة مطلقة والابعاد الأخرى ، أذا راجعنا ما تم بحثه ، نجدها في هذا الكم

الهائل الذي هو موضوع بين أيدينا ، ولكن ليس بالضرورة أن نجده مجتمعا في نتاج كاتب واحد ، أو باحث واحد، وهذا يصدق بالنسبة لجميع أنواع المعارف ، فليس في مقدور انسان واحد أن يحيط علما بكل الابعاد ، فالمعرفة ليست نتاج جهد إنسان واحد، ويصعب أن نأتى بحكم عام يلغى جميع الجهود الانسانية ، وحتى نكون متأكدين من هذا الحكم لابد أن نراجع جميع الجهود . وثالثا : لايمكن اعتبار المعالجة الأكاديمية ، في حد ذاتها سببا كافيا لافراز التيه المعرفي حتى عندما نسلم أن هذه المعالجة قد فشلت في مسايرة أحداث العالم السياسية ، والابداعات العلمية والتكنولوجية . فالهدف من البحث الاكاديمي هو فرز الثوابت ، التي تصلح للتعامل مع المتغيرات ، ولذلك فان البحث الأكاديمي هو بحث تنظيري أما التعامل مع الواقع ، فهو يتطلب بحثا تطبيقيا يتعامل مع تسارع الاحداث والتغيرات وان كان البحث الاكاديمي يتأثر بتسارع الأحداث ، لأنها تضع امامه قضايا جديدة ، فان مهمته ليس التعامل معها بطريقة سريعة ، لأن البحث الأكاديمي مهمته أن ينظر ما وراء تسارع هذه الاحداث .ن ثوابت تصلح للتطبيق ، وهو غير مسؤول ، الافي حدود ما يصل اليه من نتائج ، عن التيه.وليس ذنب من يضع خريطة صحيحة أمامك أن تجهل كيفية استعمالها فتضل الطريق .

ولا نسلم بأن البحث العلمي يعانى من اضطراب المعرفة وهشاشة المناهج، والادوات المتاحة ، اذ يوجد فرق بين البحث العلمي في حد ذاته ، ومتطلباته ، وبين الباحثين ، وبين قدرة الباحث ومتطلبات البحث العلمي ، فالباحث هو الذي يختار منهج البحث ، وادواته ، وهو مسؤول عن تمحيص المعرفة التي بين يديه واذا لم يحسن الباحث استخدام مناهج البحث ، وادواته ، أو لم يختر منها الملائم والمفيد ، فان ذلك لايمكن أن ننسبه الا الى قدرات تتعلق بالباحث وليس بالبحث العلمي في حد ذاته .

وليس نادرا أن يفاجئنا الباحث بنتائج لم نحسب لها حسابا ، ولم نتوقع أن يصل اليها في ظل توافر ادوات وعمر القضية ، مهما كان قصيرا أو طويلا ليس هو الشيء الوحيد الذي نعول عليه، ولكننا نعول أيضا على كيفية التعامل مع القضية .

القضية الثالثة :

تتعلق بإشكالية التنمية من الناحية التاريخية . ويرى صاحب الورقة أن هذه الإشكالية طرحت وبشكل عام مع الثورة الصناعية . ويجب أن نفرق بين قضية التنمية ، من حيث كونها سياسة تهدف الى الوصول الى وضع أفضل في مجتمع معين ، باتباع طريق يختاره المجتمع ، أو القائمون عليه اعتقادا منهم بأنه يوصل الى الهدف وهذا أمر ليس جديدا، بالنسبة للمجتمعات البشرية وبين البعد الذي تطرحه حقيقة تطور الصناعة ، فالتنمية هنا تتجه اتجاها صناعيا ، على وجه العموم ، وهذا شئ طبيعي لأن المجتمع الصناعي، لم يكن بالامكان أن يظهر لولا ظهور الصناعة كما هي الآن وطبيعى أن تكون الحضارة الزراعية مختلفة عن الحضارة الصناعية ، ولكن لانستطيع أن نقول : إن التنمية لابد أن تكون ، بالضرورة ، صناعية لاننا نكون بذلك قد حددنا طريق التنمية ، وليس حقيقتها وهذا ما يحتاج منا الى مراجعة .

القضية الرابعة :

التي يطرحها صاحب الورقة وأتفق معه فيها في قضية التنمية هي ماطرحه من أنه بعد ظهور الثورة الصناعية ، في اطار حضاري عام ، غابت فيه كل اشكال الهيمنة والتبعية بين الدول . ولاشك أن النظرية الماركسية تنظر الى هذا التطور باعتباره تطورا موضوعيا وظرفيا . وقد فتح التطور الذي حدث في أوروبا في ارضية رأسمالية ، باب الاستعمار السياسي ، وافرز ظاهرة التوسع على حساب الشعوب واستغلالها ، بنقل المواد الخام التي تزخر بها الاراضي المستعمرة .

القضية الخامسة :

التي يؤكدها صاحب الورقة ، تتعلق بنتائج تبنى النموذج الرأسمالي في التنمية فقد أفرز هذا النموذج اتجاها مضادا له ، بعد أن ظهر نقيضه الذي يستعجل موت الرأسمالية،

وهو يقوم على توجيه التصنيع وجهة أخلاقية واجتماعية تتنكر لطغيان رأس المال وتكدسه في يد أقلية . وهي قضية أوافق عليها كما اوافق على أن هذا الاتجاه المضاد قد رافقه تعديل لاسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي وادماج قضية التخطيط والتأميم، ولكنني أريد أن أؤكد بأن هذه النقلة قد افرزت بعدا للتنمية الاقتصادية وكما معرفيا يمكن أن يستفاد منه . وفي الوقت الذي يبرز أسلوب التخطيط في الدول الاشتراكية . فأن التخطيط لايمكن اعتباره مقصورا على هذه الدول ، بل يمكن اتباع أسلوب التخطيط حتى في الدول ذات الاتجاه الرأسمالى . ونستطيع أن نؤكد أن التخطيط مازال أداة تثبت فعاليتها، بالنسبة للتنمية حتى بعد انهيار المعسكر الشرقي ، ولكن لابد من الاشارة الى أن التخطيط لايتطلب أن يكون التأميم مرافقا له ، أى لايتطلب التخطيط ادماج التأميم معه.

القضية السادسة :

التي يطرحها صاحب الورقة ، تتعلق بتأثير الحرب الباردة ، وعلاقتها بالنظام العالمى ، الذي يتمثل في نظام الامم المتحدة وتوابعها ، ومواجهة الدول التي نالت استقلالها حديثا ، في ظل هذه الاجواء للصراع السياسي والادارى بعد نهاية الاستعمار القديم ، واستمرار العلاقة التاريخية المحبوكة التي تكرس التبعية – ولاشك أن هذا يلقي أعباء ثقيلة تتعلق بمواجهة التنمية ، من الناحية النظرية والواقعية . وبالفعل تكدست ملايين الابحاث الاكاديمية والعامة التي تصب في اتجاه رصد التخلف وآليات النمو بالتركيز على البعد الاقتصادي ، حيث ركزت البحوث حول تنمية الدخل القومي، وغير ذلك من الامور ذات الاتجاه الكمى . هذا صحيح ، ولكننا لانستطيع أن ننكر فائدة هذه البحوث، وإسهامها في تحديد المؤشرات التي تخضع للقياس ، ولكن التعامل مع هذه البحوث لابد أن يكون في اطار الاعتراف بوجود مؤشرات اخرى ، ذات بعد يمتنع عن القياس، لانعتبرها وحدها بيت القصيد ، ولذلك نسلم بفائدة الدراسات الكمية ولانهمل الاهتمام بالمؤشرات الأخرى ذات البعد غير الكمي . إننا نحتاج ، بالنسبة لقضية التنمية ، الى تناول

الكم المعرفي بنظرة فاحصة ، كمحاولة للاستفادة من هذا الكم ، واختيار ما يناسب وضعا معينا وبيئة محددة ، كمحاولة للتطبيق.إن المعرفة وبخاصة فيما يتعلق منها بالجانب الانساني ، لاتعطى وصفات جاهزة ، ولكنها تعطى طريقة للعمل ، وتساعد على تبصيرنا، بالتركيز على بعد واحد أحيانا ، بأهمية وتأثير هذا البعد، دون انكار أهمية الأبعاد الأخرى ، وهي محاولة للفهم تنتقل من الجزء الى الكل ، لها بعض السلبيات، ولكنها ليست عديمة الفائدة .

القضية السابعة :

تتعلق بتغير بعد التنمية ، حيث أصبحت ، كما يقول صاحب الورقة ، شمولية، تهم كل دول وشعوب العالم من أجل إقامة توازن البنيات الاقتصادية والاجتماعية ، لأن العالم أصبح في ظل تقدم التقنية قرية صغيرة ، ولا نستطيع أن ننكر التأثيرات المتبادلة بين الدول ، فما يحدث في بلد معين لابد أن يؤثر ، مهما كانت درجة هذا التأثير الذي تسارع وزاد بعد التطور الاقتصادي الحديث . ولايمكن أن ننسى أن هذا التأثير المتزايد يكون أحيانا سلبيا ، وهذا يعنى أن الدول ، في الوقت الذي تهتم فيه بتنمية ذاتها ، قد تهمل ما تحدثه هذه التنمية من آثار سلبية على الآخرين . نعم هذا يفتح بابا للتفكير في التنمية باعتبارها قضية مشتركة ، ولكننا لانستطيع التسليم بأن ذلك يقودنا الى الاتفاق.

القضية الثامنة :

تتعلق بالاعلان عن نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ، وما صاحبها من أوضاع جديدة ، وعلاقة ذلك بقضية التنمية ، حيث يقول صاحب الورقة : إن الجامعيين والاكاديميين قد أعلنوا عند هذا الحد ، عجزهم عن الفهم ، وعجز مفاهيمهم ونظرياتهم وادواتهم المنهجية عن تتبع الاوضاع والتصورات مبشرين بأزمة النظريات التنموية . واذا سلمنا بالاعلان عن هذا العجز ، وما اكثر ما يعلن الجامعيون والاكاديميون

عن عجزهم ، فأننا يجب أن نميز بين العجز الدائم والعجعز المؤقت ، والعجز المؤقت يكون نتيجة الصدمة التي تحدث ، اذا تغيرت الاوضاع بطريقة سريعة وغير متوقعة، ولكن سرعان ما نرجع الى الحالة الطبيعية ، التي يبدأ فيها الوعى بطبيعة المشكلة وتلمس أسلوب معالجتها . ولاشك أن نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي لم يكن متوقعا بهذه السرعة ، ولا يمكن استيعاب آثاره بنفس السرعة التي حدث بها ، ولكن لانستبعد امكانية استقرار الأوضاع والوصول الى توازن جديد ، من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة، وبخاصة فيما يتعلق بالتنمية . أننا نؤمن ايمانا كاملا بتطور المعرفة وبقدرة الانسان على مواجهة كل الاوضاع ولايمكن أن يبقى الجامعيون والاكاديميون في حالة عجز دائم .

القضية التاسعة :

تتعلق بضرورة وضع الخطط الملموسة والبرامج العملية التي يمكن مراقبتها على أسس مستمرة ، مع الاهتمام بامكانية التطبيق ، وامكانية الدعم المالي والاقتصادي، والاخلاقية الصارمة للحكام وأصحاب القرار والمخططين والممولين . ولايمكن ان نختلف حول هذه القضية ، لأن الخطط التنموية والبرامج التي تكون مصاحبة لها لايمكن أن تكون جيدة مالم يتوفر فيها شرط أساسي وهو امكانية التطبيق ، ولابد أن تكون واقعية ، ويعنى ذلك امكانية توفر الدعم المالي والاقتصادي ، فلا فائدة في خطة تبقى حبرا على ورق وهذه المبادئ ليست جديدة في التنظير التنموي ، ويضاف اليها مجموعة أخرى من المبادئ كمبدأ الانسجام والفاعلية ، وغيرهما . أما البعد الاخلاقي للخطة فهو شئ جديد في التخطيط التنموي ، ولكنني لا أرى كيفية التوفيق بين البعد الاقتصادي والبعد الاخلاقي بشكل واضح فالاخلاقية على المستوى الدولي تثير من الاشكالات أكثر مما تفرز من الحلول ، لأن ما يعتبر عملا أخلاقيا في مكان ما يمكن أن يعتبر عملا غير اخلاقي في مكان آخر . نحن بالفعل ، نرغب في طريق التنمية تحقيق مجموعة من الأهداف ، المتناقضة أحيانا، ومن بين هذه الاهداف أن يعيش الانسان حياة أفضل ، ولكن معيار الأفضلية،

معيار غير متفق عليه . وما اريد أن اقول هو الآتى : نحن نحتاج الى نقاش طويل قبل أن نتفق ، حول الاخلاقية الدولية ، التي يمكن اعتمادها على الصعيد الدولي ، وهذا في نظري هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات الدولية ، اذا سلمنا بأهمية البعد الأخلاقي في الخطط التنموية ولكن المنظمات الدولية لاتقوم بهذا الدور على الوجه الاكمل في الوقت الحاضر ، وذلك لأنها تقع تحت سيطرة أقلية من الدول الكبرى ، تفسر الآخلاقية، من زاوية محددة ومحدودة وهي مصلحتها الاقتصادية ، واستمرار نفوذها، وحتى عندما تطرح مسألة حقوق الانسان ، والبيئة ، وغيرها من المسائل ، فان الطرح غالبا ما يكون محكوما بتلك الزاوية الضيقة . وفي الوقت الذي يتجرد فيه الطرح الاكاديمي أحيانا نجد أن هذا التحيز هو السمة التي تميز عمل المنظمات الدولية .

القضية العاشرة :

وهي تتعلق بتغير أبعاد التنمية حيث أصبحت ، كما يقول صاحب الورقة ، ليست فقط مسؤولية الدول منفردة أو مجتمعة بل مسؤولية المجتمع الدولي من خلال منظومة الامم المتحدة . وليس لى الا أن اتحفظ حول هذه القضية ، فالتنمية حتى الآن ، لم تصبح مسؤولية المجتمع الدولي ، وإن كنا نأمل أن تكون المسألة هكذا ، والمجتمع الدولي ، والتقييم من واقع العمل لامن واقع الاعلان ، ما زال يتخلى عن هذه المسؤولية ، ذلك لنفس السبب الذي أشرنا اليه سابقا ، وهو ما لايتعلق بتحيز القرار لمصلحة الدول التي تسيطر على المنظمات الدولية ، وليس هناك من هامش في المجتمع الدولي الا هامش الشكوي بالنسبة للدول الصغيرة المتضررة . ولا يمكن أن نعطي مثالا صادقا حتى الآن يعبر عن التحول المرغوب في صالح تلك المسؤولية الدولية ، ولا أنتظر ، وأنا لست متشائما ، أن يتغير هذا الوضع في الوقت القريب ، ولكنني لا أملك الا أن ارحب ، ان حدث ذلك ، بأن تكون التنمية هي ضمن مسؤولية المجتمع الدولي بكامله .

المحور الثاني

واقع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

واقع التجربة التنموية العربية : المثال الليبي

اعداد : د. مصطفى عمر التير *

الملخص

تحاول هذه الورقة الاجابة عن سؤالين رئيسين في مسيرة التنمية بالمجتمع الليبي أولهما : يتعلق بالشكل العام الذي اتخذته التنمية في المجتمع الليبي وثانيهما : يتعلق بما إذا كان في الامكان اختيار طريق آخر للتنمية في هذا المجتمع أم لا .

وقد ناقش الباحث نموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي التي أسهمت في تجذير التخلف فيه . وقد قدم الباحث تجارب متميزة للتنمية فيمجتمعات آخرى ابتكرت لنفسها طرقا للخروج من ربقة التبعية بالاعتماد على الذات وتوظيف إمكاناتها الذاتية المحلية ، ودعا الباحث في بحثه إلى القبول بمبدأ التعاون المشترك بين الدول العربية من أجل تنفيذ برامج للتنمية تعتمد على الذات .

المقدمة

نفذت الاقطار العربية برامج متعددة كان الغرض منها إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فيها وتم صرف بلايين الدولارات على هذه البرامج التي وضعت لكل منها خطة عمل وأهداف . وجميع هذه الخطط موجودة ، ومحفوظة في شكل مطبوع أنيق وبالامكان الرجوع اليها ، بل انَّ بعضها منشور في شكل كتب مطبوعة طباعة فاخرة وتعتبر غالبية الاقطار العربية ان مثل هذا النشر أمر في غاية الاهمية . كما تعود المواطن العربي سماع الكثير من الاطراء على ما يسمى "بحديث الانجازات" إذ تخصص وسائل

---

* استاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الفاتح – طرابلس – الجماهيرية .

الاعلام المقروء منهـا، والمسـموع والمشـاهد حـيزا كبـيرا مـن البرنـامج اليومـي لمثـل هـذا النشاط. وعادة تقدم وسائل الاعلام بيانات عن هذه المشـروعات ، وعـن كميـة الامـوال التي خصصت لها ، أو صرفت عليها متفادية التقويم ، أو إثارة الاسـئلة المتعلقـة بـالجدوى والاهمية لهذه المشروعات ، ولكـن تقـارير المتابعـة في الاقطـار الـتي بهـا أجهـزة للرقابـة والمتابعة قد تتضمن شيئا عن تقويم هذه المشروعات وبيان الخســائر ، أو النتـائج السـلبية. لها غير أن هذه التقارير ليست دائما متوفرة لمن يطلبها .

كما تعود المواطن العربي على أن يسـمع المسـؤولين وهـم يـرددون علـى اسماعـه مرات ومرات مقارنات بين الماضى والحاضر في مختلف المجالات الـتي تسـاعد علـى تلميـع صورة الدولة . لذلك يستمع إلى مقارنات التعليم ، والاسكان ، والصحة ، والمواصلات، وغيرها من المجالات المشابهة . وبالطبع في كل حالة الفرق بين كـل رقمـين شاسـع جـداً وفي الاتجاه المرغوب . وحالة المجتمـع الليـبي – محـور اهتمـام هـذه الورقـة – لايشـذ عـن القاعدة .

وليس من أهداف هذه الورقة استعراض ما تم صرفه وما تم إنجازه ولابيان العلاقـة بين معدلات الصرف ومعدلات الانجاز وليس من اهتماماتنا إجراء مقارنات على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي بل إن اهتمامنا سينحصر في الاجابة عن سؤالين رئيسين وهما:

أ) ما هو الشكل العام الذي اتخذته مسيرة التنمية في هذا المجتمع ؟

ب) وهل كان بالامكان اختيار طريق آخر للتنمية ؟

النموذج الذي اختير لمسيرة التنمية :

عند مناقشة نمـوذج التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة في المجتمـع الليـبي لابـد مـن التعرض لموقع هــذا البلـد بـين بلـدان العـالم ودور الاسـتعمار في تجذيـر التخلـف . ودون الدخول في تفاصيل لاعلاقة لها بموضوع الورقـة ، لابـد مـن التـأكيد علـى ان الاسـتعمار

الذي تعرض له أبناء هذا البلد كان كابوسا ، ومرحلة مظلمة حالت دون ان يتمكن الفرد في هذا المجتمع من مسايرة ما كان يجرى في المحيط الذي يوجد فيه بحكم الموقع ، مع أنه كان في عصور قديمه عضوا نشطا يتحرك في وسط الاحداث وليس كما مهملا يقع على أطراف المحيط وإذا كانت أصابع الاتهام توجه إلى ايطاليا في تعريض شعب بكامله لابشع أشكال الاستغلال والاهمال والتجهيل فان الحكم التركي الذي سبق الايطالي مباشرة لم يكن أقل سوءاً وظلما .

كما أنه لابد من الاشارة أيضا إلى معاناة البلاد من الآثار المدمرة للحرب الكونية الثانية ، رغم أن ليبيا لم تكن طرفا في هذه الحرب ولكن كمستعمرة أيطالية ، فإن الجزء الاول والاكبر والاهم من مساهمة ايطاليا في هذه الحرب تم فوق الارض الليبية . وقد أدى هذا إلى تدمير أغلب ما بنته القوة المستعمرة من مرافق لخدمة أبنائها . لذلك عندما انسحب الايطاليون مدحورين ، لم يخلفوا وراءهم شيئا يذكر سوى الدمار والخراب وحقول الالغام .

ثم إن ليبيا كقطر عربي ينسحب عليها ما يصح في حالة أي قطر عربي آخر من حيث الخصائص الثقافية التي قد تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا التنمية . وهي جزء من إحدى الوحدات العربية الرئيسة من حيث الجوار الجغرافي والتجانس البشري ، من أولى المجالات التي أولتها الحكومة في كل بلد فور حصوله على الاستقلال وضع وتنفيذ برامج للتنمية ، فعندما أصبحت ليبيا في بداية النصف الثاني من هذا القرن بلدا مستقلا لأول مرة في التاريخ الحديث ، لم ترد برامج التنمية ضمن ما كان يفكر فيه الذين تولوا تسيير دفة الامور . والسبب الرئيسي وراء هذا هو حالة الفقر التي كانت عليها البلاد ، فالموارد المالية كانت محدودة جدا ، واعتمدت الدولة لسنوات طويلة على المساعدات الاجنبية الهزيلة جدا لسد العجز في ميزانياتها التسييرية المتواضعة و لم تبذل خطوات ذات قيمة في هذا الاتجاه الا في أوائل الستينيات ، وبفضل عائدات النفط .

وتمثلت حالة الفقر المدقع أيضا في غياب شبه كـامل للكـوادر المتعلمـة أو المدربـة فجميـع السكان باستثناء عدد صغير لايكاد يذكر كانوا أميين .

ورغم أن مخططات التنمية رأت النور لأول مـرة في منتصـف السـتينيات ، الا أن المبـالغ الكبـيرة لم تبـدأ في الظهـور الا في المخططـات الـتي نفـذت في السـبعينيات وبدايـة الثمانينيات إذ تميزت المخططات الأخيرة بالصرف بسخاء على مختلف المجالات التي تتوجه نحوها برامج التنمية كالتعليم ، والصحة ، والاسكان ، والمواصلات ، والصناعة والزراعة. و لم يقتصر تنفيذ المشروعات على مناطق معينة ، وانما وصل إلى كل بقعة من التراب الليبي على اتساع الرقعة وانخفاض الكثافة السكانية . وتحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاهـا إلى ورشة عمل وقد اقتصر العمل في هذه الورشة الضخمة على العمالة الاجنبيـة وقـد تولـت الشركات الاجنبية من مختلف الجهات تنفيذ المشـروعات بطريقـة (تسـليم المفتـاح) .وقـد لفتت هذه المشروعات وهذا الاسـلوب أنظـار مختلـف البـاحثين عـن المغـامرة والمقـامرة ، والـثراء السـريع فدخلـت حلبـة السـباق شـركات ضخمـة أهليـــة وحكوميـــة ومتعـــددة الجنسيات، وأخرى تأسست لأول مرة لتكتســب خبرتهـا مـن العمـل في ليبيـا . فشـيدت الآف الوحدات السكنية ، والمباني المدرسـية والصحيـة ، وشـقت الطـرق وعبـدت الآف الكيلومـترات، ومـدت خطـوط الهـاتف . كمـا بنيـت محطـات الطاقـة ، ووصـــل التيـــار الكهربـائي إلى جميـع التجمعـات السـكانية ، بمـا في ذلـك الصغـيرة جـدا والنائيـــة جـــدا واستصلحت الآف الهكتارات من الاراضي ، وأنشـئت الآف المـزارع الحديثـة ، وأقيمـت المصانع على اختلاف أنواعها ، وبنيت مدن جديدة بالكامل ، وبدأ العمل في تنفيذ واحـد من أضخم المشـروعات الفرديـة وأكثرهـا وأكبرهـا تكلفـة بالمقـاييس العالميـة وهـو النهـر الصناعي .

لم يساهم الليبيون بنصيب يذكر في تنفيذ جميع الاعمال الانشـائية الضخمـة الـتي أنجزت فوق الارض الليبية وضاعت فرصة ثمينة قد لايجود الزمان بمثلها لتمكين عدد هـائل من الليبيين ليصيروا فنيين وتقنيين والاهم من هذا وذلك اكساب عدد هـائل عـادة العمـل

الدؤوب والمنظم والمتقن ، وتحويلهم إلى منتجين حقيقيين و أقبل الليبيون وبنهم كبير على التعليم ، وعلى العمل في الوظائف الحكومية كمدرسين وكتجار . ولعبت الدولة ما يعرف بدور "الدولة الريعية" .لذلك تطلب بجهود المحافظة على المنشآت التي أنجزت وتسييرها الاستعانة بالخبرات الاجنبية والاعتماد بالكامل على قطع الغيار الاجنبية .

فك الارتباط أو البحث عن نموذج آخر :

نموذج التنمية الذي عرفه المجتمع الليبي حتى الآن تم فيه الاعتماد على الآخر وكان الآخر غربيا ، وهو في الغالب من أوربا وأحيانا من الشرق الاقصى . اتصفت أسعار الآخر بالتضخم ، وشجع هذا على فرض النموذج الذي تعود عليه ، وهو نموذج غريب بالنسبة للخصوصية الليبية ، ولا يوظف شيئا من الامكانات المحلية . كما عمل هذا " الآخر" على تقوية العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين بلده وليبيا . وبالطبع ليست هذه العلاقات علاقات تبادل بين عضوين متساويين فيما يقدمه كل منهما إلى الآخر ، بل هي علاقات غير متكافئة يدفع أحد الطرفين المال مقابل القيام بخدمات معينة تتضمن التأكيد على استمرار حالة الاعتماد على مصدر الخبرة والتكنولوجيا ، وبعبارة أخرى المحافظة على حالة التبعية الأمر الذي يقود إلى التساؤل وهو هل بامكان بلدان العالم الثالث الانفكاك من حالة التبعية ؟ .

لاشك أن انقسام العالم إلى دول غنية اقتصاديا وتكنولوجيا وأخرى فقيرة ساعد على انتشار أفكار ونظريات تؤكد على النموذج الوحيد للتنمية . وهو نموذج يبدو في ظاهره اعادة تجربة البلدان الغنية أو اتباع خطواتها للوصول إلى مستوى معين من التطور أو التقدم وهو نموذج غربي في جميع خصائصه بما في ذلك التفاصيل الصغيرة ، لذلك تتصدر الصناعة بما في ذلك الثقيلة منها قائمة الاوليات المنفذة وتتقدم اجراءات بعينها قائمة وسائل التنفيذ . ثم تأتي قائمة طويلة من الخدمات التي توفر للفرد كالتعليم والصحة والمواصلات والاسكان الحديث ألخ ...

لقد قدمت الدول الغربية نموذجها هذا على أنه الطريق الوحيد لاحداث التنمية ، وقبله أبناء العالم الثالث كحقيقة مسلم بها وقدم الغرب نموذجه في صور مختلفة وقد لعبت المعونات الاقتصادية دورا هاما في رسم الكثير من علاقات الشمال والجنوب . ونشط برنامج المساعدات الاجنبية خلال الفترة التي تلت الحرب الكونية الثانية مباشرة ، وتمثل في قيام الدول الغربية بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية إلى الدول حديثة الاستقلال أو التي تعاني من حالة التخلف و ربطت هذه المساعدات بقائمة طويلة من الشروط التي يؤدي الاخلال باحدها إلى حرمان البلد من الحصول على المساعدة . وتتمحور الشروط حول ضرورة تطبيق البلد المتلقى للمساعدة لنظام معين يضمن البقاء ضمن دائرة النفوذ الغربية. كما أن برامج التعليم التي تأثرت كثيرا بفلسفة البلد الاوروبي المستعمر تبرزخصائص ومميزات النمط أو النموذج الغربي . ونسبة عالية من الذين تولوا التخطيط والاشراف وادارة الامور في البلد حديث الاستقلال تلقوا تدريبهم وتعليمهم في البلد الاوروبي المستعمر . وتعلق جزء كبير منهم بنمط حياة وتفكير البلد المستعمر ، وجاء تطبيقه نموذج التنمية الغربية من قبيل تحصيل حاصل .

مر زمن طويل قبل أن تبرز في الافق بلدان غير غربية يمكنها مسايرة الدول الغربية في معدلات ومستوى الانتاج ، والحصول على حصة في ميدان التجارة الدولية وإذا كان لليابان حضور متميز في ميدان الانتاج والتصنيع والتجارة الدولية قبل الحرب الكونية الثانية فان من يلقبونهم بالنمور الاربعة لم يحتلوا مكانا مرموقا إلا منذ فترة وجيزة. ويطرى المروجون للنموذج الغربي للتنمية التطور الذي حققته اليابان المدمرة، وذلك الذي حققه النمور الاربعة . ويستشهدون به كمثال لما يمكن أن يحققه البلد الذي يتبع خطوات الغرب في الاقتصاد بل وفي السياسة أيضا .

لكن هل صحيح لايوجد الا نموذج واحد للتنمية ؟ وهل صحيح أن البلد الذي يطبق هذا النموذج لابد وأن يحقق مستوى معينا في هذا المجال ؟ وأن بقية بلدان العالم

النامي ستقبله وسترحب به عضوا كبقية الاعضاء وندا كامل الاهلية ؟ الاسئلة الـتي يمكـن اثارتها على هذا المنوال كثيرة ، وقد أثارها من قبل باحثون ، ومفكرون كثـيرون وقدمـوا لها أجوبة . وكما هو متوقع فقد تعددت الإجابـات بتعـدد خـبرات وهويـات وخلفيـات الذين أعدوها . وسنبذل في الجزء التـالى محاولـة أخـرى للإجابـة واضعـين التجربـة الليبيـة نصب أعيننا .

لاشك أن هناك عوامل اذا تعرضت لنوع معين من المعاملة تؤدى إلى نتائج معينـة وأن هذا سيحدث بغض النظر عن المكان والزمان . فمثلا أصبح التعليم الحديث في الوقت الحاضر قيمة عالمية . فاذا توفرت للأفراد الظروف الملائمة سينخرطون في فصول الدراسـة والظروف الملائمة تعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين . ففي المجتمعات التي ينتشر فيها الفقـر لابد أن تعنى الظروف الملائمة تولى الدولة مهمة توفير جميـع المستلزمات بما في ذلـك في بعض الاحيان توفير مصروف الجيب ، لذلك عندمـا توفـرت الظـروف الملائمـة للشـعب الليبي الامـي ، انتظـم صغـاره في المـدارس . ووصلـت خـلال سـنوات محـدودة معـدلات الدخول إلى المدارس مائة في المائة للذكور أولا ثم للإناث الذين تمكنوا أخيرا من سد الهوة مع الذكور، بالنسبة لمرحلة التعليم الاساسي لم يقف الآباء الاميون في طريق تعليم أبنـائهم فقد كان التعليم بالمجـان ، بـل ووفـرت الدولـة حتـى الحوافـز الماديـة ولـو لم تتوفـر هـذه الظروف الملائمة لبقيت غالبية الليبيين على أميتهم .

والذي قلناه عن التعليم يمكن أن ينسحب علـى متغـيرات أخـرى كالاقبـال علـى الوسائل الحديثة للتطبيب وتغيير نمط السكن والاقامة واكتساب عادات مجتمع الاسـتهلاك ولكن هناك متغيرات أخرى لاتؤدى نتائج بنفس الكيفية التي ذكرت آنفا . فالاغداق على الصناعة مثلا أو الزراعة لم يحول المجتمـع إلى مجتمـع صنـاعي ، كمـا لم تتحقـق الاهـداف المعلنة منذ أوائل السبعينيات في الوصـول إلى مرحلـة الاكتفـاء الذاتـي في الغـذاء ! كـانت مخططات التنمية سـخية جـدا مـع قطـاعي الزراعـة والصناعـة ، ولكـن المـردود مـن كـلا القطاعين ظل متواضعا . لماذا هذا الفرق في العائد ما بين الاستثمار في التعليم والاسـتثمار

في الصناعة ؟ لابد وأن هنالك عوامل هامة وراء هذا الوضع ولابد من أن مجالات التنمية المختلفة تحتاج إلى استراتيجيات مختلفة .ان لهذه الحالة مثيلات في مجموعة العالم الثالث ، فالدول الصناعية قد تبيع المصانع ولكنها لاتفرط بسهولة في المعرفة الصناعية. بل أنها تضع في طريق الآخرين مختلف العقبات لكي لاتصنع منافسا ذا بال .

اقترح عدد كبير من الباحثين الذين اهتموا بدراسة تجارب متنوعة للتنمية ان بلدان العالم الثالث عندما تتبنى النموذج الغربي تقع فريسة في فخ التبعية فالعالم ينقسم إلى معسكر يسير في المقدمة وآخر تابع . فدول المعسكر الاول أي دول المركز تتحكم في مصائرها ومصائر بقية دول الأطراف . ولأن دول المركز يهمها أولا المحافظة على مصالحها فإنها ستبذل كل ما في وسعها لبقاء هذا الوضع على حاله ولأن دول الاطراف لا تملك إمكانية الانفكاك فستستمر حالة استغلال دول العالم الغني لدول العال الفقير. فهل من مخرج من هذا المأزق ؟. لقد تمكنت بعض الدول من الانفصال عن مجموعة الاطراف البعيدة وحققت نجاحات ذات بال في مضمار التنمية يميزها بعض الباحثين فيطلقون عليها اصطلاح " دول التخوم " وهي الدول التي سمحت لها مجموعة المركز بالحصول على نصيب من الثروة عن طريق المشاريع والبرامج المشتركة مع التزامها بقواعد اللعبة كما وضعتها دول المركز وباب الدخول إلى محيط دول التخوم ليس بالطبع مفتوحا للجميع .

ثم هناك محاولات مبتكرة قامت بها دول بهدف الخروج من علاقة المركز والاطراف ، ومحاولات من دول لم يسبق لها الدخول في علاقة من هذا النوع مطلقا والامثلة التي ترد أكثر من غيرها تتضمن التجربة الصينية في الستينيات ، وفلسفة غاندى في الهند ، وتجربة كل من محمد علي في مصر وهوشى منه في فيتنام . تشترك هذه التجارب في خاصية هامة الا وهي خاصية " الاعتماد على النفس" فالجميع اجتهد في محاولة الانطلاق مطبقا برنامج عمل يوظف الامكانات المحلية ويحرص على أن يتحمل

أفراد المجتمع مسؤولية تنفيذ الاعباء بدلا من استئجار الغريب للقيام بالمهمة وقد اختلفت ظروف كل منهم والعراقيل التي اعترضت طريقهم ، وفيما أصابه كل منهم من نجاحات.

التنمية بالاعتماد على النفس أو النموذج البديل :

تعلن مخططات التنمية في صراحة تامة أن من بين أهم أهدافها تحقيق الاستقلال الذاتي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويتعمد واضعو المخططات إلى توضيح درجة الاستقلال المستهدفة بالأرقام في كل مجال على حدة ولكن كثيرا ما ترد نفس الارقام في مخططات متتالية أي بمعنى أن مستوى الاهداف لم يتحقق كما تتضمن أهداف مخططات التنمية توفير مستوى معين من الخدمات للجميع بحيث تتاح لكل فرد فرصة الارتقاء بدرجة جودة حياته وهي ما تعرف عادة بأساسيات الحياة العصرية ومن المتوقع أن تتضمن أيضا اكتساب خبرات وعادات وقيم تتعلق بالعمل والانتاج لضمان تحقيق معدلات الاداء المستهدفة . لعل أهم ما يميز ما يسمى بالتنمية المشوهة تضخم التكاليف والاعتماد على الغرباء في التنفيذ ، وربط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي بمجالات مماثلة في دولة متقدمة ، والتوسع في النشاط الاستهلاكي بحيث يشمل سكان الريف كما يشمل الحضر ، وانتشار نمط الاستهلاك الترفي ، وتدني معدلات تكوين رأس المال الثابت. كما تظهر نتائج سلبية لم يضعها المخططون في حسبانهم . ومن بين التي ترددت في الكثير من تجارب العالم الثالث اختلال التوازن بين الريف والحضر ، وتمركز الغالبية في المدن ، وما يترتب عليه من نتائج سلبية أخرى كانتشار البطالة بانواعها ، وصعوبة تطور مرافق المدينة بنفس سرعة تزايد السكان ، وما ينتج عن ذلك من تدهور مستوى الخدمات وانتشار أو ارتفاع بعض مظاهر الانحراف والمشكلات الاجتماعية ، وما يرتبط بكل هذا من اهمال للريف وللزراعة ثم هناك ظاهرة سلبية أخرى لازمت تلك التجارب التي صرفت فيها الدولة بسخاء مبالغ فيه وهي الانتشار الواسع للاتكالية ، وتحول الغالبية لمتلقي إحسان ، وما يرتبط بهذا من مظاهر الكسل ، والخمول ، وعدم المبالاة .

لايعني هذا ان البلدان التي توصف بالصناعية أو المتقدمة أو بلدان المركز لا تعاني من المشكلات الاجتماعية ، بالطبع هناك مشكلات اجتماعية كثيرة موجودة في هذه المجتمعات ، كما أن المبالغة في التصنيع كثيرا ما يتم على حساب متغيرات أخرى مما تسبب في مشكلات لهذه البلدان ، بل وللعالم أجمع كمشكلات التلوث ، وتحطيم التوازن البيئي. كما قد تكون هناك جيوب متخلفة في نفس المجتمع الذي بلغ مستوى عاليا من التنمية .

وكما توجد جزر للتخلف في بحر من التقدم في مجتمعات المركز ، فالشيء نفسه يمكن مشاهدته مقلوبا في بلدان العالم الثالث . واذا سلطنا الضوء على التجربة الليبية ، فيمكن القول بوجود " واحات " من التنمية وسط بحر من التخلف . فالانجازات التي تحققت في الكثير من المجالات تعكس بدون شك نجاحات التنمية . لكنها نجاحات في مجالات مستقلة ومتناثرة لأن التنمية لم تحدث في جميع المجالات والبحر الليبي بحر من الرمال وليس من الماء نقول هذا لنؤكد على الخطر الذي تتعرض له واحات التنمية وسط بحر واسع من التخلف فمن صفات بحور الرمال أنها تتحرك بسرعة وفي جميع الاتجاهات وتشكل خطرا على الواحة إذ كلما أهمل سكانها تحصينها كلما تقوى خطر اندثارها تحت الرمال فالتعليم الذي انتشر بسرعة هائلة وحق للبلاد أن تفخر بمعدلات مدخلاته العالية يمكن أن يصاب بأمراض تدني مستوياته وهو وضع لايقل تخلفا عن حالة الامية والذي يقال عن التعليم يقال عن بقية المجالات التي حققت فيها التنمية إنجازات واضحة للعيان .

يقترح بعض المفكرين أن التنمية المعتمدة على النفس يجب أن تبدأ بالوحدة الصغيرة ، المجتمع المحلي ، أو القرية بل هناك من يدعو أن هذه الوحدة هي الفرد . ويقدم هؤلاء سلسلة طويلة من البراهين التي تدافع عن هذا الموقف . وعندما يتأمل المرء هذا الموقف يحترم وجهة النظر هذه ، فالفرد هو العنصر الاساسي في عملية التنمية فاذا كانت

التنمية موجهة نحو الفرد ، باعتبار المجتمع عبارة عن تجميع أفراد وعلى فرض أن لكل فرد نفس القيمة التي لأي فرد آخر لن يحقق المجتمع تنمية ما لم تتحقق على مستوى الفرد وستبقى تنمية المجتمع سرابا يلوح في الافق البعيد بغض النظر عما وظف في سبيلها من جهد ومال .

مع تقديرنا لوجهة النظر المشار اليها آنفا ، وقبولنا بها من حيث المبدأ ، فان الوصول لمثل هذا الهدف لابد وأن يمر عبر وحدات أكبر لعل من أبرز خصائص التنمية المعتمدة على الذات تسخير إمكاناتها أي الذات ، وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيفها التوظيف الامثل ، وأن من بين أهم الاسباب المؤدية إلى تنمية مشوهة هو موقف بلدان المركز الرامية للمحافظة على حالة تخلف وتبعية بلدان العالم الثالث .

يهم دول المركز أن تحدث تنمية في دول الاطراف ، ولكنها تنمية بقدر معين، ومن نوع خاص لذلك استحدثت مؤسسات مالية متنوعة من بينها أجهزة ومؤسسات المساعدات الفنية والمالية التابعة لكل دولة ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقديم القروض والهبات بشروط تضمن المحافظة على حالة التوازن التي عليها العالم من وجهة نظر دول المركز ، ومن شأن تنمية من هذا النوع توفير الوقود اللازم لكي تستمر عجلة الصناعة في دول المركز في الدوران . لذلك فمن المتوقع أن تضع هذه الدول جميع العراقيل في طريق كل محاولة تشذ عن القاعدة وعليه لا نعتقد أنه تتوفر أمام محاولات الوحدات الصغيرة فرص حقيقية للنجاح ولا نعنى بالوحدات الصغيرة الفرد ، ولا حتى المجتمع المحلي، بل نقصد به القطر أو البلد بكامله .

فالمجتمع المتناسق أو الكتلة المتماسكة كسبيل للتنمية المعتمدة على النفس هي الفكرة التي نود التأكيد عليها ونقول مع الذين سبقونا إلى القول ، بأن أحد أهم أسباب فشل الاقطار العربية في تحقيق تنمية حقيقية هي حالة التشرذم التي عليها هذه الاقطار، لقد صرفت الاقطار العربية على برامج التنمية مبالغ ضخمة بكل المقاييس لكن جاء المردود متواضعا بحسب كل المقاييس أيضا ، لقد اهتم كل قطر على حدة بوضع وتنفيذ

مخططات تنموية . لم يشذ قطر عن هذه القاعدة مهما كانت الحالة التي عليها وضعه الاقتصادي وإذا كانت المبالغ المالية التي خصصت لكل خطة متواضعة في حالة الاقطار ذات الدخل المحدود ، فإن المبالغة في تضخيم الميزانيات بحيث يعجز النشاط المتوفر خلال الزمن المحدد للخطة على صرفها ، كانت السمة التي تميزت بها مخططات كثيرة في الاقطار التي تمتعت بوفرة مالية. لجأت أقطار المجموعة الاولى إلى طلب المساعدات من كل مكان، وإلى الاقتراض من كل مصدر واضطر بعضها إلى احداث تغييرات جذرية في فلسفاته ومخططاته وأساليبه لإرضاء البلد المحسن . كما وقعت أيضا فريسة تراكم الديون الخارجية وما يترتب على هذا الوضع من التزامات مالية ترهق كاهل الاقتصاد وتساهم في تعثر برامج التنمية فيه، وساهمت حالة الوفرة المالية عند أقطار المجموعة الثانية في تحالف الشركات متعددة الجنسية على رفع أسعار كلفة المشروعات مما أدى إلى صرف أموال أكثر مما يجب وشجع على انتشار مظاهر الانحراف بين كبار المسؤولين ، وأدى بالتالى إلى التكالب على الاستهلاك ، وظهور أشكال مرضية من الاستهلاك الترفي . وباختصار شديد تأذت أقطار المجموعة الاولى من شحة الموارد ، وأقطار المجموعة الثانية من وفرتها و لله في خلقه شؤون.

لانشكك في وطنية المسؤولين ولا في حبهم لأقطارهم ، ولا في رغبتهم الصادقة للنهوض بمجتمعاتهم كما لانشكك أيضا في قدراتهم وحسن تقديرهم للأمور . ولا ندعي لأنفسنا معرفة لم يصل اليها الآخرون ، ولكننا نقف حائرين أمام هذه الظاهرة الفريدة من نوعها – ظاهرة تأذى كل العرب من نفس المصدر ولكن بوضعين مختلفين نقول : إنها ظاهرة فريدة من نوعها لأن العرب هي الامة الوحيدة بين أمم العالم التي بلغ تشرذمها درجة لايكاد يوجد لها مثيل فوق سطح الكرة الارضية . فالأمم الاخرى توحدت بالكامل ، او انتظمت في شكل شبه موحد وحتى الشعوب المختلفة دخلت في تكتلات سياسية واقتصادية . لكن العرب على الرغم من قوة العوامل التي تجمع بينهم ، يتوزعون اليوم بين أربعة وعشرين كيانا . لاشك أن للاستعمار الاوروبي ومن قبله النظام

العثماني المتهالك اليد الطولى فيما آل اليه وضع العرب في القرن العشرين و لعب انقسام العالم إلى معسكرين فيما بعد دورا هاما في المحافظة على حالة التشتت هذه إذ تشيعت كل جماعة إلى أحد المعسكرين وأصبحت الساحة العربية مسرحا هاما لتسوية خلافات القطبين .

لن نتخذ من هذه الورقة منبرا ندعو منه لوحدة عربية فمثل هذه الدعوة مجالها مكان آخر . ولكننا سنهتم فقط بفكرة محددة وهي امكانية اعتبار الوطن العربي وحدة مناسبة لتطبيق استراتيجية تنمية معتمدة على النفس ، وما هي فرصة تقبل المسؤولين عن برامج التخطيط لهذه الفكرة . لاشك أن عوامل التجزئة لاتزال قوية ، وأن الشرخ الذي أحدثته حرب الخليج ستستمر آثاره لسنوات قادمة وهي آثار في اتجاه التباعد بين الاقطار العربية وليس في اتجاه التقارب . الا انه اذا كانت الدلائل تشير إلى أن التعاون بين هذه الاقطار سيعود بالخير على الجميع فيمكن أن تكون درجة التفاهم الموجودة في داخل منظمة النفط العربية ، او حتى منظمة الدول المصدرة للنفط خير دليل على امكانية التفكير في هذا الاتجاه .

تتقاطع برامج التنمية مع تحديث المجتمع . بل اننا نقول : أن هذه البرامج تؤدي إلى تحديث المجتمع . وأن التحديث نتيجة ضرورية لتنفيذ مخططات التنمية كما أنه لابد من التذكير بأنه ليست جميع فئات المجتمع راضية على جميع ما يحدث من تغير . فهناك من يدعى بأن تحديث المجتمع يحمل في طياته تغريبة وتحويله إلى جزء من منظومة الثقافة الغربية. لذلك يوجه بعضهم التهم إلى اعضاء الصفوة الحاكمة بالعمل على طمس التراث وتغريب البلاد . ويجدون في هذا مبررا كافيا للهجوم على النظام وعلى رموزه .

إن هذه الافكار تلاقى آذانا صاغية خصوصا بين أعضاء الفئات التي لم تصل اليها فوائد التنمية بالشكل الكافي فحتى الانجازات المادية لم تصل إلى الجميع في كل حالة، هنالك حالات نفذت فيها برامج التنمية في كل بقعة من القطر مهما كانت صغيرة أو

نائية وبذلك تساوي أبناء القطر فيما يحصلون عليه من خدمات وامكانات . لكن الشيء نفسه لم يتكرر في أقطار آخرى خصوصا التي تعاني الانفجار السكاني . وبذلك لم تتحسن مستويات حياة جزء لابأس به من أبناء القطر ، وظلّوا يعيشون على الهامش. ظهرت الافكار المناوئة للتحديث بالشكل بين ما يمكن أن يسمى بالفئات المحرومة. لكنها انتشرت فيما بعد ، وكسبت مؤيدين من أعضاء الفئات غير المحرومة في نفس القطر، وفي بقية الاقطار الاخرى . وأصبح الجميع يحسبون لها حسابا. ولعل الاجتماع الذي حدث في آخر اجتماع لمنظمة وزراء الداخلية العرب حول كيفية التعامل مع من سمي بأعضاء الجماعات الدينية المتطرفة ، لدليل على سهولة توحد المسؤولين العرب على الرغم عندما يبدو ان الفوائد سيجنيها الجميع .

عندما يبحث الاقتصاديون عن العوامل التي من شأنها أن تجعل تنفيذ استراتيجية الاعتماد على النفس ممكنة ، يذكرون عادة حجم السوق ، وحجم الموارد المتوفرة ، ودرجة انتشار التعليم والخبرات التقنية ، وآليات التجارة الداخلية والخارجية الخ... كمية هائلة من الارقام تستنفر وجميعها يؤكد على امكانية تنفيذ برامج التنمية المعتمدة على النفس على المستوى القومي . وهي امكانية بالمفهوم الاقتصادي . تستند إلى عدد من الينبغيات الهامة . لعل أهمها قبول العرب بمبدئي التعاون والمشاركة .

لاشك أن الهوة واسعة جدا بين العرب الذين يملكون المال والذين لا يملكونه ، وأن الثروة المادية صارت القيمة الاهم على قائمة نسق القيم ، وأن سيادة هذه القيمة تقوي من درجة الانانية وسيادة مبدأ نفسي أولا وثانيا وثالثا . فما الذي اذا يمكن أن يقود العرب إلى تبني مبدأ التنمية المعتمدة على النفس ؟ . إن الاجابة السهلة والسريعة هي ارتفاع عدد المسؤولين الذين يتبنون هذا المبدأ وتلاشي قوة الجناح الذي يحصل على منافع شخصية من استمرار الوضع على ما هو عليه وضعف تأثيره في مجال اتخاذ القرارات

وتنامي قوة الخطر الداخلي ، ونعتقد أن الفرصة الآن متاحة أمام السبب الاخير ليلعب الدور الحاسم . فالجميع يرغب في المحافظة على مكتسباته ، والجميع يحسب ألف حساب للخطر القادم من الداخل ، وقد تقدّم حركات التطرف التي أخذت شوكتها تشتد الجسر الذي يعبر عليه العرب لبناء عمل مشترك ، يعكس اتجاها نحو التوحد المثمر. هل هذه طوبائية ؟ أم لون من الوان الاستغراق في حلم الاماني ؟ و لم لا ؟ فلنحلم اذا لم يكن إلى غير الحلم من سبيل .

واقع التجربة التنموية العربية : المثال الليبي

تعقيب : د. كريم الحسناوي *

تعليقا على ما ذكر في مقدمة الورقة ، يمكن القول : إن تجارب التنمية في بلدان العالم الثالث ، وضمنها التجربة العربية ، تشير إلى أن هناك فشلا عاما في الجهود التنموية لهذه البلدان للتغلب على تخلفها الطويل الامد رغم تخلل هذا الفشل ببعض الاستثناءات في تلك التجارب ، وهذه حقيقة لابد من معرفتها لكي تستطيع هذه البلدان معالجة التخلف والتغلب عليه بموضوعية . وعندما تطرح مشكلة التنمية في بلدان العالم الثالث ، انما تطرح لمناقشة واقع حال هذه البلدان ، واقع عجزها عن اجراء تنمية حقيقية ومن أجل أن نطرح بعض الاسئلة منها ؛ ما هي التنمية ؟ وما هو التخلف ؟ وما هو النمو الذي تحقق تاريخيا فعد نموا ؟ وما هو التخلف الذي تحقق تاريخيا فعد بالنسبة للنمو تخلفا ؟ وما هي التنمية التي يجب اجراؤها لكي نحقق النمو الذي لم يتحقق بطبيعته ؟

يقصد بالنمو هنا ذلك الذي تحقق تاريخيا وحصل من جرائه الانتقال من مجتمع الاقطاع (أو مجتمع ما قبل الرأسمالية) إلى مجتمع الرأسمالية . أما التخلف فهو علاقة نسبية بين البلدان التي تقع ضمن ما يسمى الآن بالبلدان النامية (بلدان العالم الثالث) وتلك التي تقع ضمن العالم الرأسمالي المتقدم . فالتخلف اذن يكون بالنسبة للعالم الرأسمالي . وبناء على ما تقدم لابد من الاشارة إلى ظاهرة النمو الطبيعي التي حدثت تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية ، والنمو المشوه للمجتمعات المتخلفة التي لم تستطع التحول إلى مجتمعات متقدمة . فالنمو الطبيعي هو النمو الذي كان قد حصل بشكل

---

* قسم الاجتماع – كلية التربية – جامعة سبها – سبها – الجماهيرية .

عمليات موضوعية في مسارات تاريخية معينة جرت في احشاء المجتمع الاقطاعي فأحدثت فيه تطورا إلى الرأسمالية ، وهذه العمليات هي :

1 ـ العملية الاولى :

هي عملية اطراد التقسيم الاجتماعي للعمل ، وهي عملية الانتقال من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة اليدوية ، ومنها إلى مرحلة الصناعة الآلية .

2 ـ العملية الثانية :

وهي عملية تراكم رأس المال بشكل أولى اتخذ مسارات معينة بدأت بعمليات سلب ونهب ادت إلى حصول تراكم بدائي ، ثم حصل تحول في رأس المال من رأس مال تجاري إلى رأس مال صناعي .

3 ـ العملية الثالثة :

هي عملية زيادة الانتاج السلعي ، أي عملية قيام المجتمع بالانتاج ذي الطبيعة السلعية النقدية ، وهي عملية انتاج المنتجات المعدة للتبادل في السوق ، وليست المنتجات المعدة للاستهلاك المباشر من قبل المنتجين انفسهم .

4 ـ العملية الرابعة :

هي عملية تكوين السوق الداخلية ، أي العملية التي يصبح من خلالها لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب ، ويكون من شأن هذه السوق توحيد الاقتصاد القومي بأسره .

والعمليات المشار اليها اعلاه كانت قد حصلت في المجتمعات الرأسمالية تلقائيا. فهل هذه العمليات جرت في احشاء المجتمعات التي تسمى الآن بالمجتمعات النامية (المتخلفة) ؟ .الواقع أن هذه العمليات الاربع لم تجر في هذه المجتمعات الا بشكل جزئي، وبسبب عدم حدوثها بقيت متخلفة . فما هو التخلف اذن ؟

يعتقد بعض الاقتصاديين بفكرة مضمونها ، أن البلدان المتخلفة هي البلدان التي توجد حاليا في مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي متخلفة عن تلك التي بلغتها البلدان

المتقدمة ، غير أن هذه الفكرة لا تعبر عن الواقع فهي فكرة غير صحيحة ، لان وضع هذه البلدان يختلف جذريا عما كانت عليه البلدان الصناعية قبل قرن أو قرنين أو ثلاثة قرون، فالبلدان الصناعية لم تكن بلدانا تابعة اقتصاديا ، ولم تكن اقتصادياتها وثيقة الارتباط بالاسواق الاجنبية ، ولم يكن نموها وركودها يتم وفق تقلبات السوق الدولية ، ولم تكن تتحمل عبء التزامات مالية باهظة ، كما ان صناعاتها لم تواجه منافسة شديدة في صناعات اكثر استقرارا . واختصاراً لم تكن البلدان الصناعية ذات اقتصاديات مشوهة مختلة التوازن بل كانت متكاملة ومركزة حول ذاتها .

ففي الواقع ان البلدان المتخلفة كانت قد تطورت في الوقت نفسه الذي تطورت فيه البلدان الصناعية لكن ليس بالاتجاه نفسه وبالطريقة نفسها .

وبناء على تفسير التخلف المعتمد على فكرة التأخر الزمني يحلل هؤلاء الاقتصاديون مشاكل البلدان المتخلفة ، ولهذا فان النتائج العملية لتحليلاتهم لم تسهم بحل هذه المشاكل . ففي نظرهم أن أهم سمة من سمات التخلف هي انخفاض متوسط دخل الفرد الذي يرجع إلى انخفاض الدخل القومي الذي بدوره بسبب انخفاض الادخار وكذلك انخفاض الاستثمار الذي هو احد العوامل الحاسمة في تحديد معدل نمو الدخل القومي . وبناء على هذا التحليل يستنتج الاقتصاديون بأن البلدان المتخلفة لايمكن أن تغير وضعها دون الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية لزيادة الاستثمار ، كما يعتقدون بأن على هذه البلدان أن تشجع التفاوت في الدخول لزيادة معدل الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار، وعلى أن تشجع طبقة من المنظمين الرأسماليين من خلال تقديم التسهيلات المالية وغير المالية لهم لكي يتمكنوا من الاسهام في التنمية الاقتصادية . ان هذه الاستنتاجات مبنية على مفهومهم للتخلف على أنه مجرد تأخر زمني عن ركب الدول المتقدمة ومن اجل القضاء على هذا التأخر يرون أنه لابد من ان تتبع البلدان المتخلفة نفس الطريق الذي سلكته البلدان المتقدمة (الغربية الرأسمالية) مع الحرص على قطعه بسرعةأكبر.

إن هذه الفكرة الزائفة والمضللـة للتخلـف ومـا بنـى عليهـا مـن تحليـل اقتصـادي وسياسة اقتصادية صرفت البلدان المتخلفة عن حل مشاكلها التي واجهتها . لذا كـان مـن الضروري ان يكون هناك تحليل واقعي لايعزل وضع هذه البلدان ليجعل منـه شيئا بذاتـه، بل يضعها في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي لابد مـن الخـروج منهـا لكـي تنفـض هذه البلدان غبار التخلف عنها .

فان أهم ما يميـز البلـدان المتخلفـة هـي حالـة التبعيـة ، وان محاولـة ابقـاء البلـدان المتخلفة في حالة التبعية سواء أكانت تجارية أم مالية هو ليس هدفا بحد ذاته انما الغرض هو تحقيق اقصى ربح لـرأس المـال الاحتكـاري وتحقيـق اقصـى قـدر مـن الاسـتغلال وبالتـالي اضعاف قوى الانتاج فيها .ومما تقدم يمكن القول : ان التخلف هو عبارة عن عملية دمـج مجتمعات في حالة ما قبل الرأسمالية داخل اطار الاقتصاد الرأسمـالي بغـرض نمـط معـين مـن تقسيم العمل الدولي عليها يضعها في خدمة القطاع المتقدم من الاقتصاد الرأسمالي .

تعليقا على الفقرة الثانية والثالثة من الورقة السالفة وهي محاولـة فـك الارتبـاط أو البحث عن نموذج آخر . بعد أن ناقش الكاتب نموذج التنمية الاجتماعيـة والاقتصاديـة في المجتمـع الليـبي اشـار إلى أن الليبيـين لم يسـهموا بنصيـب يذكـر في تنفيـذ جميـع الاعمـال الانسانية الضخمة التي انجزت فوق الارض الليبية وهذا يعني أن هناك اعتمـادا كبـيرا علـى الاجانب الامر الذي دعاه أن يطالب بفك الارتباط أو البحث عـن نمـوذج آخـر ، ذلـك نموذج الاعتماد على النفس : أنني اتفق تماما مع ما ذكره مقدم الورقة . وخاصة أن النمـو بالنسبة لبلـدان العـالم الثـالث يعـني استمرار علاقـات الاندمـاج في الاقتصـاد الرأسمـالي وهوالنمو التلقائي . اما التنمية فلا تتم تلقائيا ، بل لابد مـن التدخـل الواعـي لاحداثهـا ، ولهذا يصبح دور الدولة اساسيا في التنمية ، والحديث عـن التنميـة بعيـدا عـن دور الدولـة يعنى ترك الحرية للنمو التلقائي الذي يعنى تشـويه النمـو مـن جديـد . التنميـة هـي اتاحـة فرصة نمو بلا تشويه، وبعبارة أخرى إن التنمية تعني السماح بظروف طبيعية مكثفـة لسـير عمليات النمو مرة أخرى، والتي تصبح عندئذ عمليات تنمية واعية . ان مشكلة التنمية في

البلدان النامية ليست مشكلة تغيير نمط تقسيم العمل الدولى ، كمـــا كان يعتقد ، انما هي تغيير التقسيم الاجتماعي للعمل . فالبلدان النامية اذا ما ارادت تحقيق نمو طبيعي فإنها تبـدأ بقطع علاقات التبادل غير المتكافئ مع الاقتصاد الرأسمالي ، لكن العملية الجوهريــة للتنميـة هي عملية تغيير نمط التقسيم الاجتماعي للعمل ، الـتي تتـم داخـل المجتمـع . وهـي عمليـة تصنيع خفيف ثقيــل ، وعلاقـة متوزانـة بـين الزراعـة والصناعـة و تكويـن سـوق محليـة . وعندما تبدأ البلدان النامية بتغيير نمط تقسـيم العمـل الاجتمـاعي في الداخـل تصبـح هنـاك امكانية تغيير نمط تقسيم العمل الدولي في الخارج ، لأن محاولـة تغيـير نمـط تقسـيم العمـل الـدولي دون تغيـير البنيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة يعنـى اسـتمرار تقسـيم العمـل الـدولي الرأسمالي ، لكن البدء بتغيير نمط التقسيم الاجتماعي للعمل سـيؤدى في نهايـة المطـاف إلى تغيير نمط تقسيم العمل الدولي بالضرورة . فالبلدان النامية خلال العقـود الثلاثـة الماضيـة ، وفي أغلب الاحوال ، كانت قد ركزت على تغيير نمط تقسـيم العمـل الـدولي فـاتبعت في بداية الامر (في الستينات) استراتيجية احلال الواردات وهو نمط قائم علـى صناعـة السـلع الاستهلاكية التي كانت تستورد سابقا ، وعندما اكتشفت بأن هذه اسـتراتيجية لـن تحقـق طموحاتهـا اعتمـدت علـى مـا يسـمى أسـتراتيجية التصنيـع مـن اجـل التصديـر ، وهـــي استراتيجية تقوم على فكرة التخلى عن السوق المحلية نظرا لضعف قدراتها على الاستيعاب والتوجه نحو التصدير. وفي كلتا الاستراتيجيتين كان التركيز منصبا على تغيير نمـط تقسـيم العمل الدولي . وهكذا نجد أن هذين النمطين من التنمية لم يعالجا جوهر التخلف لأن كلا منهمـا لم يبـدأ في الداخـل انمـا تطلـع إلى الخـارج ، لـذا ظـل الاقتصـاد متخلفـا ومندمجـا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ومرتبطا بعلاقة التبعية واستمر بقاؤه في اطار التخصص المرسـوم له ، وهو تصدير الخامات التقليدية إلى السوق الرأسمالية العالمية ، واستيراد السـلع المصنعـة منه ، واحيانا استيراد حتى الخامات منه. وبخصوص تساؤل الكاتب حول : هـل بأمكـان بلدان العالم الثالث الافتكاك عن مرحلة التبعية ؟

بامكان البلدان النامية فك الارتباط عن حالة التبعية وعدم اعتماد تجربة البلدان الغنية وعدم اتباع النموذج الغربي في جميع خصائصه ، فإذا ما نظرنا إلىمنجزات التنمية بعد ثلاثة عقود من جهود متواصلة نجد أن هذه المنجزات هزيلة تماما مقارنة بالجهود المبذولة والاموال المنفقة ، فالزيادة في معدل دخل الفرد كانت ضئيلة، وحتى هذه الزيادة رغم ضآلتها فأنها لم توزع بطريقة عادلة . وقد تحولت بعض التجارب التي تعد ناجحة إلى كوارث تنمية ، وأخذت الاصوات ترتفع مطالبة بالتغيير الجذري . وعند تحرى الاسباب التي دعت إلى هذا القدر من خيبة الامل نجد أن البلدان النامية مسؤولة عن كثير من اسباب هذه الازمة . فمنذ أن شرعت البلدان النامية في تسريع التنمية الاقتصادية فيها، اتخذت ثلاثة قرارات اساسية هي :

1- الاعجاب بمستويات المعيشة العالية في البلدان المتقدمة والقناعة بأن الحياة الحقيقية تبدأ عند مستوى الف دولار ، لذا قررت السعي بلهفة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي وبالتالي رفع متوسط الدخل الفردي .

2- اقرت هذه البلدان بوجه عام الاقتصاد المختلط بوصفه اسلوبا للتنمية ، اقتناعا منها بأنها على قدرمن البراعة يكفي للجمع بين مزايا الرأسمالية والاشتراكية .

3- اتجهت هذه البلدان إلى البلدان الصناعية (الفنية) لتساعدها في بلوغ معدلات نمو عالية ومستويات معيشية مرتفعة خلال فترة زمنية معقولة .

غير أن نتائج جهود التنمية اثبتت أن الفرق في دخل الفرد بين الدول الغنية والدول الفقيرة استمر في الاتساع وان الدلائل تشير إلى أن الفجوة ستواصل الاتساع .

لذا فان التفكير في اهداف التنمية من زاوية مستويات المعيشة الغربية هو شئ ليس له معنى على الاطلاق ، لذا فإن على الدول النامية ان تتحول نحو الداخل وأن تتخذ اسلوبا مختلفا للحياة والبحث عن انماط استهلاكية تتناسب وفقرها دون أن تغريها الانماط الاستهلاكية للاغنياء . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو : هل الناتج القومي كفيل بحل مشكلات البلدان النامية ؟ آخذين بعين الاعتبار أن هناك دولا نامية

كثيرة ان لم يكن جميعها كانت قد حققت معدلات نمو مقاسة بزيادة الناتج القومي. فهل احدثت هذه الزيادة آثارا عميقة في حل مشكلات الفقر الواسع ؟ وهل حدث انخفاض في سوء التغذية او المرض أو الامية أو السكان الذين لامأوى لهم ؟ الحقائق المتوفرة لاتشير إلى ذلك. لذا فالنقطة الجوهرية هي أن معدل النمو المرتفع للناتج القومي ليس ضمانا ضد ازدياد حالة الفقر سوءا . السبب يعود إلى ان التنمية في البلدان النامية كانت قد انحرفت على الاقل باتجاهين : أولهما هو التصور بأن المهمة الرئيسية للتنمية هي ليست القضاء على اسوأ اشكال الفقر انما السعي وراء مستويات عالية لدخل الفرد . ومع ان السعي الحثيث لنمو الناتج القومي لم يكن خطأ بحد ذاته انما كل ما في الامر أنه كان يغشى الابصار .

أما الانحراف الثاني فهو الافتراض ان سياسات توزيع الدخل يمكن فصلها عن سياسات النمو ، وأن من الممكن تحقيق أي توزيع مرغوب فيه من خلال السياسات المالية.

1 ـ يجب الا ينظر إلى هدف التنمية على أنه هجوم انتقائي على اكثر اشكال الفقر. فأغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المتصاعد والالغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والامية والبطالة ومظاهر عدم المساواة ، أى ينبغى الاهتمام بالفقر لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج القومي وليس العكس كما كان يعتقد سابقا من أن الاهتمام بزيادة الناتج القومي سيقود إلى القضاء على الفقر ، أي ينبغي الاهتمام بمضمون الناتج القومي أكثر من الاهتمام بمعدل زيادته .

2 ـ ينبغي تحديد المستويات الدنيا للاستهلاك التي ينبغي الوصول اليها خلال فترة زمنية معينة ، أي يجب تخطيط الاستهلاك اولا ومن ثم يتبعه تخطيط الانتاج وان لايكون تخطيط الاستهلاك بصورة نقدية بل وبصورة مادية جداً أدنى من السلع والخدمات التي يجب توفيرها للانسان العادي ، وعلى هذه الاستراتيجية تقوم فكرتان اساسيتان ، اولاهما ينبغي الافلات من طغيان مفهوم الطلب واستبداله بمفهوم الحاجات الدنيا ، اذ ان قياس

الاحتياجات الاساسية بالقدرة على الدفع يعد عملا مشينا في مجتمع فقير . أما الفكرة الثانية فهي استبدال محاولة اللحاق بمستويات دخل الفرد في الدول الغنية بالدخل الادنى الذي يحدده كل مجتمع لنفسه الذي يمكن بلوغه خلال فترة زمنية معينة .

3 ـ الجمع بين الحرص على زيادة الانتاج والحرص على تحقيق توزيع افضل فكلاهما يجب تحديده في الوقت نفسه ، ووضع حد للفصل بين الانتاج والتوزيع .

4 ـ ان يكون الاستخدام هدفا اوليا للتخطيط وليس هدفا ثانويا ، وفي حالة وجود قوة عمل محددة في المجتمع فان على هذا المجتمع ان يوزع موارده الرأسمالية المحدودة على هذه القوة ، أي ينبغي قلب الفكرة التي تقوم على اساس أن في حالة وجود مقدار ثابت من رأس المال الذي يمكن تخصيصه في فترة معينة يمكن استخدام جزء معين من قوة العمل وما تبقى يترك دون عمل يعيش في فقر مدقع ، هذه النقطة ينبغي علاجها بأن تؤخذ قوة العمل كشئ معطٍ ، وفي أى وقت ينبغي التوفيق بين العمل وبين رصيد رأس المال الموجود بصرف النظر عن انخفاض انتاجية العمل أو رأس المال . فاذا كان رأس المال غير كاف فان تكوين المهارة والتنظيم يجب أن يحلا محل رأس المال في الاجل القصير . المهم اداء الناس لأي عمل مفيد مهما كانت جرعات رأس المال قليلة ، وبذا يمكن القضاء على أكثر اشكال الفقر سوءا .

أما التعليق على حيرة كاتب الورقة في ظاهرة تأذي كل العرب من نفس المصدر بوضعين مختلفين . فان الظاهرة تعود إلى دور الاستعمار وظلمه واستغلاله للدول العربية ومحاولة إبقائها متفرقة . وعلى العرب كل من موقعه الاّ ينتظر مكتوف الايدي حتى تتحقق الوحدة العربية إنما ينبغي على كل قطر عربي ان يعمل من زاويته ، أو على الاقل كل مجموعة من الاقطار العربية المتقاربة تعمل على تطبيق استراتيجية الاعتماد على النفس، وهي الاستراتيجية التي لابد من اللجوء اليها في نهاية المطاف . فما الذي يمنع كل دولة من ان تعمل على تحقيق نوع من الاعتماد على النفس مادام توحيد الوطن العربي بعيد المنال على الاقل في الوقت الحاضر .

تقييم واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية
التجربة الليبية (70 - 1990)

اعداد . د.محمد عبد الجليل أبو سنينة *

الملخص

تناولت الورقة التجربة العربية الليبية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محاولة لتقويم المجهودات المبذولة وتحديد اسباب القصور في تحقيق بعض مستهدفاتها ، وكذلك مقارنة مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحققة في ليبيا بالمؤشرات المحققة في الدول العربية الاخرى وعلى مستوى عالمي . تجاوز بعضها ما تحقق في بلدان عربية أخرى ذات ظروف مشابهة وبعضها الآخر مازال دون المؤشرات المحققة في بعض البلدان العربية . وقد اتصفت مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا ضمن منظومة التنمية البشرية المتوسطة وقد نبّه الباحث الى أنه في ظل محدودية الموارد التمويلية اللازمة للتنمية ينبغي اعادة رسم المستهدفات واساليب تحقيقها ، في ظل التكامل الاقتصادي العربي.

المقدمة

خلال الأربعين سنة الماضية شهدت التنمية الاجتماعية والاقتصادية تطورا ملحوظا فاق التطور الذي احرزته البشرية طوال تاريخها . وعلى الرغم من ذلك لازال العالم يواجه جملة من المشاكل الصحية والتعليمية والمشاكل المرتبطة بالتطور الديموغرافي

* استاذ علم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ـ جامعة قاريونس ـ بنغازى ـ الجماهيرية .

والحضري . بالإضافة الى ذلك فإن معدلات النمو السكاني المرتفعة في مختلف الدول النامية تمارس ضغوطا عديدة وقوية على الموارد الطبيعية المتاحة ، الأمر الذي يحد من قدرة البلدان النامية على المحافظة على اضطراد التنمية واستمراريتها .

إن الدول العربية ، كغيرها من البلدان النامية ، خاضت تجربة التخطيط للتنمية ، ونفذت ما لايقل عن خمسين خطة تشكل في مجموعها رصيدا غنيا جديراً بالبحث والتقييم لاستشراف مستقبل أفضل للإنسان العربي . وبطبيعة الحال فإن التنمية في الجماهيرية لاتشكل استثناء لما يجرى في الوطن العربي من جهود لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ورغم ان البدايات الأولى لتخطيط التنمية في ليبيا تعود الى أوائل الستينيات إلا أن التجربة الغنية للتنمية تنحصر في الواقع فيما بين عامى: 1972 و 1990م. وتشكل هذه الفترة الإطار الزمني للخطط المتعاقبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتوافر عنها بيانات إحصائية قابلة للتحليل والدراسة والمقارنة . وتمثل هذه الورقة محاولة لتسليط الضوء على واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية ومقارنتها بالدول العربية الاخرى .

الاطار العام للدراسة وتقييم واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا :

سوف يتم تناول موضوع هذه الورقة من خلال دراسة الموضوعات التالية ، التي تشكل أهدافا تحاول الورقة تحقيقها :

1- تقديم التجربة العربية الليبية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2- تقويم مجهودات التنمية والتعرف على واقع التنهية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا ، ومحاولة تحديد اسباب القصور في تحقيق بعض المستهدفات التي سعت الخطط الى تحقيقها.

3- مقارنة مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحققة في ليبيا بالمؤشرات المحققة في الدول العربية الأخرى وعلى المستوى العالمي .

ولتحقيق هذه الأهداف ، فقد نظمت هذه الورقة بحيث قسمت الى قسمين ، رئيسيين ، تناول القسم الأول منهما واقع وتقييم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية ، وتناول القسم الثاني مقارنة مؤشرات التنمية في الجماهيرية بالمؤشرات المحققة في الدول العربية الأخرى ، ومقارنتها بالمؤشرات المتاحة عن التنمية في الدول النامية الأخرى أو على مستوى العالم .

ومن المفيد التنويه بأن هذه الدراسة قد اعتمدت البيانات المتاحة والمنشورة من قبل الجهات العامة المسؤولة عن التخطيط في الجماهيرية . وعلى هذا الأساس فإن النتائج التي يتم التوصل إليها تتوقف على مدى صحة هذه البيانات ودرجة مصداقيتها . كما أن البيانات الواردة في التقارير المنشورة بواسطة منظمات دولية وعربية قد استخدمت في هذه الدراسة بافتراض أنها بيانات صحيحة ومستمدة من مصادر معتمدة .

القسم الأول

واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية

1 ـ لمحة تاريخية :

تمتد بدايات الانتعاش الاقتصادي في ليبيا الى اوائل الستينيات بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره بكميات تجارية . فقد انتقل الاقتصاد الليبي من اقتصاد يتصف بالعجز(في الميزانية العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات) الى اقتصاد يحقق فائضا، وصار الاقتصاد يحقق معدلات نمو حقيقية بفضل النفط ،حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج لسنة 1964) بمعدل سنوي مركب يقدر بحوالى 14.2٪ في الفترة من 1964 الى 1970م .

وترجع البدايات الأولى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا الى أوائل الستينيات عندما تم تنفيذ أول خطة خمسية (1963 – 1968) اعطيت لها سنة إضافية (1968 – 1969) وبلغ اجمالى مخصصاتها 603 مليون جنيه في ذلك الوقت . وبعد الانتهاء

من الخطة الخمسية الاولى شرع في اعداد وتنفيذ خطة خمسية ثانية سميت باسم خطة التنمية (1969 – 1974)، غير ان هذه الخطة لم تستكمل عندما قامت الثورة في ليبيا في عام 1969(1) .

ومنذ عام 1969 تم ارساء اسس ومنطلقات جديدة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وتم رسم أهداف جديدة للتنمية . حيث تم تضمين هذه المبادئ في الإعلان الدستورى الصادر في 15 ديسمبر 1969م.

وقد تم اعداد أول خطة للتنمية عرفت باسم خطة السنة 1972 – 1973 م. ومنذ عام 1973 شهد المجتمع الليبي تنفيذ ثلاث خطط للتنمية هي :

1- الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975م .
2- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 – 1980م .
3- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 – 1985م .

كما تم اعداد خطة للتحول خلال الفترة (1986–1990) إلا انه لم يتم تنفيذ الخطة كبرنامج متكامل . وقد واكبت هذه المخططات جملة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد بالإضافة الى التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع منذ عام 1969م.

2 ـ أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تميزت الخطط المتعاقبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية باحتوائها على جملة من العناصر الرئيسة من أهمها :

أ. الاستراتيجية العامة للتنمية .
ب. الأهداف العامة والقطاعية .
جـ. البرنامج الاستثماري المخطط ، أو ما يعرف بحجم الخطة .
د. برامج المشروعات والسياسات المتبعة لتحقيق أهداف الخطة.

وتتمثل الاستراتيجيات التي اعتمدتها خطط التنمية المتعاقبة في مجموعة السياسات التي تهدف الى خلق اقتصاد إنتاجي متنوع قابل للنمو المضطرد . كما تهدف الى زيادة الكفاءة الانتاجية للموارد الطبيعية والبشرية والمادية ، والرفع من مستوى معيشة الأفراد وتحقيق العدالة في توزيع الدخل . وإجمالا يمكن تلخيص العناصر الرئيسة لاستراتيجية التحول الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي :(2)

1- تخفيض اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع إنتاجي واحد وهو قاع النفط بما يعني ضرورة تنويع الركائز الانتاجية لهذا الاقتصاد عن طريق زيادة وتطوير مساهمة القطاعات الانتاجية الأساسية وعلى رأسها الزراعة و الصناعة.

2- رفع وتحسين مستوي المعيشة لجميع المواطنين وتخفيض الفوارق في توزيع الدخول بتحقيق عدالة التوزيع وتحرير حاجات الجماهير في المسكن والملبس والمأكل من الاستغلال .

3- الاهتمام بتنمية المناطق الاقل تطورا وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة .

4- الاهتمام بالتعليم والتدريب لتكوين الكفاءات اللازمة لتنفيذ وادارة مشروعات التحول كما تتلخص أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية :

1- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الأساسية .

2- تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي .

3- الدخول في ميدان التصنيع بما في ذلك الصناعات الثقيلة كصناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم .

4- التركيز على زيادة كفاءة العنصر البشري ، وزيادة إسهام الليبيين في احداث التحول الاقتصادي والاجتماعي .

5- الرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وتحقيق العدالة في توزيع. الدخول وتحقيق تنمية مكانية أكثر توازنا .

وفي إطار هذه الأهداف العامة على مستوى الاقتصاد الوطني تحددت الأهداف القطاعية التي تضمنتها الخطط وبما يتفق وطبيعة هذه القطاعات ، وقد جاءت هذه الأهداف القطاعية كأهداف عامة وأهداف رقمية محددة .

أما فيما يتعلق بالسياسات التي تضمنتها الخطط المتعاقبة والتي اتبعت لتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

1- التحكم في معدل نمو واستخراج النفط وفقا لمتطلبات التنمية وحسب ما تمليه الاعتبارات الاقتصادية والفنية .

2- اتباع سياسات الاحلال محل الواردات ، وتشجيع الصادرات .

3- قيام القطاع العام بالدور الأكبر في تنفيذ الاستثمارات المخططة لتحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية، خصوصا أثناء تنفيذ خطة التحول 1976 – 1980 وما بعدها.

4- تحقيق ميزان مدفوعات أقرب الى التوازن والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات .

5- ربط سياسات وخطط التعليم والتدريب بسياسات ومتطلبات التحول الاقتصادي والاجتماعي .

6- تنفيذ برامج استثمارية ذات كثافة استثمارية عالية في كافة القطاعات الإنتاجية (الزراعية ، الصناعية ، التشييد) . وتوزيع الاستثمارات على هذه القطاعات بما يتناسب مع أهدافها ، مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة.

كما أوردت الخطط سياسات وبرامج تفصيلية على مستوى القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي . تقويم خطط التنمية والتحول الاقتصادي والاجتماعي .

1 ـ مدى نجاح الخطط في تحقيق مستهدفاتها :

إن قيمة خطط التنمية تبقى في النهاية مرتبطة بمدى النجاح في تحقيق مستهدفاتها من جهة ، وبمدى الكفاءة التي تمت بها ادارة الموارد الاقتصادية المتاحة في سبيل تحقيق مستهدفات التنمية من جهة أخرى . بمعنى أن مقارنة المستهدفات بالمعدلات المحققة منها ينبغي ألا تكون مجرد مقارنة أرقام صماء دون التعرف على الكيفية التي تحققت نتيجة لها هذه الأرقام . ويمكننا طرح الموضوع في شكل أسئلة رئيسية عامة ، على النحو التالي :

- هل تحققت مستهدفات التنمية في إطارها الزمني المحدد؟
- بكم يقدر الثمن الحقيقي لما تم تحقيقه من مستهدفات ؟
- هل يعتبر نمط التنمية المتبع كفيلا باضطراد التنمية واستمراريتها ؟

ولا تستهدف هذه الورقة تقديم اجابات قطعية محددة لهذه الأسئلة ، وإنما سنحاول فقط تسليط الضوء على الجوانب التي يمكن أن تثرى النقاش حولها ، والمساهمة في إيجاد إطار عام لمناقشتها . وقد ترجمت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، كما سبق توضيحه في شكل استرتيجيات وسياسات وبرامج عبرت عنها الخطط المتابعة، وتم التعبير عنها كميا بمستهدفات رقمية تتعلق بالمتغيرات التالية :

أ. هيكل الناتج المحلي الاجمالي .

ب. تكوين رأس المال الثابت المحلي .

جـ. هيكل الاستخدام في الاقتصاد الوطني .

د . نمط الاستثمار البشري (الانفاق على الصحة والتعليم) وتنمية المواردالبشرية.

هـ . وضع ميزان المدفوعات .

وفـوق كـل هـذه المتغيرات يتـم تحديـد معـدلات نمـو النـاتج الكـلي عـلى مـستوى الاقـتصاد، ومعدل نمو متوسط دخل الفرد.

أما فيما يتعلق بمتغيرات التنمية الاجتماعية فترسـم الخطـط مسـتهدفات رقميـة للمؤشرات الرئيسة التالية :(3)

أ. الإنفـاق العام على الخدمات الاجتماعيـة الأساسية كنسبة مـن النـاتج المحلـي الإجمالي.

ب. عدد السكان لكل طبيب ، وعدد الأسرة بالمستشـفيات لكـل الـف نسـمة مـن السكان .

جـ. معدل وفيات الرضع (معدلات الوفيات الخام)، والعمر المرتقب عند الولادة.

د. معدلات تطعيم الأطفال في مختلف المراحل العمرية .

هـ. نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية .

و. نسبة الأمية الكلية ونسبة الأمية بين النساء .

أولا : تكوين رأس المال الثابت المحلي :

زادت القيمة المطلقة للاستثمارات المخططة من 2170 مليون دينار ، خلال الخطـة 1973 – 1975 الى 7840.0 مليون دينار خلال خطة التحول 1976 – 1980 أى بمعدل زيـادة تقدر بحوالى 261٪ فيما بين الخطتين المذكورتين . كما ارتفـع ارتفـاع الاسـتثمار المخطـط الثابت المحلي الى 16893 مليون دينار خلال خطة التحول 1981 – 1985م أى بمعـدل زيـادة تقدر بحوالى 115٪ بالمقارنة بخطة التحول 1976 – 1980 . ويوضح الجدول رقم (1) توزيع الاستثمار الثابت المحلي المخطط خلال الفترة 1973 – 1985.

الجدول رقم (1)

الاستثمار الثابت المحلي المخطط في الاقتصاد الوطني في القطاعات الانتاجية والخدمية الرئيسية

النشاط الاقتصادي	الخطة الثلاثية 1973 - 1975		خطة التحول 1976-1980		خطة التحول 1981-1985	
	القيمة	التوزيع النسبي٪	القيمة	التوزيع النسبي٪	القيمة	التوزيع النسبي٪
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	311.3	14.4	939.1	12.0	2140	14.3
استخراج النفط والغاز	195.4	9.0	195.0	2.5	439.8	2.6
الصناعات التحويلية	226.7	10.4	15067	19.2	3024.0	17.9
الكهرباء والغاز والمياه	254.6	11.7	706.7	9.0	2193.5	13.0
التشييد	18.0	0.8	72.0	0.9	-	-
النقل والموصلات	270.0	12.5	1477.8	18.9	2955.7	17.5
الاسكان	425.3	19.6	1194.3	15.2	2573.0	15.2
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	165.9	7.7	759.1	9.7	1174.6	6.9
الخدمات التعليمية	181.9	8.4	462.5	5.9	1128.1	6.7
الخدمات الصحية	90.6	4.2	148.6	1.9	497.7	3.0
الخدمات والقطاعات الأخرى (2)	30.3	1.3	378.2	4.8	767.1	2.9
المجموع	2170	100.0	7840.0	100.0	16893.5	100.0
القطاع العام	1800	83.0	6786.5	86.6	-	-
القطاع الخاص	370	17.0	1053.5	13.4	-	-

(1) بيانات خطة التحول (1976-1980) مقدرة بالأسعار الثابتة لسنة 1974. وبيانات خطة التحول 1981- 1985 مقدرة بالأسعار الثابتة لسنة 1980 . ونظرا لاختلاف سنة الاساس ، عليه يمكن فقط استخدام الأرقام الـواردة بالجدول للحصول على موشرات فقط .

(2) تشتمل على التعـدين والمحاجر الأخرى ، المال والتأمين وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات الأخرى والاحتياطي خلال الخطة (76-1980) .

المصدر :- أمانة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1985 .

ويتضح من الجدول السابق التركيز الشديد في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الزراعة ، الصناعات التحويلية النقل والمواصلات ، والكهرباء والاسكان . وقد كان هذا النمط سائدا في كافة خطط التنمية منذ عام 1973 . وهو ما يشير الى التوجه نحو بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد وتنمية القطاعات الإنتاجية . أما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) فقد جاءت في المرتبة الثانية ، إذ لم تستهدف الا بحوالى 7٪ من اجمالي الاستثمارات في خطة التحول (1976 – 1980) وبحوالي 10٪ في خطة التحول 1981 – 1985 بالمقارنة ببقية القطاعات الأخرى .

وقد بلغ إجمالي مخصصات التنمية حسب خطط وميزانيات التنمية والتحول خلال الفترة (1970 – 1991) ما قيمته (32598.1) مليون دينار في حين بلغت مصروفات التنمية الفعلية على كافة القطاعات 2. 27183 مليون دينار ، خلال نفس الفترة . اى ان نسبة المصروفات الفعلية (الإنفاق الفعلي) على التنمية الى المصروفات المخططة (المخصصات) حوالي 83٪ خلال الفترة 1970 – 1991(4) .

ويفسر هذا الاختلال بين المصروفات المخططة والمصروفات الفعلية بعدم تنوع قاعدة الدخل واعتماد الاقتصاد الوطني بشكل رئيسى على النفط . فقد ترتب على تدني الإيرادات النفطية في أوائل الثمانينات انكماش في المصروفات على مختلف القطاعات فقد بلغت نسبة المصروفات الفعلية على التنمية في كافة القطاعات الى المصروفات المخططة حوالى 90٪ خلال الفترة 1981 – 1985 و 68٪ خلال الفترة 1986 – 1990 .

ثانيا : تطور الناتج المحلي والتحول في هيكل الانتاج :

يعتبر تطور الناتج المحلي انعكاساً لنمط الاستثمار في الاقتصاد . كما يعتبر التغيير في هيكل الانتاج مؤشراً لمدى كفاءة توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية .

ويوضح الجدول رقم (2) التغير في هيكل الناتج المحلي خلال الفترة 1972–1990م .

الجدول رقم (2)
هيكل الناتج المحلي خلال الفترة
(1972 – 1990م)

(نسب مئوية)

القطاعات	1972	الخطة الثلاثية (1) 1973 - 1975		خطة التحول (2) 1976 - 1980		خطة التحول (3) 1981 – 1985		1990
		المستهدف 1975	المحقق 1975	المستهدف 1980	المحقق 1980	المستهدف 1985	المحقق 1985	
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	2.9	3.2	2.1	2.6	1.9	2.1	3.5	5.4
استخراج النفط والغاز	49.4	41.8	56.6	49.4	45.5	45.9	40.9	28.8
الصناعات التحويلية	4.3	6.0	2.1	4.8	3.2	6.3	4.5	7.3
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	11.6	11.1	7.1	6.5	10.4	6.6	11.3	11.8
الخدمات التعليمية	2.9	3.3	2.8	3.2	4.4	3.2	4.6	5.8
الخدمات الصحية	1.6	1.7	1.2	1.3	2.4	2.0	2.4	3.2
الخدمات والقطاعات الأخرى	27.3	32.9	28.1	32.2	32.2	33.9	32.8	37.7
المجموع الكلي :	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
قطاع النفط	49.4	41.8	56.6	49.4	45.5	45.9	40.9	28.8
كافة الأنشطة الأخرى	50.6	58.2	43.4	50.6	54.5	54.1	59.1	71.2

(1) الارقام مقدرة على أساس الاسعار الثابتة لعام 1975م.

(2) الارقام مقدرة على الأسعار الثابتة لعام 1980م.

(3) بالأسعار الجارية لعامي 1985 و 1990 على التوالي .

المصادر : – نفس مصدر الجدول السابق.

– مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، العدد 10 – 12 ، المجلد 28 ، 1988م.

– أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، برنامج التعبئة الشاملة ، 1991 – 2000 ، 1985م.

– أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى ، خلال السنوات 1970 – 1990 ، النوار 1991م.

بمقارنة المعدلات المستهدفة في الخطط المختلفة بالمعدلات المحققة في نهاية كل خطة يتضح ما يلي :

1- لم تتحقق مستهدفات خطة (1973- 1975) المتعلقة بتغير هيكل الإنتاج في كافة القطاعات في السنة الأخيرة للخطة (1975) . فقد كانت كافة المعدلات المحققة أقل من المعدلات المستهدفة باستثناء قطاع النفط الذي زادت مساهمته في الانتاج من 49.4 ٪ في عام 1972 الى 56.6 ٪ في عام 1975 خلافا لما استهدفته الخطة . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بتعديل اسعار النفط الذي طرأ أثناء سنوات الخطة الثلاثية 1973 - 1975م.

2- لم يحدث تبدل هام في هيكل الانتاج بنهاية السنة الأخيرة لخطة التحول 1976-1980 على مستوى القطاعات غير النفطية (بل أن المعدلات المحققة كانت أقل من المستهدفة) فيما عدا قطاع الخدمات العامة الذي تجاوزت فيه النسبة المحققة النسبة المستهدفة في الخطة . وبالمثل فقد تجاوزت النسبة المحققة لهيكل الإنتاج في قطاع الخدمات التعليمية النسبة المستهدفة في هذا القطاع.وكان هيكل الإنتاج المستهدف في قطاع النفط بنهاية الخطة أقل من المعدل المستهدف.

3- زادت مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في هيكل الإنتاج المحلي وتجاوزت المعدلات المستهدفة لها في خطة التحول (1981 - 1985) فيما عدا قطاع الصناعات التحويلية الذي لم يحقق مستهدفاته بنهاية الخطة ، حيث بلغت نسبة المحقق الى المستهدف حوالي 70٪ . وفي المقابل تدنت مساهمة قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي دون المعدل المستهدف .

4- وبمقارنة هيكل الانتاج في سنة 1972 بهيكل الإنتاج في سنة 1990 ، يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لقطاع النفط في هيكل الإنتاج المحلي من 49.4٪ في عام 1970 الى 28.8٪ في عام 1990 وفي نفس الوقت زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى غير النفطية من 50.6٪ في عام 1972 الى 71.2٪ في عام 1990 .

ثالثا : هيكل الاستخدام في الاقتصاد الوطني :

يعكس التغير في هيكل الاستخدام (توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية) مدى النجاح في تحقيق التنمية ويحدد درجة التصنيع التي وصل اليها المجتمع . ويوضح الجدول رقم (3) نمط توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية ومقارنة مستهدفات خطط التحول بما حققته في هذا المجال .

الجدول رقم (3)

تطور هيكل الاستخدام في الاقتصاد الوطني

1970 — 1990 نسبة المئوية

النشاط الاقتصادي	1970	1975	1980 المستهدف	1980 المحقق	1985 المستهدف	1985 المحقق	1990
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	29.0	19.6	17.0	18.9	16.8	19.8	18.5
استخراج النفط والغاز	2.3	1.6	1.3	1.4	1.2	1.5	1.6
الصناعات التحويلية	4.7	4.9	6.0	7.1	10.5	8.4	9.8
التشييد	11.3	22.5	24.3	21.3	24.2	17.0	15.4
الادارة العامة (عدا التعليم والصحة)	12.8	10.5	8.9	8.0	6.6	11.2	10.0
الخدمات التعليمية	8.2	8.6	9.8	11.2	11.5	13.4	15.5
الخدمات الصحية	4.5	4.5	4.7	5.6	5.8	5.8	5.5
الخدمات والقطاعات الأخرى	27.2	27.8	28.0	26.5	23.5	22.9	23.7
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، النمو الاقتصادي والاجتماعي فيالجماهيرية العظمى ،" نفس مصدر الجدول السابق" ص 81.

ومن خلال البيانات الواردة في هذا الجدول يتضح التفاوت الواضح بين المعدلات المستهدفة والمعدلات المحققة في هيكل استخدام القوى العاملة في الفترات الزمنية المختلفة . غير ان نسبة العاملين في الزراعة انخفضت من 29٪ عام 1970 الى 18٪ في عام 1990 أى

بنسبة 36٪ فيما بين العامين المذكورين . غير أن جل التغير في هيكل الاستخدام في قطاع الزراعة كان قد تحقق اثناء الفترة ما بين عام 1970 و 1975 حيث تحول معظم العاملين في الزراعة نحو قطاع التشييد والبناء الذي زادت الأهمية النسبية للعمالة به من 11.3٪ في عام 1970 الى 22.5٪ في عام 1975 . كما زادت الأهمية النسبية للاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية من 4.7٪ في عام 1970 الى 7.1٪ في عام 1980 ثم الى 9.8٪ في عام 1990 .

ويوحى هذا النمط للوهلة الأولى بحدوث تغير حقيقي في هيكل الاستخدام وتحول من النشاط الزراعي الى النشاط الصناعي . وهو النمط الذي يرافق النمو الاقتصادي المضطرد حسب توقعات نظريات التنمية . ولكن من ناحية أخرى يلاحظ أن نسبة المشتغلين بالصناعات التحويلية لم تتجاوز 9.8٪ من اجمالي العاملين بالاقتصاد الوطني رغم ما خصص لقطاع الصناعة من استثمارات طوال العشرين سنة الماضية (5).

كما يلاحظ أن قطاعات التشييد والخدمات العامة خصوصا الخدمات التعليمية تشكل المجال الرئيسي لاستخدام القوى العاملة في الاقتصاد الوطني بعد قطاع الزراعة .

رابعا : دخل الفرد :

يتضح من البيانات المتاحة عن تطور متوسط دخل الفرد ، مقاسا بحصته من الناتج المحلي الاجمالي ، خلال الفترة 1970-1991 ، تحقق زيادة سنوية مركبة ، في متوسط دخل الفرد تقدر بحوالى 4.8٪ ترافقها زيادة في عدد السكان بمعدل 4.6٪ خلال نفس الفترة . ويقدر متوسط دخل الفرد بنحو 1727 ديناراً ، بالأسعار الجارية ، في عام 1991 ، أى ما يعادل نحو 5699 دولارا وقد بلغ متوسط دخل الفرد في عام 1980 نحو 3118 دينارا، أو مايعادل 10532 دولارا وبذلك فإن متوسط دخل الفرد كان قد شهد تراجعا خلال

فترة الثمانينات بنسبة 44.6٪ فيما بين عامي 1980 و 1991م(6) . ويعلل تدني متوسط دخل الفرد بانحسار ايرادات النفط وما ادى اليه من نقص في مصادر تمويل التنمية .

وتوضح هذه الظاهرة تعذر اضطراد التنمية واستمراريتها في ظل الاعتماد المركز على النفط . فقد انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بنحو 12.7 خلال النصف الأول من الثمانينيات ، وبنحو 4.2٪ خلال النصف الثاني منها ، غير أن الاقتصاد شهد نوعا من الانتعاش في أوائل التسعينيات ، عندما حقق نموا موجبا ، لأول مرة منذ عام 1981 (باستثناء عام 1985) بلغ 5.6٪ في عام 1991م(7).

خامسا: مؤشرات التنمية الاجتماعية :

يمكن تقسيم المؤشرات الاجتماعية للتنمية الى المجموعات التالية :

1- معدلات الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

2- المؤشرات الصحية (البنية التحتية الصحية والخدمات الصحية)

3- المؤشرات التعليمية .

1 ـ معدلات الانفاق على الخدمات الاجتماعية :

يوضح الجدول رقم (4) تطور الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى أثناء فترة تنفيذ خطط وميزانيات التحول خلال الفترة 1970 - 1990.

الجدول رقم (4)

تطور الانفاق على الخدمات الاجتماعية

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

القطاع	1993–1970	٪	1975–1973	٪	1980–1976	٪	1985–1981	٪	1990–1986	٪	1990–1970	٪
التعليم والتربية	54.3	6.9	174.8	8.0	481.9	5.8	695.9	6.5	271.5	6.0	1678.4	6.3
الصحة	24.0	3.1	46.6	2.1	257.0	3.1	3799.9	3.5	175.8	3.9	883.3	3.3
الضمان الاجتماعى	-	-	16.3	0.7	15.9	0.2	40.2	0.4	12.1	0.3	84.5	0.3
الاسكان	149.1	19.0	336.1	15.2	888.4	10.8	1054.9	9.9	544.4	12.1	2972.9	11.4
المجموع	227.4	29.0	573.8	26	8259.2	19.9	2170.9	20.3	1003.5	22.3	5619.1	21.3
القطاعات الاخرى	563.6	71.0	1629.2	74	6616.0	80.1	8522.1	79.7	3487.8	77.7	21564.1	79.3
اجمالى مصروفات التنمية	791.0	100.0	2203.0	100.0	8259.2	100.0	10693.0	100.0	4491.3	100.0	27183.2	100.0

المصدر : امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصاد " أضواء على منجزات الاقتصاد الوطنى خلال الفترة 1970–1991م شهر الماء 1992 ،ص9"طورت النسب والمجاميع من قبل الباحث '

يتضح من الجدول السابق ان مجموع المصروفات على قطاعات التنمية الاجتماعية شهد نموا مضطراد فيما بين الفترة 1970 – 1972 والفترة 1981 – 1985 .كما يمكن أن نستنتج من خلال تتبع البيانات الواردة بالجدول رقم (4) ، أن نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي اتبع في الفترة الماضية لم يكن نمطا متوازنا . حيث ركزت معظم خطط وميزانيات التنمية والتحول على بناء القاعدة المادية للمجتمع والتي اعتبرت ضرورية لانطلاقة التنمية في مختلف المجالات . وبالرغم من ماتم إنجازه من تقدم في المجالات إلا أن إنجازات التنمية الاقتصادية ، وخاصة في مجال البنية التحتية ، كانت أكبر بكثير ، بالنظر الى حجم الاستثمارات المخططة والمنفذة في قطاعات الكهرباء والطرق والمواصلات والاسكان ، وكانت في ذات الوقت على حساب ما يمكن تحقيقه في مجال التنمية الاجتماعية .

ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الانفاق على قطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والاسكان ، 20.7٪ نجد أن نسبة ما انفق على بقية القطاعات الاخرى بنحو 79٪. اى أن توزيع الإنفاق بين القطاعات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية كان بنسبة (1 الى 5) ، اذا امكن لنا ان نضع خطا فاصلا بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

وهذه الظاهرة ، في الواقع ليست خاصية مميزة لنمط التنمية في ليبيا وحدها ، وإنما هي ظاهرة مميزة لواقع التنمية في كل الأقطار العربية . وتمثل انعكاساً لما يعرف"بالنموذج العربي للتنمية " المتبع في معظم الأقطار العربية ، خاصة الدول النفطية منها . وقد صاحب هذا النمط نشوء وتطور أنماط استهلاكية وصفت بأنها مبذرة، وكانت على حساب المدخرات القومية التي يمكن توجيهها لتحقيق واقع أفضل للتنمية الاجتماعية ولضمان استمرارية التنمية واضطرادها . ويسمى البعض هذه الظاهرة باسم ظاهرة المجتمع الاستهلاكى المبذر ، ويرجع أسبابها لنتائج التنمية غير المتوازنة (8).

2 ـ المؤشرات الصحية :

يوضح الجدول رقم (5) تطور أهم المؤشرات الصحية ، خلال الفترة (1970-1990) . ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (5) يمكننا استنتاج ما يلي :

1- حدوث تحسن واضح في المؤشرات الصحية المختلفة فيما بين عامى 1970 و 1990م وهي الفترة التي زاد فيها عدد السكان من 2 مليون نسمة الى 4.8 ملايين نسمة ، باستثناء مؤشر عدد الأطباء لكل الف نسمة من السكان.

2- على مستوى خطط التنمية المختلفة ، أثناء الفترة 1970 - 1990 ، كانت المعدلات المحققة في حدود 65٪ من المعدلات المستهدفة بالنسبة لمعظم المؤشرات الصحية التي توفرت عنها بيانات والمشمولة ضمن الجدول رقم (5).

3- حدوث تراجع في بعض المؤشرات ، أثناء الفترة التي تلت تنفيذ خطة التحول 1981 - 1985 ، أى خلال الفترة التي استمرت منذ نهاية خطة التحول 1981 - 1985وحتى أوائل التسعينيات ، ويرجع ذلك كما نوهنا سابقا الى انحسار ايرادات النفط وانعكاس ذلك على برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

3 ـ المؤشرات التعليمية :

يوضح الملحق رقم (5) تطور أهم المؤشرات التعليمية وفقا لأحدث التقديرات المتوفرة عنها . ويتضح تحسن هذه المؤشرات ، في الوقت الحاضر ، بالمقارنة بما كانت عليه منذ 25 سنة مضت فقد زادت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي ، وتحسنت نسبة التلاميذ الى المدرسين في مختلف مراحل التعليم وانخفضت نسبة الأمية الاجمالية من 78٪ الى 36٪ ولكن السؤال المهم في هذا الجانب هو: اين تقع مؤشرات التعليم المحققة في ليبيا من تلك المؤشرات المقابلة لها في الدول العربية ذات الظروف المماثلة ؟ أوعلى مستوى الدول النامية وما هو مدى امكانية المحافظة على هذه المعدلات او العمل على تحسينها وتطويرها؟ ونرجئ البحث في هذا الموضوع الى القسم الثاني من هذه الورقة .

الجدول رقم (5)

تطور أهم المؤشرات الصحية (1970 – 1990)

1985	1970	1975			1980						1990
		المستهدف	المحقق	٪	المستهدف	المحقق	٪	المستهدف	المحقق	٪	
عدد الاسره بالمستشفيات	7589	18781	12241	65	21024	14372	68	23765	19862	83	21734
عدد الاسره لكل ألف نسمة من السكان	3.8	7.0	3.8	54	7.0	4.5	64	6.0	5.3	88	4.5
عدد العيادات المجمعة	1	-	12	-	28	18	64	40	18	45	18.0
عدد المراكز الصحية	12	-	58	-	88	81	92	248	89	36	106
عدد المستوصفات	439	-	584	-	-	678	-	1038	702	67	726
عدد مراكز الدرن	9	-	18	-	31	22	-	-	22	-	23
عدد مراكز رعاية الطفولة والامومة	48	-	96	-	-	99	-	-	-	-	-
عدد المختبرات	-	-	82	-	-	83	-	-	-	-	-
عدد الاطباء	783	2683	2779	103.5	3245	4388	135	5280	5604	156	5687
عدد الاطباء لكل الف نسمة من السكان	2.5	1.0	1.03	103	1.0	1.3	103	1.3	1.5	156	1.2
عدد هيئات التمريض	3075	-	9388	-	-	13390	-	16500	16783	101	19529
معدل هيئات التمريض لكل الف من السكان	1.53	-	3.5	-	-	4.1	-	4.2	4.6	109	4.0
عدد الفنيين والمساعدين	385	-	1335	-	-	2079	-	4830	3632	75	5841
معدل الفنيين لكل الف نسمة من السكان	0.19	-	0.5	-	-	0.64	-	1.2	0.99	82	1.2
عدد السكان (الف نسمة)	2006.0	-	2683.1	-	-	3245.8	-	-	3668.4	-	48488

المصادر : امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى " المرجع السابق " ص 61 .

– وزارة التخطيط الخطة الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975. – خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 – 1980 و 1981 – 1985 المرجع السابق.

2 ـ أسباب الانحراف بين الاهداف المخططة والنتائج المحققة :

لاشك أن اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر للدخل وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقدم تفسيرا للكثيرمن التقلبات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني(9).

إذ تتوقف ايرادات النفط على متغيرات تتحدد على مستوى السوق النفطية العالمية . والتحدي الحقيقي الذي تواجهه بجهودات التنمية يتمثل في القدرة على استخدام النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تستمر هذه التنمية على نحو مضطرد في المستقبل عندما ينضب النفط . غير ان ذلك لن يتأتى الا اذا تمكنت الدول المعنية من الاستفادة من فائض الدخل المتولد عن انتاج النفط في شكل استثمارات متنوعة تضمن استمرار العائد حتى بعد نضوب الثروة النفطية (10).

وعند البحث في اسباب التفاوت بين النتائج التي وصلت اليها التنمية والأهداف المرسومة لهذه التنمية في ليبيا ينبغي اولا ، تقييم الاهداف والتعرف على مدى ملاءمتها للإمكانيات والمقدرات المتاحة للمجتمع ، ثم بحث واستقصاء العوامل المرتبطة بالتنفيذ ومدى الكفاءة في استغلال ما هو متاح من موارد اقتصادية وبشرية . وعلى هذا الاساس يمكن تصنيف الأسباب التي أدت الى التفاوت بين بعض الأهداف المرسومة والنتائج المحققة، أثناء تجربة التنمية في ليبيا ، على النحو التالي :

أولا : مشاكل واجهت مجهودات التنمية وأهدافها :

تعتبر بعض الأهداف التي سعت اليها خطط التنمية ، مثل الاكتفاء الذاتي والدخول في الصناعات الثقيلة ، اهدافاً طموحة لم تتحقق كلها بالمعدلات التي رسمتها خطط التنمية المتتالية (11) .كما أن المعدلات التي تم الوصول اليها في هذا المجال ، مثل معدلات الاكتفاء من بعض المنتجات الزراعية ، كانت قد تحققت على حساب القدر المحدود من الموارد الطبيعية المتاحة ، مثل المياه ، وربما افضت هذه المعدلات ، في الوقت

الحاضر الى استنزاف الموارد وعدم القدرة على المحافظة على هذه المعدلات أو زيادتها في المستقبل (12). وان كانت مجهودات التنمية قد نجحت في تكوين البنية التحتية للاقتصاد، والرفع من بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية فإن الكثير من الأهداف الاخرى لم تتحقق بالقدر المستهدف . ويمكننا إرجاع ذلك الى جملة من الأسباب التي يمكن أخذها كأسباب مقترحة للبحث والتحليل ، ومن أهمها :

1- ضيق السوق الليبية وعدم التمكن من الاستفادة من اقتصاديات الحجم في العديد من المشروعات ، خاصة المشروعات الصناعية التي استهدفت تحقيق الاحلال محل الواردات .

2- ضعف القدرة التنافسية للصناعات التصديرية ، نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج والاعتماد على الكثير من المدخلات المستوردة .

3- عدم استناد الكثير من المشروعات على دراسات الجدوى الاقتصادية (13) .

4- بالاضافة الى الاسباب السابقة ، والتي يمكن اعتبارها اسباباً داخلية يواجه الاقتصاد الليبي ، ومنذ أوائل الثمانينيات ، حصارا تقنيا وصعوبات أخرى فرضت عليه من الخارج ، لايمكننا إغفال تأثيرها على مجهودات التنمية .

ثانيا : الأسباب المرتبطة بالتنظيم المؤسسي لتخطيط التنمية :

1- التغير في الاطار المؤسسي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، ولعل أبرز هذه التغيرات ، اعادة تنظيم الجهة المسؤولة عن التخطيط عدة مرات حتى اثناء فترة تنفيذ الخطة الخمسية الواحدة ، وقد ترتب على ذلك تغير تبعية الكثير من المؤسسات والهيئات في قطاع التخطيط والاقتصاد والصناعة (14).

2- التحول من السنة المالية (ابريل – مارس) الى السنة الميلادية (يناير – ديسمبر) ابتداء من الخطة الثلاثية للتنمية 1973 – 1975 ، ثم العودة الى نظام السنة المالية

مـرة أخـرى ، ممـا ترتـب عليـه إدخـال تعديـلات في أنظمـة الحسـابات القوميـة (الحسابات العامة) وعلى اجراءات اعداد واعتماد ميزانية الدولة .

3- عـدم الاسـتقرار الإدارى علـى مستوى المشـروعات والقطاعـات المختلفـة ، بالاضافة الى التغير في التنظيم الإدارى للدولة (مثلا عدد البلديـات) وانعكاسـات ذلك على تخطيط ومتابعة مجهودات التنمية .

ثالثا: الأسباب المرتبطة بتنفيذ الخطط :

1- ضعف كفاءة الاستثمارات المنفذة خاصة في القطاعـات الانتاجيـة مثـل الزراعـة والصناعة (15). وقـد انعكـس ذلـك في عـدم تحقيـق كـامل الأهـداف المخططـة وعدم تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة .

2- ارتفـاع حجـم الالتزامـات المرحلـة مـن خطـط التحـول الـتي تم تنفيذهـا طـوال الفترة 1973 – 1985 . اذ تقدر هذه الالتزامات المرحلة بنحو 4 مليـارات دولار . وقد أدى ذلك الى تعذر الدخول في خطة خمسية جـديدة بـعد خـطة التـحول 1981 – 1985 م ، وعدم استكمال الكثير من المشروعات التي تم تخطيطها .

3- اتبـاع سياسـة التمويـل بـالعجز لعـدم التناسـب بـين الإيـرادات المحققـة والمصروفات ، مما أدى الى اللجوء الى الاقتراض من الجهاز المصـرفي حتـى وصـل رقم الدين العام المحلي الى حوالى 18 مليار دينار في أوائل التسعينيات ، وهو الأمر الذي حال دون استكمال الكثير من المشروعات أو عدم إمكانية الصرف عليها .

4- ضعـف برامـج الصيانـة ، خاصـة بالنسبة لمشـروعات البنيـة الأساسـية والمرافـق الخدمية (المرافق التعليمية والصحية) مما انعكس على مستوى الخدمات المحققـة في هذه القطاعات .

5- الاختلال بين العرض المتوفر من القوى العاملة والطلب عليهـا ، وذلـك لوجـود فجوة بين مجهودات التنمية المادية وتنميـة المـوارد البشـرية ، رغـم تـأكيد خطـط

التنمية على ربط التعليم والتدريب بمتطلبات التنمية ورغم تحسن بعض المؤشرات التعليمية . غير أن قصور مراكز التدريب عن استيعاب كافة الاحتياجات التدريبية وعدم التكامل الواضح بين مناهج وهياكل التعليم والتدريب وخطط التنمية ، ادى الى الحد من امكانية تحقيق كامل مستهدفات التنمية . كما ان مشاركة المرأة في القوى العاملة لازالت في حدود 10 ٪ وفي الواقع ، هذه الظاهرة لاتواجه مجهودات التنمية في ليبيا وحدها ولكنها ظاهرة صارت من السمات المميزة لواقع التنمية في الوطن العربي بصفة عامة (16) .

القسم الثاني

مقارنة مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومؤشراتها

في ليبيا بما هي عليه في الدول العربية الأخرى

لايستهدف هذا الجزء تقييم مجهودات التنمية في الوطن العربي ، بقدر ما يهدف الى مقارنة المؤشرات التي تحققت أثناء مسيرة التنمية في ليبيا بالمؤشرات المقابلة لها في الأقطار العربية الأخرى . وينبغي ، بداية إيجاد اطار معين تتم من خلاله هذه المقارنة . وهذا يعنى البحث عن معيار للتصنيف ، بحيث يتوفر نوع من التناسق بين المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة الدول التي تجرى مقارنة مؤشراتها.ولتحقيق هذه الغاية نستثمر ما توصلت اليه الدراسات السابقة في هذا المجال . فقد تم تطوير معيارين للتصنيف هما:

المعيار النفطي والمعيار الايدلوجي المعلن (17). وفقا للمعيار النفطي يمكن وضع كل من ليبيا ، السعودية ، الكويت ، الإمارات العربية قطر ، عمان ، ضمن مجموعة واحدة باسم الدول النفطية . كما يمكن وضع كل من الجزائر ، العراق كدول نصف نفطية . واعتبار كل من مصر ، تونس ، اليمن ، دولاً ربع نفطية . ثم اعتبار الأردن ، سوريا ، لبنان ، السودان ، المغرب ، موريتانيا الصومال ، دولاً غير نفطية .

من ناحية أخرى ، وفقا للمعيار الثاني ، المتعلق بمدى اتباع مبادئ وسياسات الاقتصاد الحر أو الاقتصاد المخطط ، فقد صنفت الدول العربية ، محل الاعتبار ، على النحو التالي :

اقطار تأخذ بفلسفة الاقتصاد الحر ، السعودية ، الأردن ، الكويت ، الامارات العربية ، المغرب . بينما اعتبرت كل من الجزائر ، ليبيا ، سوريا ، العراق ، السودان ، دولاً تتبع منهج الاقتصاد الاشتراكي . وتعتبر كل من مصر ، تونس ، ذات نظام مختلط . ولكن ينبغي التنويه الى أن هناك تداخلاً كبيراً بين هذه المجموعات ، حيث نجد من بين هذه الأقطار من يأخذ بنوع أو بآخر من أساليب التخطيط ، ويوجد بكل الدول العربية قطاع عام وقطاع خاص ، بالإضافة الى ماتشهده بعض الدول العربية من تحولات هيكلية، من وقت الى آخر ومن المفيد ايضا أن نُقارن بين مؤشرات التنمية في الدول المعينة بما هو متوفر من متوسطات لهذه المؤشرات على مستوى الدول النامية بصفة عامة ، أو على مستوى الدول المصدرة للنفط ككل ، أو على المستوى العالمي . وبطبيعة الحال ، لن ندخل في إجراء مقارنات ثنائية بين مؤشرات الأقطار المختلفة ، اذ لم يكن هذا النهج مستهدفا في المقام الأول ، علاوة على عدم توفر البيانات التفصيلية اللازمة لإجراء مثل هذه المقارنات .

أولا : بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية :

يتضح من خلال استعراض البيانات الواردة بالملحق رقم (1) الملاحظات التالية :

1- يأتى متوسط دخل الفرد في ليبيا في المرتبة السادسة فيما بين الدول العربية النفطية عام 1991م. ويعتبر أعلى من المتوسط العالمي ، وأعلى من المتوسط المقدر للدول المصدرة للنفط ككل . أما على مستوى الدول العربية غير النفطية وما سميت بالنصف نفطية فقد كان متوسط دخل الفرد في ليبيا أعلى بكثير منه في أى من هذه الدول .

2- حققت كل الدول العربية النفطية معدلات نمو سالبة في متوسط دخل الفرد خلال الفترة 1980 – 1991 باستثناء عمان . وكان متوسط معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي في ليبيا أقل بكثير منه في أى دولة عربية غير نفطية وأقل من معدل نمو حصة الفرد من الدخل في الدول المصدرة للنفط ككل . أما على مستوى الدول العربية النفطية ، فقد كانت نسبة الانخفاض في متوسط دخل الفرد في ليبيا أكبر من تلك النسبة التي تحققت في كل من السعودية والبحرين ، وأقل من نسبة الانخفاض في قطر والامارات العربية المتحدة .

غير انه لايمكننا الاعتماد بشكل كلي على متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي في الدول النفطية ، كمؤشر لمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت فيها وذلك لتأثير هذا المتوسط بشكل مباشر بما يطرأ من تقلبات على إنتاج وأسعار النفط الخام. ولكن طالما أن معدل النمو في متوسط دخل الفرد كان قد حقق معدلات سالبة ، فإن ذلك يعتبر مؤشراً عن ضعف القاعدة الاقتصادية ، وعدم تنوع مصادر الدخل ، في الدول العربية النفطية ، وعدم نجاح مجهودات التنمية فيها في تطوير قطاعات إنتاجية غير نفطية يعتمد عليها على النحو الذي استهدفته خطط التنمية .

3- بمقارنة معدلات نمو الناتج المحلي فيما بين عقدى الثمانينيات والسبعينيات يتضح من الملحق رقم (2) تدهور معدلات النمو بشكل صارخ في كل الدول العربية . وفي ليبيا كان معدل نمو الناتج المحلي ، أثناء فترة الثمانينيات ، أقل من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والدول المصدرة للنفط بصفة عامة، خلافا لما كان عليه أثناء فترة السبعينيات.

4- تدنت معدلات النمو القطاعية في معظم الدول العربية ، بما في ذلك الدول النفطية ، فيما بين العقدين 1970 – 1980 و 1980 1991 ، خاصة بالنسبة لقطاع

الخدمات الذي شهد انخفاضا في معدل نموه في الثمانينات بالمقارنة بفترة السبعينيات .

غير أنه نظرا لعدم توفر بيانات مقدرة بالأسعار الثابتة ، عن مستويات الإنتاج ، في القطاعات المختلفة ، لايمكننا التعويل على البيانات المتاحة لتقييم اداء هذه القطاعات ، اذ انها تعكس معدلات تضخم مرتفعة تعرضت لها اقتصاديات العديد من الدول .

وبمقارنة هيكل الإنتاج في ليبيا بمعدلات هيكل الإنتاج في الدول العربية الأخرى، وفي مجموعات دول العالم يمكننا الحصول على مؤشر آخر لتقييم اداء التنمية في ليبيا والتعرف على واقعها . ومن الملحق رقم (3) يمكن استنتاج الآتى :

1- تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي في معظم الدول العربية فيما عدا سوريا والجزائر ، في سنة 1991 بالمقارنة بسنة 1970 . بينما ارتفعت هذه النسبة في ليبيا من 2.6٪ الى 5.4٪ فيما بين عامى 1970 و 1991 ، أى بمعدل 107.6٪ بينما لم ترتفع هذه النسبة في الجزائر إلا بنسبة 27٪ وفي سوريا 50٪ فيما بين السنتين المذكورتين . وفي المقابل زادت الأهمية النسبية للانتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية التي تدنت فيها الأهمية النسبية للانتاج الزراعي ، وقد كان ذلك بدرجات متفاوتة . أما بالنسبة لليبيا فقد تدنت الأهمية النسبية للانتاج الصناعي من 72.2٪ في عام 1970 الى 53.4٪ في عام 1991. ويعكس هذا الاتجاه مدى تأثير الإنتاج الصناعي بإنتاج قطاع النفط ، الذي يدخل ضمن الإنتاج الصناعي ، حسب تعريف البيانات الواردة بالملحق رقم (3) . ونتجية لما طرأ على اسعار ومستويات إنتاج النفط من تدني فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالكيفية التي تأثرت بها

بيانات الإنتاج الصناعي في الملحق رقم (3) . ويصدق نفس القول على البيانات المتعلقة بالسعودية وعمان.

2- تعتبر نسبة مساهمة الصناعات التحويلية موشراً أفضل لمدى نجاح الدول المختلفة في خوض تجربة التصنيع . ومن البيانات المتاحة بالملحق رقم (3) يتضح حدوث تحسن في الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي في كل من تونس والمغرب وعمان ، فيما بين عامى 1970 و 1991 ، وتدهور تلك النسبة في السعودية . أما بالنسبة لليبيا ، فقد زادت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي من 1.7٪ في عام 1970 الى 2.34٪ في عام 1975 ثم الى 6.87٪ في عام 1988 حتى وصلت 7.5٪ في عام 1991 . وتعتبر نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي في ليبيا أقل منها في دول عربية أخرى مثل اليمن ، المغرب ، الأردن ، تونس ، الجزائر .

الا ان دراسات سابقة حول التنمية في البلدان العربية بينت ضعف جهود البلدان العربية في خلق وتطوير صناعات تحويلية مقارنة بما هو عليه الحال في الدول النامية بصفة عامة . حيث لم تتعد نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الوطن العربي 8.3٪ في عام 1982 في حين بلغت هذه النسبة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، والبلدان النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض ، والبلدان النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع ، 14٪ و16٪ ، و 24٪ على التوالى (18).

ثانيا: بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية :

من خلال دراسة المؤشرات الواردة بالملحق رقم (4) يتضح ما يلي :

1- يبلغ معدل عدد الأطباء لكل الف نسمة من السكان في ليبيا 1.04٪ خلال الفترة 1988 - 1992. وفي سنة 1990 يقدر هذا المعدل بنحو 1.2 طبيب لكل الف نسمة من السكان (انظر الجدول رقم 5) وبمقارنة هذا المعدل بما هو عليه في

الدول العربية الأخرى، نجده يأتي في الترتيب الثالث بعد الأردن والسعودية ، وهو أعلى من المعدل المقدر في بقية الدول العربية الأخرى . ويعتبر معدل عدد الأطباء / السكان في ليبيا أعلى منه في الدول النامية الا انه أقل من المتوسط العالمي (1.34) .

2- يتجاوز مؤشر عدد الأسرة بالمستشفيات لكل الف من السكان في ليبيا ، خلال الفترة 1985 - 1992 المؤشر المقابل له في أية دولة عربية أخرى ، نفطية أو غير نفطية . كما أنه أعلى من المعدل العالمي الذي يقدر بنحو 3.6 سرير لكل الف نسمة من السكان .

3- يعتبر معدل الوفيات الخام في ليبيا ، في عام 1993 ، والذي يقدر بنحو 71 لكل 1000 من المواليد (انظر الجدول رقم 6) أقل منه في الدول النامية عموما وأقل من المعدل العالمي ايضا . فقد شهد هذا المؤشر تحسنا بالمقارنة بما كان عليه في عام 1990 ، حسب البيانات الواردة في الملحق رقم (4) عندما كان في حدود المؤشر المقدر لكل من السعودية والجزائر . ولكنه كان أعلى مما هو عليه في دول عربية أخرى غير نفطية مثل مصر ، الاردن ، سوريا ، تونس ، العراق ، في عام 1990.

4- يقدر معدل المرضات الى الأطباء في ليبيا بنحو 2.9 خلال الفترة 1988 - 1992 . بحوالى 3.4 في عام 1990 على النحو المبين في الجدول رقم (5) . ويتضح ان هذا المعدل أعلى منه في كافة الأقطار العربية باستثناء المغرب والجزائر . وهو أعلى منه ايضا في الدول النامية بصفة عامة وأعلى من المعدل العالمي .

5- يتضح من الملحق رقم (4) أن نسبة الاطفال الذين تلقوا تطعيمات ممن أعمارهم أقل من سنة كانت في ليبيا ، أقل من تلك النسبة المناظرة في كل الدول العربية الأخرى، باستثناء السودان واليمن ، كما أن هذه النسبة تبدو أقل من النسبة العالمية ونسبة الدول النامية خلال الفترة 1990 - 1991. إلا أن احدث التقديرات المتوفرة (انظر الجدول رقم 6) توضح تحسن هذه النسبة ، إذ ارتفعت بالنسبة للأطفال المتلقين للجرعة الثانية (DPT) من 62٪ ، وبالنسبة للمتلقين تطعيم ضد الحصبة من 59٪ الى 70٪ .

6- يتضح أن العمر المتوقع (المرتقب) عند الولادة في ليبيا ، حسب بيانات عام 1991 ، يقدر بنحو 63 سنة . وبمقارنته بما وصلت اليه الدول العربية (انظر الملحق رقم (1) يبدو أقل من المستوى الذي وصلت اليه الدول العربية النفطية الأخرى (السعودية ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت) . ولكن من ناحية أخرى نجد أن العمر المرتقب عند الولادة في ليبيا أعلى منه في دول عربية أخرى غير نفطية (موريتانيا ، اليمن ، مصر ، السودان) وهو ايضا أعلى من المعدل المقدر للدول المصدرة للنفط ككل (60 سنة) ، وأقل من المعدل العالمي .
أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالتعليم ، من خلال البيانات الواردة بالملحق رقم (5) فيتضح ما يلي :

1- أن نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي في ليبيا من الجنسين ، تقدر بنحو 96٪ ، وتبدو هذه النسبة قريبة من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (97٪) ومساوية للنسبة المقدرة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وأعلى منها في كل من المغرب ، السعودية ، السودان . أما بالنسبة للالتحاق بالتعليم الاساسي للبنات ، فنلاحظ ان نسبة الالتحاق في ليبيا أعلى منها في أية دولة عربية نفطية

أخرى (الكويت ، السعودية ، العراق ، الجزائر) وهذه النسبة في ليبيا تعتبر أعلى منها فيالدول العربية بصفة عامة باستثناء سوريا وتونس . بالإضافة الى ذلك فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي للبنات في ليبيا تبدو أعلى من متوسط النسبة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (19).

2- تقدر نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى (العام والتقني) في ليبيا بنحو 62٪ وهذه النسبة أعلى منها في كل الدول العربية باستثناء الكويت ومصر . كما أن هذه النسبة أعلى من متوسط النسبة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا . ويسرى نفس القول على نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى للبنات .

3- يعتبر نصيب المدرس من الطلاب ، على مستوى التعليم الابتدائي ، في ليبيا رابع أقل معدل ، على مستوى الدول العربية ، بعد الكويت السعودية ، والاردن وهو أقل من المعدل المحقق على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا . بالنسبة لنصيب المدرس من الطلاب على مستوى التعليم الثانوى في ليبيا فيبدو أدنى معدل (12 طالب / مدرس) بالمقارنة بالمعدل المحقق بكل الدول العربية . وهذا ايضا أقل من المعدل المحقق على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

4- ومن الملحق رقم (1) يتضح أن نسبة الأمية (بين الكبار) تقدر بنحو 36٪ في ليبيا ، وهي أقل من النسبة المحققة في ليبيا وتعتبر أيضا أقل من النسبة المحققة في بقية الدول العربية الأخرى غير النفطية باستثناء الأردن . وهي أقل من النسبة المحققة على مستوى الدول المصدرة للنفط ككل . تقترب نسبة الامية في ليبيا من النسبة المحققة على المستوى العالمي (35٪).

أما بالنسبة لمعدل الأمية بين النساء في ليبيا فإن هذا المعدل يعتبر أقل منه في كل الدول العربية الواردة بالملحق رقم (1) باستثناء الأردن ، تونس ، البحرين ، الكويت ، لبنان . وتوضح هذه المؤشرات التحسن الذي طرأ على نسبة من يجيدون القراءة والكتابة في ليبيا إذا ما أخذنا في الاعتبار ما كانت عليه هذه النسبة من 25 الى 30 سنة مضت ، (انظر الجدول رقم 7).

واجمالا فقد لاحظت العديد من الدراسات التي تناولت نتائج التنمية في الوطن العربي انه " بالرغم من الارتفاع الذي طرأ على نسبة الملحقين في المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي الا أن النسب التي حققتها هذه البلدان تعتبر قليلة قياسا على النسب التي وصلت اليها البلدان الصناعية فبينما تمكنت البلدان ذات الدخل المتوسط من تعميم التعليم الابتدائي ، لم تصل بعد معظم البلدان العربية الى هذا الهدف . كما أن نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي على السواء ، في معظم هذه البلدان ، لازالت أقل منها في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط ، وتعتبر ضعيفة جدا بالنسبة لما هي عليه في البلدان الصناعية " (20).

ثالثا : أوضاع التنمية البشرية :

تمثل التنمية البشرية حصيلة لجملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تنعكس في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ومعدلات تطورها عبر الزمن بالاضافة الى مستوى المعيشة الذي يتمتع به أفراد المجتمع . ويوضح الملحق رقم (6) الأوضاع المقارنة للتنمية البشرية في الدول العربية . ومن خلال هذه المؤشرات يتضح أن ترتيب ليبيا ، من منظور الترتيب الدولي للتنمية البشرية ، يأتي في المركز الرابع والسبعين وفقا للبيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 1992 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنف ليبيا ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ، وهي المجموعة التي تندرج ضمنها معظم الدول العربية عدا الكويت وقطر الواردتين ضمن الدول التي حققت

تنمية بشرية عالية ، والمغرب ومصر واليمن والسودان والصومال التي تم تصنيفها ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة .

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1992 ، الى انه بالرغم من أن الدول العربية حققت تحسنا في الكثير من الأوجه المتعلقة بالتنمية البشرية إلا أن مؤشراتها لازالت أقل مما هي عليه في الدول الصناعية .

فعلى سبيل المثال يصل العمر المتوقع عند الولادة ، في الدول العربية الى 33٪ من مستواه في الدول الصناعية . وتتجاوز نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية النسبة التي وصلت اليها الدول الصناعية بنحو 9٪. كما أن الفرد العربي ، في المتوسط ، يحصل على 87٪ من السعرات الحرارية التي يتحصل عليها الفرد في الدول الصناعية (21) كل ذلك يشير الى أن الطريق لازال طويلا أمام الدول العربية للحاق بالدول الصناعية المتقدمة وحتى بغيرها من الدول النامية الأخرى .

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح من العرض السابق إن تجربة التنمية في الجماهيرية خلال العقدين ونصف الماضيين كانت في إطار اقتصاد صغير الحجم نسبيا ويعتمد على مورد طبيعي ناضب هو النفط ، وتلعب فيه التجارة الخارجية دورا كبيرا في توليد الناتج المحلي . وهي تجربة في مجتمع فتي يتميز بارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة من العمر ، ويتميز في ذات الوقت بأعلى معدلات النمو السكاني والحضري بالمقارنة بغيره من البلدان النامية بما فيها البلدان العربية .

كما يتضح أيضا أن بعض مستهدفات التنمية كانت طموحة بدرجة تتعدى الإمكانيات المتاحة للمجتمع من موارد طبيعية وبشرية وقد حالت محدودية هذه الموارد دون تحقيق كامل المستهدفات ، كما أنها لم تساعد على المحافظة على ما تم تحقيقه في بعض المجالات وبمقارنة الأوضاع الصحية والتعليمية في الوقت الحاضر بما كانت عليه منذ عشرين سنة مضت يتضح التحسن الذي طرأ على الكثير من المؤشرات التي تم استعراضها في الدراسة . غير انه من ناحية أخرى يلاحظ أن مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت خلال الفترة الماضية كانت على حالتين ، فمنها ما تجاوز المؤشرات التي تحققت في بعض الأقطار العربية ذات الظروف المشابهة ومنها مازال دون ما هي عليه في بعض الأقطار العربية الأخرى . وعموما تندرج مؤشرات التنمية البشرية (الصحية والتعليمية) ضمن مجموعة دول العالم ذات التنمية البشرية المتوسطة .

وعلى مستوى مؤشرات التنمية الاقتصادية يلاحظ النجاح في بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد غير أن التحول المستدف في هيكل الانتاج لم يتحقق بالقدر الذي يخلص الاقتصاد من الاعتماد على المورد الواحد (النفط) . كما أن الاستثمارات الضخمة في قطاعي الزراعة والصناعة لم تؤت ثمارها بعد على النحو الذي استهدفته الخطط المتعاقبة

للتنمية ، نتيجة لانخفاض كفاءة الاستثمار من جهة وللتفاوت بين المتاح من عرض القوى العاملة والطلب عليها من جهة أخرى . وبمقارنة بجهود التنمية مقدرة بحجم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الانتاجية بمجهودات التنمية في قطاعات الخدمات التعليمية والصحية والتنمية البشرية ، يتضح أن التناسب كان يرجح كفة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الانتاجية ، حيث كان التناسب في حدود (5:1) . مما أفضى الى أنماط تنمية غير متوازنة .

أما فيما يتعلق بالأسباب التي كانت وراء التفاوت بين المستهدفات والمعدلات المحققة فقد تبين أن منها ما يعود الى الظروف التي واجهت تحقيق الأهداف المرسومة في حد ذاتها ، وهي ظروف بعضها مرتبط بواقع مقومات الاقتصاد الليبي ، ومنها ما يرتبط بعوامل خارجية عرقلت بجهودات التنمية ومن هذه الأسباب أيضا ما هو مرتبط بالتنظم المؤسسى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، ومنها ما هو مرتبط بسياسات وأساليب تنفيذ الخطط والميزانيات المرسومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وان كانت بجهودات التنمية في الماضي قد نجحت في الابتعاد بالاقتصاد عن مأزق المديونية الخارجيـة وهي المشكلة التي تهدد التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الكثير من الدول العربية الأخرى ، إلا أن المديونية المحلية (الدين العام المحلي) اصبحت ترهق كاهل الاقتصاد وتحد من امكانيات التنمية المستقبلية.

كما أن الازمة النفطية في أوائل الثمانينيات أفضت بشكل واضح الى عدم كفاءة الاساليب والسياسات المختلفة التي اتبعت في وضع التقديرات ورسم المستهدفات مما نتج عنه تراجع في مستويات الإنفاق المطلق على الكثير من القطاعات الاقتصادية خصوصا قطاع الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والضمان ...).

وإجمالا بالرغم من التحسن الذي طرأ على الكثير من المؤشرات ، وتحقيـق بعـض المستهدفات ، الا أنه ينبغي بذل المزيد قبل الوصول الى كـامل المسـتهدفات الـتي أوردتهـا خطط التنمية أو اللحاق بالمستوى الذي وصلت اليه الدول الأخرى .

وفي ظل محدودية الموارد التمويلية اللازمة للتنمية ينبغـي إعـادة رسـم مسـتهدفات التنمية وأساليب تحقيقها. كما أنه في ظل محدودية الموارد الطبيعية (غير النفطية) والبشـرية لن يتأتى الكثير من المستهدفات الا من خـلال التكـامل الاقتصـادي العربـي ومـن خـلال اتباع اساليب وأنماط التنمية القابلة للاستمرار .

الهوامش والمرجع :

1- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، دراسة قطرية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، أغسطس 1984 – حتى 37.

2- الجماهيرية العربية الليبية ، وزارة التخطيط الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 973– 1975 – ص 34 – 46.

3- للمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات انظر :-

The WORLD BANK, SOCIAL INDICATORS OF DEVELOPMENT, 1993, AWRLD BANK BOOK, THE JOHNS HOPKINS UNIVERSITY PRESS, BALTIMORE AND LONDON, APRIL, 1993, PP. 373 - 376.

4- أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد " أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 – 1992 ، ص 7،9.

5- لكى يتحقق تغير هيكلي في الاقتصاد بما يجعل من الدولة بلدا مصنعا ينبغي ألا تقل نسبة المشتغلين بالنشاط الصناعي عن 10٪ من اجمالي عدد السكان . واذا علمنا أن السكان النشطين اقتصاديا ينحصرون ضمن الفئة العمرية (15 – 65 سنة) لاتتجاوز نسبتهم 50٪ من اجمالى السكان في ليبيا ، نجد في هذه الحالة ان نسبة السكان العاملين في النشاط الصناعي ستكون أقل بكثير من النسبة (9.8٪) التي تمثل حاليا هيكل الاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الليبي .

للمزيد من التفصيل انظر :

محمد عبد الجليل ابوسنينة " الصادرات الليبية : الواقع والامكانيات المتاحة والعوامل المحددة لتنميتها وتنويعها : دراسة للقطاع الصناعي الليبي "1970 – 1990"، بحث منشور ضمن مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت الى مؤتمر تنمية

الصادرات الليبية في شهر الكانون 1991 ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، 1992 ، ص 57 – 62.

6- اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 – 1991 ، المرجع السابق ، ص16.

7- الهيئة القومية للبحث العلمي " دراسة توظيف الموارد الاقتصادية الليبية من آجل بناء المستقبل " دراسة غير منشورة " ، 1993 ، ص 96 .

8- مصطفي التير " التنمية غير المتوازنة والمجتمع الاستهلاكي : ملاحظات أولية ، بحث منشور ضمن بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي ، تحرير : محمد عبد الجليل ابو سنينة ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، 1990 ، ص 127.

9- يمثل هذا التفسير فرضية يمكن اختبارها باستخدام الطرق الاحصائية المعروفة في النماذج الاقتصادية القياسية . وقد تناولت الاطار النظري لهذا الموضوع العديد من الدراسات ، انظر على سبيل المثال :

- دافيد ايدنر ، " النفط والتنمية في الشرق الاوسط " ترجمة : محمد عزيز وأبوسدرة ، منشورات جامعة قاريونس ، 1988 ، ص ص 42 – 43.

- محمد هشام خواجكية " تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية " المستقبل العربي ، العدد 92 ، اكتوبر / 1986 ، ص 113.

10 - حيدر غيبة " دور النفط في التنمية وتنويع مصادر الدخل (حالة ليبيا والكويت) " اعداد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، بحث مقدم الى ندوة مدى استمرارية النفط كمصدر للطاقة ومورد للاستثمارات، بنغازى 1984، ص6.

11- لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب 24٪ خلال الفترة 1982 – 1984 ، ومن القمح 46٪ . بينما تحققت معدلات عالية من الاكتفاء من الخضراوات والفواكه تجاوزت 90٪ خلال نفس الفترة.وقد تراجعت نسبة الاكتفاء من اللحوم الحمراء والاسماك و الالبان ومنتجاتها ، أثناء الفترة 1982 ـ 1984 بالمقارنة بالفترة 1970 – 1972 م انظر :

الهيئة القومية للبحث العلمي" المنظور البيئي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى : آفاق عامي 2000 و2025 .شهر الفاتح"سبتمبر 1991م،ص79–80.

12- المرجع السابق ،ص 144 – 145 .

13- للمزيد من التفاصيل انظر :

" أسباب انخفاض الطاقة الانتاجية وارتفاع التكاليف " دراسة تقييمية لبعض المصانع في بلديات : بنغازى الجبل الأخضر ، البطنان 1989 . قدمت الى اللجنة الشعبية العامة للصناعة 1989 ، ص7 "دراسة غير منشورة "

14- أثناء الفترة 1979 – 1981 ، كانت توجد امانة للاقتصاد وامانة للخزانة ، وأمانة للتخطيط . وأثناء الفترة 1982 – 1984 ، أصبحت هناك أمانة للاقتصاد والصناعات الخفيفة . وفي عام 1985 تم ضم امانة التخطيط مع أمانة الاقتصاد لتصبح امانة الاقتصاد والتخطيط ، وخلال السنوات 1986 – 1987 ، وحتى 1989، صارت امانة الاقتصاد امانة للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وصارت امانة التخطيط منفصلة عن الاقتصاد ، وكذلك الخزانة . وأثناء السنوات 1990 – 1991 – 1992 ، أعيد تنظيم الامانة بضم الاقتصاد الى التخطيط لتصبح امانة تخطيط الاقتصاد ، وفي نهاية 1992 تم دمج الامانات الثلاث في امانة واحدة تحت اسم امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة المالية .

15- استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على حوالي 12.4٪ من رأس المال المتاح في الاقتصاد الوطني في سنة 1973 ، بينما لم يساهم هذا القطاع الا بحوالي 4.2٪ من الناتج المحلي الاجمالي (غير النفطي).وفي سنة 1986 بلغت حصة قطاع الصناعات التحويلية نحو 18.6٪ من رأس المال بينما لم يساهم قطاع الصناعات التحويلية إلا بحوالى 8.5٪ من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي كما أن قطاع الزراعة الذي استحوذ على 13.5٪ في المتوسط ، من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت وحوالي 20٪ من عنصر العمل ،خلال السنوات(1973-76-80 و1986) لم يساهم إلابحوالى 5.6٪ في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي،خلال نفس السنوات انظر:

الهيئة القومية للبحث العلمي " دراسة توظيف الموارد الاقتصادية الليبية من أجل بناء المستقبل " المرجع السابق ، ص 88 - 90.

16- محمد توفيق صادق " تخطيط التنمية في البلدان العربية ، تتميز دروس الخبرة نحو اداء افضل " ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي ، أكتوبر ، 1986 ، الجزء الأول : القضايا العامة ؛ منشورات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون ، 1988 ، ص 60 - 61 .

17- المرجع السابق ، ص 76.

18- المرجع السابق ص 39.

19- ينبغي الاشارة الى أن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية ، الواردة بالملحق رقم (5). تتضمن الملتحقين بالمدارس الابتدائية في حدود الفئة العمرية (6 - 11 سنة) اخذاً في الاعتبار الاختلافات القائمة بين الدول العربية في هذا الصدد في حين أن البيانات الخاصة بنسب الالتحاق في ليبيا تتعلق بنسبة الملتحقين بالتعليم الاساسي الذي يضم فئة عمرية أوسع (من 6 الى 15 سنة).

كما يلاحظ أن هذه النسبة تتجاوز 100٪ في بعض الأقطار ، ويرجع ذلك الى أن بعض التلاميذ المشمولين في حساب هذه النسبة هم ممن أعمارهم أقل أو أكثر من سن الالتحاق (المقررة) بالمدارس الابتدائية.

20- محمد توفيق صادق ، مرجع سابق ، ص 44.

21- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وآخرون " التقرير الاقتصادي العربي الموحد" 1992 ، ص 54 - 55.

الملحق رقم (1)

المؤشرات الرئيسية للأقطار العربية

القطر	السكان في منتصف عام 1991 (مليون)	متوسط حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي دولار (1991)	متوسط معدل نمو حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي 1980 – 1991(٪)	العمر المتوقع عند الولادة (1991) سنوات	نسب الامية 1990 بين النساء	نسب الامية 1990 الاجمالي
موريتانيا	2.0	510	1.8-	47	79	66
اليمن	12.5	520	-	52	74	62
مصر	53.6	610	1.9	61	66	52
السودان	25.8	-	-	51	88	73
المغرب	25.7	1030	1.6	63	62	51
الاردن	3.7	1050	1.7-	69	30	20
سوريا	12.5	1160	1.4-	67	49	36
تونس	8.2	1500	1.1	67	44	35
الجزائر	25.7	1980	0.7-	66	55	43
عمان	1.6	6120	4.4	69	-	-
السعودية	15.4	7820	3.4-	69	52	38
البحرين	0.516	7130	3.8-	69	31	23
قطر	0.506	14770	12.2-	70	-	-
الامارات العربية المتحدة	1.629	20140	6.3-	72	-	-

تابع الملحق رقم (1)

المؤشرات الرئيسية للأقطار العربية

القطر	السكان في منتصف عام 1991 (مليون)	متوسط حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي دولار (1991)	متوسط معدل نمو حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي 1980 – 1991(٪)	العمر المتوقع عند الولادة (1991) سنوات	نسب الامية بين النساء (1990)	نسب الامية الاجمالي
العراق	18.578	–	–	65	51	40
الكويت	1.460	–	–	75	33	27
لبنان	3.708	–	–	66	27	20
ليبيا	4.706	5440	(1)4.0-	63	50	36
العالم	–	4010	1.2	66	45	35
الدول المصدرة للنفط	–	1990	3.1	60	54	44

المصدر :

THE WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT REPORT, 1993, PP239.

(1) متوسط معدل نمو الناتج المحلي فى ليبيا المصدر :–

أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني 1970 – 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

الملحق رقم (2)

معدلات نمو الانتاج حسب القطاعات (متوسط معدل النمو السنوى)

في بعض الدول العربية 1970 - 1980ف

٪

القطر	الناتج المحلى الاجمالى		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	1980-1970	1991-1980	1980-1970	1991-1980	1980-1970	1991-1980	1980-1970	1991-1980	1980-1970	1991-1980
موريتانيا	1.3	1.4	1.0-	0.7	0.5	4.9	-	-	3.7	0.5
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	9.5	4.8	2.8	2.4	9.4	4.2	-	-	17.5	6.2
السودان	5.6	-	3.3	-	4.5	-	3.9	-	8.1	-
المغرب	5.6	4.2	1.1	6.3	6.5	3.0	-	4.2	7.0	4.2
الاردن	-	1.5-	-	8.1	-	0.2-	-	1.4	-	2.7-
سوريا	9.9	2.6	8.6	0.6-	9.0	6.8	-	-	11.1	1.6
تونس	6.3	3.7	4.1	3.1	6.8	2.9	10.3	6.2	6.7	4.3
الجزائر	4.6	3.0	7.3	5.0	3.8	1.8	7.6	3.3	5.0	3.6
السعودية	10.1	0.2-	5.3	14.0	10.2	2.9-	6.4	8.1	10.3	0.2-

تابع الملحق رقم (2)

معدلات نمو الانتاج حسب القطاعات (متوسط معدل النمو السنوي)

في بعض الدول العربية 1970 - 1980

القطر	الناتج المحلي الاجمالي		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	1980–1970	1991–1980	1980–1970	1991–1980	1980–1970	1991–1980	1980–1970	1991–1980	1980–1970	1991–1980
عمان	6.2	7.9	-	7.1	-	9.6	-	18.3	-	6.0
ليبيا	24.8	2.4-	-	17.4	-	4.8-	-	13.3	-	2.3
دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا	5.2	2.1	4.2	3.6	3.2	0.9	-	3.5	7.2	2.1
الدول المصدرة للنفط	5.0	1.3	3.2	3.6	3.3	0.5-	6.5	2.3	6.9	1.5
العالم	3.5	3.0	1.9	2.6	3.2	-	3.9	-	4.1	-

(1) لقد تم ابراز الصناعات التحويلية لأهميتها ، بينما تشتمل البيانات المتعلقة بقطاع الصناعة بيانات الصناعة التحويلية .

المصدر : المرجع السابق .

243 - 242 . (THE WPRLD BANK DEVELOPMENT REPORT)

الملحق رقم (3)

هيكل الانتاج في بعض الأقطار العربية

(1991 – 1970)

القطر	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)		الزراعة		الصناعة		الصناعات التحويلية (1)		الخدمات	
	1970	1991	1970	1991	1970	1970	1991	1970	1970	1991
موريتانيا	197	1030	29	22	38	31	5	-	32	47
اليمن	-	7524	-	22	-	26	-	9	-	52
مصر	6598	30265	29	18	28	30	-	-	42	52
السودان	1901	-	44	-	14	-	8	-	42	-
المغرب	3956	27652	20	19	27	31	16	18	53	50
الاردن	-	3524	-	7	-	26	-	13	-	67
سوريا	2140	17236	20	30	25	23	-	-	55	47
تونس	1244	11594	20	18	24	32	10	17	56	50
الجزائر	4541	32678	11	14	41	50	15	10	48	36
عمان	256	10236	16	4	77	52	0	4	7	44
السعودية	3866	108640	6	7	63	52	10	7	31	41
ليبيا(2)	4351	29378	2.6	5.4	72.2	53.4	1.7	7.5	25.1	41.2

تابع الملحق رقم (3)

هيكل الانتاج في بعض الأقطار العربية

(1991 – 1970)

القطر	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)		الزراعة		الصناعة		الصناعات التحويلية (1)		الخدمات	
	1970	1991	1970	1991	1970	1970	1991	1970	1970	1991
دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا	43980	413241	16	14	42	-	11	-	42	-
العالم	2792782	216391120	8	-	38	-	27	-	55	-

(1) تم ابراز قطاع الصناعة التحويلية لأهميته ، بينما يشتمل قطاع الصناعات البيانات المتعلقة بالصناعات التحويلية .

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق (بيانات جميع الدول عدا ليبيا) .

(2) امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 ـ1991، شهر الماء 1992 ،ص 13 ـ 16 .

الملحق رقم (4)

المؤشرات التعليمية لبعض الأقطار العربية

القطر	عددالاطباء لكل الف نسمة من السكان1988 -1992(1)	معدل الممرضات الى الاطباء 1988 - 1992(1)	عدد الاسرة بالمستشفيات لكل الف نسمة من السكان 1985 - 1990(1)	نسبة الاطفال اللذين تلقوا تطعيمات ممن اعمارهم اقل من سنة: الجرعة الثالثة (تيتانوس) 90 - 1991(1)	الحصبة 1990 - 1991(1)	معدل الوفيات الخام بين الاطفال (لكل 1000 الف من المواليد (1)
السودان	0.09	2.7	0.9	63	58	104
اليمن	0.18	2.9	0.9	62	57	183
مصر	0.77	1.2	1.9	86	89	56
المغرب	0.21	4.5	1.2	79	76	71
الاردن	1.54	0.3	1.9	92	85	34
سوريا	0.85	1.2	1.1	89	84	44
تونس	0.53	2.7	2.0	90	80	45
الجزائر	0.26	4.7	2.6	89	83	82
العراق	0.58	1.2	1.6	69	73	64
السعودية	1.52	1.5	2.7	94	90	81
ليبيا	1.04	2.9	4.1	62	59	82
الدول النامية(3)	0.78	0.9	2.0	80	79	106
العالم	1.34	1.4	3.6	80	79	96

(1) تشير البيانات إلى المؤشر المقابل الذي تم حسابه في سنة معينة غير محددة خلال الفترة المبينة .

(2) بيانات 1990 م .نفس مصدر الجدول السابق ، ص 201 ـ 209 .

(3) تصنيف ديموغرافي .

الملحق رقم (5)

المؤشرات التعليمية لبعض الأقطار العربية

البيان	الجزائر	مصر	العراق	الاردن	الكويت	ليبيا	المغرب	السعودية	السودان	سوريا	تونس	متوسط دول الشرق وشمال افريقيا
نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي من كل الفئات العمرية الى من هم فى سن الدراسة ٪	60	82	47	-	90	(2) 62	36	46	20	54	44	60
نسبة المتحقين من الاناث٪	53	71	37	-	87	(2) 57	30	39	17	45	39	51
نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي من كل الفئات العمرية الى اجمالي الاطفال ممن هم فى سن الدراسية ٪	95	98	96	-	100	(2) 96	68	76	49	108	115	97
نسبة الملتحقين من الذكور ٪	103	105	104	-	101	(2) 98	81	81	58	114	123	105
نسبة الملتحقين من الاناث٪	88	90	87	-	91	(2) 93	55	70	41	102	107	89
نسبة التلاميذ الى المدرسين (ابتدائي)	28	25	25	17	17	19	27	16	34	25	28	26
نسبة التلاميذ الى المدرسين(ثانوي)	17	22	23	17	13	12	15	14	22	19	-	21
نسبة التلاميذ الذين يواصلون حتى الرابع ٪	86	-	90	97	92	-	70	93	81	92	75	90
معدل الاعادة فى المرحلة الابتدائية نسبة الى اجمالي الداوسين ٪	7	3	19	5	5	-	15	10	0	7	20	11

تابع الملحق رقم (5)

المؤشرات التعليمية لبعض الأقطار العربية

البيان	الجزائر	مصر	العراق	الاردن	الكويت	ليبيا	المغرب	السعودية	السودان	سوريا	تونس	متوسط دول الشرق وشمال افريقيا
نسبة الامية (أعمار 15 سنة أو أكثر)	43	52	40	20	27	36	51	38	73	36	35	45
نسبة الامية بين الاناث (أعمار 15 سنة أو أكثر)	55	66	51	30	33	50	62	52	88	49	44	58

المصدر :

WORLD BANK, SOCIAL INDICATORS OF DEVELOPMENT, AWORLD BOOK, THE JOHNS HOPKINS UNIVERSTY PRESS, BALTIMORE AND LONDON, 1993, pp. 6-334 .

(1) البيانات تمثل احدث التقديرات المتاحة (1991).

(2) هذه المؤشرات غير متوفرة وقد طورت بمعرفة الباحث من واقع احصائيات التعليم لعام 91 ـ 1992 واحصائيات السكان فى ليبيا فى عام 1991 . وقد اعتمد تطوير نسبة الملتحقين بالتعليم الاساسي الفئة العمرية ، 6 ـ 15 وبالنسبة للملتحقين بالتعليم الثانوي (عام وتقني) اعتمدت الفئة العمرية 16 ـ 18 سنة ، استنادا على بيانات السـكان الواردة بالنتائج النهائية للتعداد العام للسكان فى ليبيا عام 1984 .

الملحق رقم (6)

بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقطار العربية

الترتيب الدولي وفقا لمستوى التنمية البشرية	متوسط عدد سنوات الدراسة (1990)	الرقم القياسي للتنمية البشرية (1)	نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية 1987 - 1988	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية 1988-1989
تنمية بشرية عالية :				
(45) الكويت	5.4	0.815	100.0	994.0
(47) قطر	5.6	0.802	-	99.0
تنمية بشرية متوسطة :				
(50) البحرين	3.4	0.790	100.0	98.0
(57) الامارات	5.1	0.740	90.0	91.0
(67) السعودية	3.7	0.687	97.0	93.0
(72) سورية	4.2	0.665	76.0	85.0
(74) ليبيا	3.4	0.659	100.0	-
(82) عمان	-	-	-	-
(85) العراق	4.8	0.589	89.0	75.0
(88) الاردن	5.0	0.586	97.0	-
(87) تونس	2.1	0.582	91.0	79.0
(89) لبنان	4.4	0.651	95.0	92.0
(95) الجزائر	2.6	0.533	90.0	79.0
تنمية بشرية منخفضة :				
(106) المغرب	2.8	0.429	74.0	50.0
(110) مصر	2.8	0.385	95.0	89.0
(130) اليمن	0.8	0.232	35.0	58.0
(145) السودان	0.8	0.157	51.0	36.0
(151) الصومال	0.2	0.088	28.0	14.0
الدول العربية	-	-	76.0	73.0

(1) رقم قياسي مركب من عدة مؤشرات من بينها ما يتعلق بالاحصائيات الحيوية والنواحي الصحية والتعليمية ، و المعيشية، والسياسية . المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد مرجع سبقت الاشارة اليه ملحق (2 /10) ص210 .

تقييم واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية

التجربة الليبية (70 – 1990)

تعقيب : د. صالح الأمين الأرباح *

بادئ ذي بدء أود أن أقر بحقيقة معينة وهي أنه من الصعوبة بمكان التعليق على ورقة يجد الانسان نفسه متفقا مع ما جاء فيها ، فالورقة غنية بالمعلومات من الناحيتين الكمية والنوعية عن مسار التنمية في ليبيا تتخللها آراء سديدة ضمن تحليل منطقي وسلس تمتعت بقراءته .

وبناء عليه فان ما ساقوم به في هذا التعقيب هو التركيز على جوانب معينة لقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا معتمدا على ما أورده الباحث في ثنايا ورقته القيمة.

استهل الكاتب تحليله باستعراض لمسيرة الخطط الاقتصادية التي نفذت في ليبيا موضحا الاستراتيجيات التي تم اعتمادها في خطط التنمية المتعاقبة وبين عناصرها الأساسية والتي أتفق مع الباحث في كونها أهدافاً عامة بل أنها فضفاضة وطموحة للغاية حيث إن الكثير منها لم يأخذ في الاعتبار ما يمكن تحقيقه وما لايمكن في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وفي اقتصاد صغير مكشوف مثل الاقتصاد الليبي .

إن اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تبقي على أساس واقعي تأخذ في الاعتبار مدى توفر الموارد المحلية وحجم الاقتصاد .

* استاذ علم الاقتصاد ـ كلية المحاسبة ـ جامعة الجبل الغربي ـ غريان ـ الجماهيرية .

عـزى البـاحث أسباب الانحراف بـين الأهـداف المخططـة والنتـائج المحققـة الى نوعين من المشاكل ، أولهما مرتبط بمجهودات التنمية وأهدافها .

وهنا أريد التنبيه الى مسألتين في غاية الأهمية :

ـ ارتفاع تكاليف مشاريع التنمية بشكل عام .

ـ وعدم مواكبة القطاعات الإنتاجية لنمو البنية التحتية (القاعدة الأساسية) .

إن تطوير البنيـة الأساسية عـادة يكـون لخدمـة القطاعـات الانتاجيـة الأساسـية كالزراعـة والصناعـة ، واقتصاديـا ينبغـي أن يتـم تطويرهـا بمـا يتـلاءم واحتياجـات هـذه القطاعات . الا أنه في ليبيا بالرغم مـن الاهتمـام الكبـير الـذي حظـى بـه قطاعـا الزراعـة والصناعة نجد أن مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي لاتواكب التوسـع السـريع في البنيـة الأساسية وفي الخدمات الاجتماعية .

أما بالنسبة للمجموعة الثانية من اسباب انحراف الاهـداف المخططـة عـن المحققـة فانى اريد أن اركز على مسألة في غاية الأهمية يعزى لها الكثير من العراقيل الـتي واجهـت عملية التنمية ، وهي سوء الادارة وما صاحبهـا مـن تـأخر في اتخـاذ القـرارات وتضاربهـا وازدواجية الجهات المعينة وغياب شبه كامل للتنسيق الضرورى بين مختلف الأنشـطة هـذا بالاضافة الى تمشى النظرة غير المكترثة وغير المبالية لدراسات الجدوى الاقتصادية . فالكثير من المشروعات لم تحظ بما تستحق من دراسات مسبقة لاتخاذ قرارات التنفيذ .

ان النمو الاقتصادي الذي تحقق في ليبيا يرجع فقط الى الجهود المحلية لانـه اعتمـد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية . فالتوسع في انتاج النفط والارتفاع السريع في اسـعاره خلال فترة السبعينيات كان ناتجا عن ظروف الأسواق العالمية . فالاقتصاد الليبي كمـا هـو معروف يتميز بكونه اقتصاداً آحاديا أى أنه يحصل على أغلب حاصلاته من النقد الاجنـبي

من مصدر واحد وهو صادرات النفط الخام . وأن أى تغير في سعره يكون له تأثير مباشر على عملية التنمية كما كان ذلك واضحا منذ منتصف الثمانينيات .

ان انخفاض الأهمية النسبية لقطاع النفط في هيكل الانتاج المحلي من حوالي 50٪ في سنة 1970م الى نحو 29٪ في سنة 1990م مقابل زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الأخرى لاتعود في مجملها الى تحسن أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل إن ذلك يرجع في جزء لابأس به الى تراجع مساهمة قطاع النفط ذاته في الناتج المحلي الاجمالي.

المشكلة التي واجهت التنمية تكمن في كيفية رفع الانتاجية والدخل في قطاعي الزراعة والصناعة . فبالرغم من الاستثمارات الضخمة والجهود الكبيرة التي بذلت لتنمية مختلف القطاعات ، غير أنه كما سبقت الاشارة اليه فان معدلات النمو المحققة أقل من المخططة بسبب عوامل عدة تعرض اليها الباحث في ثنايا ورقته .

فلا شك أن قطاع الصناعات التحويلية حقق تقدما ملموسا غير أنه لم يصل الى المستوى المنشود في الخطط المرسومة . فلقد تميزت الصناعة بارتفاع تكاليف الاستثمار فيها مصحوبة بانخفاض الكفاءة وخاصة في مدى استخدام الطاقات الانتاجية . وفي دراسة فرعية أجرتها الهيئة القومية للبحث العلمي ضمن دراسة شاملة حول الامن الغذائي اشارت الى أن هناك خمسة عشر مصنعا من مصانع الاغذية تعمل بطاقة انتاجية أقل من 50٪ خلال خمس سنوات متتالية (86 – 1990م) ومصنعين خلال اربع سنوات والمصنع الوحيد الذي يعمل بأكثر من طاقته الانتاجية هو مصنع السميد وذلك خلال سنة 89 م وسنة 1990م.

وبطبيعة الحال فان مثل هذه المشاكل تنعكس في انخفاض مردود هذه الاستثمارات وعليه فان التأكيد ينبغي أن ينصب حول زيادة معدلات انتاجية عناصر الانتاج والأخذ بمبدأ التكلفة والعائد عند اقرار المشروعات .

وعلى أى حال فـان النمـو الاقتصـادي خـلال العقديـن المـاضيين يرجـع بشـكل أساسى الى كثافة المدخلات (رأس المال والعمل) بدلا عن الكفاءة . فالطاقات الانتاجيـة المستغلة منخفضة وانتاجية جميـع عوامـل الانتـاج منخفضـة بالمقارنـة بالمسـتويات الدوليـة وذلك مقابل ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات الموظفة وفي تكاليف التشغيل .

ان محددات النمو في القطاع الزراعي جلية وتتمثل في نـدرة الميـاه وضعـف التربـة وقلة الخبرة . ومن الأمثلة على ذلك أن مسألة الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل هي مـن الأهداف التي لايمكن الوصـول اليهـا الا بتضحيـات جسيمة بمـوارد نـادرة يصعـب علـى الاقتصاد تعويضها . ان تكلفة انتاج القمح في ليبيا بلغت نحو 1350 دولاراً للطـن في حـين كان السعر العالمي حوالى 240 دولاراً للطن . ومن الامثلة العربية على ذلك تستخدم دولة الامارات نحو 75٪ من مياهها النادرة أصلا من أجل انتـاج بعـض الفواكـه والخضـراوات والتي لاتشكل الا نحو 1٪ من اجمالي انتاجها المحلي ، وكذلك تسـتنزف السـعودية الكثـير من مياهها الجوفية المحدودة من اجل انتاج قمح مرتفع التكلفة .

لعل من ابرز المعوقات الاخرى للتنمية نـدرة العنصـر البشـري المتميـز بالمهـارة في مجال الصناعة والزراعة الامر الذي حد مـن كفـاءة اسـتخدام عنـاصر الانتـاج الأخـرى . صحيح ان العمالة الاجنبية سدت النقص في العمالة الفنية الاجنبية ولكن يؤخـذ عليهـا أن الكثير منها غير مؤهل بشكل جيد لأداء الأعمال التي جلب من اجلها .

اسـتعرض الجـزء الثـاني مـن الورقـة مقارنـات جيـدة لبعـض مؤشـرات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية بين ليبيا وبعض الأقطار العربية . غير أننى قد اخـالف البـاحث في وضع ليبيا ضمن مجموعة السعودية والكويت والامارات العربية وقطر وذلك وفقا للمعيار النفطى . وأعتقد أنه أكثر ملاءمـة لـو وضعـت مـع الجزائـر والعـراق حيـث أن مسـاهمة

القطاعات الأخرى (غير النفط) في الناتج المحلي الاجمالي تدرجت من 50٪ في سنة 1972 الى نحو 71٪ في سنة 1990م.

اشارت الورقة الى أن متوسط دخل الفرد في ليبيا يحتل مرتبة متقدمة ، هذا صحيح اذا ما أخذنا الأرقام بشكلها الأصم وأغفلنا حقيقة الواقع المعاش وما اعترى دخل الفرد من انخفاض خطير نتيجة انهيار القوة الشرائية لوحدة النقد .

تشير الارقام الى أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا ارتفعت من 2.6٪ الى 5.4٪ فيما بين 70 – 1991م خلافا لما هي عليه في كثير من الدول العربية الأخرى . وكذلك مساهمة قطاع الصناعات التحويلية التي تطورت من 1,7٪ الى 7.5٪ في ذات الفترة ولكن الصورة ستكون أوضح لو ضمت المقارنة بعض المؤشرات المتعلقة بالانتاجية .

ان ما يطمح اليه المرء من عمليات التنمية هو الوصول الى مستوى مقبول من العيش ، حيث إن تحقيق رفاهية الانسان هي غاية التنمية . والنمو الذي تظهره بعض المؤشرات في مجال التنمية البشرية قد لايكون كافيا لتوضيح المستوى الحقيقي لما يتمتع به الأفراد من رعاية صحية على سبيل المثال . ان ما يهم الفرد هو توفر السلع التي يحتاجها سواء كانت منظورة أو غير منظورة بالجودة المناسبة ، وبالتكلفة المناسبة وفي المكان والزمان المناسبين . فالمؤشرات الرقمية تدل على أن ليبيا في مقدمة الدول العربية في مجال الخدمات الصحية من حيث عدد الأطباء والأسرة .... الخ الا أن واقع الحال لايتناسب وهذه المؤشرات ، فمستوى هذه الخدمات في اتجاه معاكس لها ، إذا المسألة لاتكمن فقط في توفر الامكانيات المادية والبشرية . وهذا يدعو الى تحليل ودراسة الأسباب الحقيقية لهذا القصور ومن ثم اقتراح الاجراءات العملية المناسبة . وياحبذا لو تصدت إحدى أوراق هذه الندوة لدراسة هذه المشكلة وبخاصة أن موضوع هذه الندوة يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

انتهت الورقة بخلاصة مركزة بينت واقع التنمية والمشاكل التي اعاقت تحقيق اهدافها موضحة أنه في ظل محدودية الموارد لن يتأتى تحقيق الكثير من المستهدفات الا من خلال الدفع بعملية التكامل الاقتصادي العربي ومن خلال اتباع أساليب وأنماط التنمية القابلة للاستمرار . والتي يعرفها البعض بأنها عملية تتميز بالاتساق بين استخدام الموارد والتقنية الحديثة وتوجيه الاستثمارات بما لايهدد التوازن الطبيعي للبيئة .

والذي اود ان اختتم به هذا التعقيب هو أنه بالرغم مما حققته التنمية من انجازات اقتصادية واجتماعية دفعت بمستوى معيشة الافراد الى مستوى عال ، وبخاصة خلال السبعينيات ومطلع الثمانينيات ، فان هدف بناء اقتصاد متنوع القاعدة الانتاجية لازال بعيدا، وعليه فان الاقتصاد الليبي لازال يقع في دائرة التخلف بشتى أبعاده ، والمشكلة الأساسية لازالت تكمن في كيفية إغلاق الفجوة بين الموارد والاستخدامات في فترة ما بعد النفط والتي هي قادمة لامحالة .

نأمل أن تكون تجربتنا في التنمية الاقتصادية خلال العقدين الماضيين والظروف الاقتصادية الناشئة عن تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية قد خلقت وعيا بمدى توفر الموارد وبضرورة استثمارها استثمارا رشيدا وكذلك أن تكون قد ولدت الوعي بالحاجة الى وضع وتحديد أهداف واقعية للتنمية منطلقة من استراتيجية أكثر ملاءمة مدعومة بسياسات محددة وواضحة .

المحور الثالث

استشراف مستقبل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجماهيرية
دروس الماضي وتحديات المستقبل

اعداد : د . صالح الميهوب *

الملخص

تسهم الورقة في اثارة النقاش والتحليل حول التجربة التنموية في الجماهيرية والدروس المستفادة خلال الثلاثين سنة الماضية ، من اجل تحديد استراتيجية وسياسات تنموية في المستقبل وقد تناولت في القسم الأول أهمية وتطور فكرة ومنهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، وتناقش في القسم الثاني الاقتصاد الليبي خلال الخمسينيات وتجربة ليبيا حين تم اكتشاف النفط وبدئ في تصديره في الستينيات. ويركز القسم الثالث على تقويم تجربة التنمية في الستينيات بايجابياتها وسلبياتها، ويشير القسم الرابع من الورقة الى مستقبل التنمية في الجماهيرية والى إبراز الملامح والخصائص التي سيكون عليها العالم في القرن الواحد والعشرين والتي ينبغي أخذها في الحسبان عند رسم وتحديد الاستراتيجيات التنموية المستقبلية ، وينوه بالتكامل الاقتصادي العربي البديل للتنمية القطرية المنعزلة .

أولا : أهمية وتطور فكرة التنمية في الدول النامية

احتل موضوع التنمية – ولازال يحتل – حيزا واسعا على الصعيدين النظري والعملي في أدبيات العلوم الاجتماعية المختلفة وخاصة الاقتصاد والاجتماع والسياسة ،

* استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الفاتح ـ طرابلس ـ الجماهيرية .

وفي السياسات والبرامج التطبيقية لأغلبية الدول وخاصة منها الدول النامية . وقد احتوت أدبيات التنمية على عدد كبير من النماذج الاقتصادية - أساسا - التي ترمي الى تحليل التطورات الاقتصادية والتنبؤ بما تؤدي اليها نتائجها في كثير من البلاد النامية . ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة من المساهمات النظرية في الاوساط الاقتصادية كان أغلبها من اقتصاديي البلدان الصناعية ، عاكسة في أغلب الأحيان، التجارب التاريخية للدول الصناعية نفسها ، وتحاول في بعض الاحيان وصف عملية التنمية (الاقتصادية) في البلاد النامية وفي مرحلة مبكرة بعد استقلالها السياسي (1). ثم اتسعت دائرة التنظير بمشاركة ومساهمة اقتصاديين من الدول النامية نفسها . وحيث أن سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على مقدرات الدول النامية تزداد قوة عن طريق ربط برامج التنمية وتكييفها لاستمرار التبعية الاقتصادية ،فان فكرة ومنهج التنمية المستقلة برزا كبديل لخطط ومناهج التنمية التقليدية التي تزيد من قبضة الدول الصناعية احكاما على موارد الدول النامية التي تسعى الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أجل الوصول الى نهج للتنمية المستقلة فقد عرفت عدة نماذج اقتصادية تهدف جميعها بوسائل متعددة الى الالتقاء عند هدف التنمية المستقلة . ويمكن الاشارة الى أو تحديد نموذجين عرفا في الأدب الاقتصادي كنماذج عامة بتفريعاتها المختلفة النموذج الاول يهدف الى خلق صناعة وطنية على اساس قاعدة وطنية ثابتة ورضية ، ويشمل هذا النموذج استراتيجية احلال الواردات ، استراتيجية تشجيع الصادرات ، واستراتيجيات الصناعات المصنعة . أما النموذج الثاني فيهدف الى خلق قاعدة اقتصادية عريضة للاستقلال الاقتصادي عبر ما يعرف بالاستراتيجية التنموية الذاتية أو المتمحورة حول نفسها أو الداخلية(2) . ويهدف هذا النموذج الى تحقيق تحرك متوازن للقطاعات الاقتصادية مع التأكيد على اشباع الحاجات الأساسية لعامة أفراد المجتمع . وقد عرف هذا النموذج بالتنمية الجديدة ، وأهم عناصر هذا النموذج أو هذه الاستراتيجية هي :

- الاهتمام باشباع الحاجات الأساسية المادية منها والمعنوية .

– خلق عملية تراكم ديناميكية ومستمرة لرأس المال لما تتطلبه من توثيق العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين الاقاليم الجغرافية المختلفة داخل البلاد وبين الارياف والمدن ، ويستتبع هذا التكامل الداخلي بسهولة حركة عناصر الانتاج والتحرك الاجتماعي واتساع السوق .

– بالاضافة الى أن من أهم عناصر هذا النموذج الثاني ابراز المحتوى الثقافي الوطني (أو القومي) لمفهوم التنمية ، وذلك بخلق تحرك ذاتي سياسي واجتماعي وثقافي يتماشى مع القيم السائدة والذاتية الثقافية للمجتمع (3).

لقد جاء نموذج التنمية الجديدة كرد فعل للمردود الهزيل الذي جاءت به النظريات التي سادت أدبيات التنمية الاقتصادية خلال فترة الخمسينيات والستينيات (4)، وجميعها لم تؤد ببرامج التنمية الاقتصادية الى نتائج تذكر مع بعض الاستثناءات القليلة . إن عملية التنمية في الأساس عملية تحول حضاري (5) يتسع ليشمل أسلوب الحياة وطريقة الانتاج وتوزيع العمل واستيعاب التقنية الجسيمة في عناصر الانتاج وكلها مظاهر لمجتمع عصري . والعصرنة هنا لابد أن تتسع دوائرها لتشمل المجتمع بأسره بمعنى أن تكون عصرنة متوازنة ومتناسقة ، بحيث لايكون هناك قطاع عصري وآخر تقليدي (متخلف) منعزل ، ولاتكون عصرنة لنشاط اقتصادي دون عصرنة المؤسسات السياسية والتركيبة الاجتماعية . قد تتخلف بعض القطاعات بعض الوقت ، لكن الفواصل الزمنية ينبغي أن تكون في أضيق الحدود ويجب الا يطول الوقت في عملية التحول والا تصبح الفرص متساوية بين عصرنة القطاع المتخلف وانتكاس القطاع العصري ، وهذا في رأينا يصح على كافة جوانب الحياة في المجتمع دون تمييز بين القطاعات الاقتصادية والقطاعات السياسية والاجتماعية والثقافية .

ان التنمية الجديدة تتسع لتشمل فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهو المطلب الذي نادت وتنادي به الدول النامية لتحييد الآثار السلبية والضارة للعلاقات الاقتصادية الدولية بوضعها الحالي على مردود السياسات الانمائية . لقد اتضح وتأكد الدور السلبي الذي يقوم به النظام الاقتصادي الدولي والذي وضعت أسسه وقواعده في غياب الدول النامية . لقد عملت الدول النامية من داخل مجموعة (77) على اعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي فيما عرف بحوار الشمال والجنوب . ان الدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد هي امتداد للتنمية المستقلة التي وجدت أن كثيرا من المعطيات الدولية في وضعها الحالي تعمل ضد الوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية والى توزيع عادل للدخل بين دول العالم والى تخصص متوازن للعمل . فاضعاف سيطرة وسلطات الشركات المتعددة الجنسيات ، وزيادة أسعار المواد الأولية وهي جل صادرات الدول النامية ، ونقل التقنية بطرق أسرع وشروط أفضل ، وفتح أسواق الدول الصناعية أمام منتوجات البلاد النامية ، واصلاح نظام النقد الدولي ، واعادة النظر في مؤسسات "بريتون وودز" تشكل أهم مطالب الدول النامية كعناصر جوهرية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

من هذا الاستعراض السريع يتضح أن التنمية المستقلة بمختلف الاستراتيجيات المقترحة تعني السيطرة على الموارد الوطنية وتسخيرها وتوجيهها لخلق نمو ديناميكي للاقتصاد الوطني ينتج عنه توازن داخلي وتوازن خارجي . ان التنمية المستقلة لاتعني نموذجا معينا ووحيدا يطبق في كل البلاد وفي كل الظروف ، كما لاتعني التنمية المستقلة الانغلاق والانعزال وسياسة الاكتفاء الذاتي .

ان تخصيص الموارد باكبر وأعظم كفاءة ممكنة لايعتمد على الاعتبارات الداخلية فقط ، وانما يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق الدولية لمنتوجات البلدان النامية ، وكمصدر

هام لوارداتها من رأس المال والمعرفة والتقنية . وهذا العنصر الخارجي يصبح أحد المعطيات الهامة في توجيه برامج التنمية .

وحيث أن الاعتماد البيني (التبادل) يعتبر مظهرا يعكس تشابك المصالح الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الدولي ، فان هدف التنمية المستقلة يجب الا يفهم على أنه انطواء وانعزال ، وانما هو بالدرجة الاولى الموازنة بين التيارات المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ومحاولة التكيف معها حتى يمكن حفظ توازن الاقتصاد الوطني في عالم يزداد فيه الاعتماد البيني يوما بعد يوم . انه يمكن تلطيف آثار هذا الاعتماد البيني ، ولكن لايمكن تجاهله . فأسواق العالم للتصدير والاستيراد ، والعلاقات النقدية والمالية العالمية ، وأسعار الصرف ، وتحركات اليد العاملة و رؤوس الاموال كلها معطيات هامة لايمكن تصور تنمية جادة ومفيدة دون أن تأخذها في الحسبان .

ثانيا : الاقتصاد الليبي خلال الخمسينيات : نموذج للعجز و الجمود و التخلف

في اوائل الخمسينيات ، عندما حصلت ليبيا على استقلالها عن طريق هيئة الامم المتحدة ، كانت تمثل احدى افقر بلدان العالم ، وأشدها تخلفا ، حيث أن البلاد ، في ذلك الوقت ، كانت تنعدم فيها الموارد البشرية والمالية والمؤسسات الضرورية واللازمة لقيام اقتصاد قابل للحياة والاستمرار ، وكان الاقتصاد الليبي بصورة عامة يتصف بالصفات التالية :(6)

1- الانخفاض الشديد في مستوى الدخل القومي ، وبالتالي في متوسط الدخل الفردي الذي قدر في عام 1952م بما لايزيد عن 40 دولاراً أمريكياً . وحتى هذا المستوى المنخفض من الدخل كان عرضة للتقلبات .

2- الانخفاض الشديد في المستوى الصحي لافراد الشعب ، حيث كان معدل الوفيات مرتفعا يصل الى 4.2٪ سنويا ، تاركا معدلا لزيادة السكان الطبيعية لايتعدى 1.1 ٪سنويا ، وقد كان المعدل المرتفع لوفيات الاطفال نتيجة للظروف المعيشية (الغذاء والكساء والسكن) السيئة جدا في المجتمع .

3- الانخفاض الشديد في المستوى التعليمي وسيطرة الأمية على نسبة كبيرة من الشعب . لقد اوضح التعداد العام للسكان لعام 1954م ، أن نسبة الامية بين المواطنين كانت 81.1٪ ، وعلى الرغم من زيادة عدد الطلاب المسجلين في المدارس بين عامي 1954م و 1964م ، فإن تعداد عام 1964م أظهر أن معدل الامية مازال مرتفعا حيث كان 73 ٪ ؛ و لم تتعد نسبة الطلاب الذين اكملوا المرحلة الابتدائية أو أعلى 5.2٪ من السكان في عام 1964م .

4- وجود قطاع صغير جدا من الاقتصاد النقدي في المجتمع ، والذي كان دليلا واضحا على تدني وانخفاض مستوى التنمية في البلاد . وقد كان هذا القطاع النقدي العصري الصغير في معظمه تحت سيطرة الجاليتين الايطالية واليهودية .

5- سيطرة العجز على الاقتصاد الوطني ، حيث كان الاقتصاد الليبي خلال الخمسينيات مثالا جيدا للاقتصاد العاجز Deficit Economy، فالاستهلاك اكبر من الانتاج ، والواردات أعلى من الصادرات ، والميزانية العامة وكذلك الميزانيات الفرعية أكبر من ايراداتها ، ويمتد هذا العجز الى أغلب المشروعات العامة . وكان تمويل هذا العجز يأتي عن طريق المساعدات الأجنبية سواء كانت ثنائية أم عن طريق برامج الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ومع زيادة عدد السكان وبداية انتشار التعليم ازدادت حدة هذا العجز وزادت بالتالي درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية .

هذه الحالة السيئة جدا للاقتصاد الليبي والتخلف الشديد الذي كان عليه المجتمع في بداية الخمسينيات جعلت الاستاذ بنجامين هيجنز Benjamin Higgins يقرر في تقرير

أعدته الأمم المتحدة حول ليبيا أن " فرصة ليبيا في التنمية الاقتصادية تماثل فرصة القطب المتجمد الشمالي "(7) .

ان ذلك التخلف الشديد والوضع القائم الذي كان عليه الاقتصاد الليبي في اوائل الخمسينيات انعكس بطبيعة الحال على مستوى معيشة أفراد المجتمع ، حيث عانى السكان من الفقر المدقع والجهل والأمراض الفتاكة وأصبح الثالوث البغيض للتخلف (الفقر والجهل والمرض) يشتد على كاهل ابناء الشعب .

ثالثا : الاقتصاد الليبي واكتشاف وانتاج وتصدير النفط

مرحلة الوفرة المالية والنمو السريع

لقد استمر الاقتصاد الليبي على حالة العجز والجمود حتى بداية التنقيب عن النفط في أوخر الخمسينيات . ومع ظهور الادلة على وجود النفط في الأرض العربية الليبية، بدأت معالم وسمات الاقتصاد الوطني تتغير ، وكذلك طموحات السكان . ولقد ترتب على صدور قانون النفط في النصف الأول من الخمسينيات ودخول شركات النفط الى البلاد للبحث والتنقيب ، أن زاد انفاق هذه الشركات ، وفتحت مجالات جديدة للعمل بأجور اعلى بكثير مما كانت توفره القطاعات التقلدية في هيكل الاقتصاد الوطني. وحدث تحول كبير على هذا الهيكل سواء من حيث اعادة توزيع السكان عن طريق الهجرة الى أماكن العمل الجديدة (وخاصة مدينتي طرابلس وبنغازي) أم من حيث الانهيار السريع للقطاعات التقليدية وخاصة قطاع الزراعة والرعي .

ان اكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات وبداية انتاجه وتصديره في اوائل الستينيات يعتبر حدثا بارزا ومميزا في تاريخ ليبيا الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن ذلك الحدث الهام سوف يؤثر على مستقبل ليبيا لفترات طويلة من الزمن ، ولكن يمكننا الاشارة هنا الى أثرين هامين برزا في الوقت المبكر وهما :

(1) لقد وفر النفط دخلا متزايدا مكن من بناء عملية تراكم داخلية لرأس المال .

(2) كان لدخول التقنية الحديثة والمتطورة عن طريق شركات النفط ، وفي أكثرالمناطق تخلفا ، نتيجة للتنقيب والاكتشاف والانتاج والتصدير ، آثار بالغة، حيث أدى الاحتكاك مع هذه التقنية المتطورة وثقافتها ، الى هز البنية الاجتماعية التقليدية ذات التوازن الراكد ، وهيأ الظروف لتحول اجتماعي سريع. إن تصدير أول شحنة من النفط الليبي الخام في شهر سبتمبر (الفاتح) عام 1961م، كانت علامة فاصلة وبداية عهد جديد في تاريخ الاقتصاد الليبي بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة . انه عهد الوفرة المالية والنمو السريع والتغير الاجتماعي الهائل مقارنة بالفترة السابقة التي اتسمت بالتخلف والعجز والركود الاجتماعي.

وقد بدأت العائدات النفطية تظهر بوضوح في عام 1964م حيث زادت هذه العائدات بمعدل 444.2٪ خلال الفترة 1958 – 1964م ؛ وبحلول عام 1970م أصبحت ليبيا رابع دولة في العالم في تصدير النفط الخام . ويوضح الجدول رقم (1) تطور قيمة العائدات النفطية و قد بدأت في الارتفاع بمعدلات متزايدة منذ بداية السبعينيات نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام لتصل الى أقصى حد لها في عام 1980م حيث بلغت حوالي (22,000) مليون دولار ، ثم بدأت بعد ذلك في الهبوط السريع منذ عام 1981م لتصل في عام 1986 الى حوالي 7,000 مليون دولار .

ان نمو العائدات النفطية منذ بداية السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات قد مكن الاقتصاد الوطني من استثمار مبالغ مالية متزايدة في مخططات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أدت الى ايجاد بنية أساسية لايستهان بها في مجالات التعليم والصحة والطرق والموانئ والمطارات والكهرباء ووسائل الاتصال وغيرها من المجالات ، بالاضافة الى زيادة الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي ، الامر الذي انعكس على مستوى معيشة ورفاهية المواطنين .

الجدول رقم (1)

تطور كمية الصادرات وقيمة العائدات النفطية خلال الفترة (1961–1986)

السنة	الصادرات النفطية (بملايين الدولارات)	قيمة العائدات النفطية (بملايين الدولارات)	حصيلة البرميل الواحد (في ليبيا) بالدولار	حصيلة البرميل الواحد (في OPEC بالدولار)
1961	6	3	0.50	0.70
1962	67	40	0.60	0.71
1963	167	108	0.65	0.75
1964	314	211	0.67	0.75
1965	443	351	0.79	0.76
1966	547	523	0.96	0.77
1967	621	625	1.01	0.80
1968	945	1,002	1.06	0.83
1969	1,120	1,175	1.05	0.84
1970	1,209	1,351	1,12	0.94
1971	1,003	1,674	1.67	1,27
1972	812	1,563	1.93	1,45
1973	794	2.223	2,80	2,63
1974	544	6.000	11.03	9.65
1975	522	5.100	9,77	10.5
1976	660	7.500	11,36	11.00
1977	742	8,850	11.93	11.43
1978	693	8,600	12.41	11.24
1979	730	16,300	23.33	–
1980	622	23,000	35.37	–
1983	–	12,00	–	–
1986	–	7,00	–	–

المصدر : Petroleum Economist, Opec Oil Report (1979)

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط،برنامج التعبئة الشاملة،الاطار العام للتحول الاقتصادي والاجتماعي (1991–2000)

طرابلس : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، التمور (اكتوبر) ، 1989، ص 198 ، الجدول رقم (12) .

ان زيادة مداخيل النفط ادت الى تصاعد المبالغ المنفقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت ميزانيات التنمية منذ عام 1970م وحتى عام 1985م حوالي 60 مليار دولار للخطط الثلاث اي الخطة الثلاثية 73 – 1975م، وخطتي التحول 1976–1980 و 1981–1985م (الجدول رقم 2). وهذه المبالغ الضخمة التي أنفقت لاتمثل كل الانفاق العام (الحكومي) ، حيث هناك أيضا الميزانية الادارية والتي تضخمت هي الأخرى نظرا لسيطرة القطاع العام على كافة أنواع النشاط الاقتصادي . ولما كانت مرونة الانتاج المحلي محدودة جدا في المجالين الصناعي والزراعي ، فان أخطار التضخم كانت شبحا مخيفا، وقد أدت معدلات التضخم العالمية خلال السبعينات الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة سواء أكانت سلعا انتاجية أم استهلاكية . وقد عوضت مشكلة مرونة الانتاج الوطني بزيادة الواردات لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد ، فقد ارتفعت معدلات الاستهلاك العام وكذلك الاستهلاك الخاص ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة (الجدول رقم3) حيث زاد الاستهلاك العام في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نتيجة لتطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكى (الجماهيري) الجديد.

كذلك فقد زادت معدلات تكوين رأس المال (الجدول رقم 4) على الرغم من زيادة الاستهلاك ،وتم تحويل مبالغ ضخمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن زيادة انتاج النفط وارتفاع اسعاره رفعت الدخل القومي الى معدلات كبيرة مما مكن من زيادة الاستهلاك والاستثمار معا دون عناء .

تقويم تجربة التنمية في الجماهيرية : النتائج والصعوبات والدروس المستفادة

على الرغم من زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وتطور مستوى معيشة الافراد بشكل واضح عن طريق توفير الخدمات التعليمية والصحية والاسكان والكهرباء وزيادة الانفاق على مشروعات البنية الاساسية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، فإن الاهداف الاستراتيجية التي اشتملت عليها خطط التنمية حتى الآن لاتزال بعيدة التحقيق .

الجدول رقم (2)

الانفاق الانمائي لميزانيات التحول

خلال الفترة 1970–1984م (بالمليون دينار)

القطاع	1970 – 1984م	الأهمية النسبية (٪)
الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي	3745.2	18.2
الصناعات الخفيفة	1643.8	8.0
الصناعات الثقيلة	1900.8	9.3
النفط واسغلال الغاز	668.2	3.3
الكهرباء	2136.7	10.5
التعليم والتربية	1334.1	6.5
الاعلام والثقافة	211.3	1.0
القوى العاملة	110.1	0.5
الصحة	650.9	3.2
الضمان الاجتماعي	73.6	0.4
الاسكان	2265.5	11.1
المرافق	2033.7	9.9
المواصلات والنقل البحري	2990.9	14.6
الرياضة الجماهيرية	126.9	0.6
الاقتصاد	513.2	2.5
التخطيط	54.3	0.3
المجموع	**20459.2**	**100.0**

* **ملاحظة هامة :** قدرت مصروفات عام 1984 بنحو 1871 مليون دينار وذلك بنسبة 89٪ من المخصصات المخططة وهي 2110 مليون دينار .

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (طرابلس ، الجماهيرية) .

ان هدف الاكتفاء الذاتي يصعب فهمه في ضوء الامكانيات البشرية وغير البشرية المتيسرة للتنمية في الجماهيرية ، وحتى عندما نفسره التفسير الاقرب الى الفهم وهو الاعتماد على الذات والتكيف المقبول مع الظروف الدولية وليس المعنى المطلق لهذا المفهوم – أي الانفصال عن العالم الخارجي – يظل هدفا ليس من السهولة تحقيقه . ان الاقتصاد

العربي الليبي اقتصاد صغير مفتوح ، ودرجة انفتاحه يمكن قياسها بمقارنة التجارة الخارجية (الصادرات + الورادات) بالدخل القومي (الجدول رقم 5) .

الجدول رقم (3)

الاستهلاك العام (الحكومي) والاستهلاك الخاص كنسبة مئوية من اجمالي الدخل القومي خلال الفترة 1963–1981م

الاستهلاك السنة	1963	1965	1970	1971	1972	1973	1974
الاستهلاك العام	13.8	12.3	17.1	20.1	20.5	21.3	22.3
الاستهلاك الخاص	-	32.8	26.6	25.7	27.0	27.9	25.5

الاستهلاك السنة	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الاستهلاك العام	27.6	24.1	24.0	30.2	25.6	22.1	26.4
الاستهلاك الخاص	31.6	27.2	25.9	29.7	24.2	20.6	25.9

المصدر : الأمم المتحدة ، مصرف المعلومات ؛ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الملحق الاحصائي ، 1984 (نيويورك : الامم المتحدة ، 1984) ، ومصرف ليبيا الركزي ، النشرة الاقتصادية (طرابلس : ادارة البحوث والاحصاء).

الجدول رقم (4)

اجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من مجموع الانفاق القومي خلال الفترة 1963–1981م (اجمالي الاستثمار القومي)

1963	1965	1970	1971	1972	1973	1974
32.6	31.1	19.6	19.5	26.4	31.2	26.4

(بالدولار الجاري)

1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
30.5	24.0	24.3	27.7	25.0	22.3	33.8

المصدر : المرجع السابق .

الجدول رقم (5)

التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) كنسبة من الدخل القومي

لبعض السنوات خلال الفترة 1965-1983 (بملايين الدولارات الجارية)

السنة	الناتج القومي	الصادرات	الواردات	مجموع الصادرات والواردات	التجارة الخارجية
1965	1401	790	320	1110	80
1970	3618	2357	554	2911	80.5
1975	12768	6834	3452	10286	80
1980	38961	21910	6777	28687	74
1981	25800	14755	7594	22349	88
1982	24830	13212	8305	21517	88
1983	20893	10499	7370	17869	85

المصدر : المرجع السابق .

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي لم تنخفض عن 80 بالمائة في المتوسط سنويا وهي نسبة مرتفعة جدا لاتظهر بهذه الحدة الا في بعض الاقتصايات النفطية المشابهة . ان هذه الدرجة المرتفعة للانفتاح تظهر مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على معاملاته التجارية الدولية سواء أكان مصدرا أم مستوردا .

ان الصادرات النفطية كنفط خام في الأساس وبعض المنتجات البتروكيماوية تشكل مجموع الصادرات وستبقى كذلك لسنوات قادمة ، ومن هنا فان مصدر الدخل القومي الرئيسى سيظل مرتبطا بتدفق الصادرات من النفط وسوف تستمر كمية النفط المصدرة وأسعاره المرتكز الحقيقي في التطور الاقتصادي في ليبيا . ولايقل الأمر أهمية بالنسبة للواردات سواء أكان الطلب بغرض الاستثمار أم بهدف الاستهلاك ، فإن الاستيراد من الخارج سيظل العنصر المحرك والفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن ضمن الأهداف الاستراتيجية في خطط التنمية التي نفذت منذ اوائل السبعينيات هدف ولوج ميدان التصنيع . لقد اندفعت الثورة متبنية سياسة انمائية تستهدف نهضة صناعية كبيرة وتحولت الصناعة شعارا للتطور الاقتصادي والحضاري ، وانشئت عام 1970م المؤسسة الوطنية للتصنيع لدراسة المشروعات الصناعية وتنفيذها ، وقد زاد

عدد المشروعات الصناعية التي تشرف عليها المؤسسة من عشرة مشروعات الى واحد وتسعين مشروعا خلال عقد السبعينيات ، ثم انشئت وزارة (أمانة) للصناعات الخفيفة الى جانب وزارة (أمانة) للصناعات الثقيلة . ويظهر الارتباط الوثيق بين الصناعة والتنمية الاقتصادية في تطور مخصصات هذا القطاع في خطط التنمية التي وضعت ونفذت بعد قيام الثورة .

ففي خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الأولى (1976–1980) زاد الاستثمار في قطاع الصناعة الى 19٪ انفاق الخطة، ثم ارتفع في الخطة الثانية (1981–1985) الى 21.5 ٪ . ويجب ملاحظة أن هذه النسب هي من أصل أنفاق استثماري ضخم أصبح ممكنا بفضل تزايد العائدات النفطية . واذا ما نظرنا الى التوزيع الجغرافي لمراكز الصناعات الجديدة ، نجدها تتركز بصورة عامة في المناطق الساحلية حيث القرب من الاسواق الأوربية وحيث تتوافر الطاقة وكذلك تتوافر مياه البحر للتبريد ، بالإضافة الى الاشارة الى الكثافة السكانية للبلاد ، وأن كان هذا العنصر الأخير لاينطبق على الصناعات البتروكيماوية نظرا لتمركزها في منطقتى البريقة ورأس لانوف . ويقع مركب الحديد والصلب في مصراتة والمركب الكيماوي قريبا من الحدود التونسية في أبي كماش ، ووزعت صناعة الاسمنت وبعض الصناعات الخفيفة الأخرى مثل الغلال والاعلاف على المراكز السكانية لخدمتها .

وهذا التوزيع الجغرافي يعكس خيارات لا ترتبط كثيرا بتكاليف الانتاج سواء في توافر المواد الأولية أم في توافر اليد العاملة ، وما يصاحب ذلك من الانفاقات الضرورية التي تصاحب انشاء مراكز سكانية جديدة مما يرفع من التكلفة الاجتماعية لها . وقد اتجهت خطط التنمية الى تطوير الصناعات المصنعة كقاعدة لنهضة صناعية شاملة تعتمد ، وتستند الى هذه الصناعات الأساسية الكبيرة . وتشتمل الصناعات المصنعة في الجماهيرية على مجمع الحديد والصلب ، ومصانع البتروكيماويات ، والكيماويات ، وصناعة الأمنيوم، وصناعة الاسمنت ، وبعض الصناعات الهندسية . وأغلب هذه الصناعات سوف

تنتج مدخلات لصناعات أخرى مكملة لها وهذا هو المقصود بالصناعات المصنعة . إن هذه الصناعات حديثة العهد جدا ، وقد يمر وقت من الزمن قبل أن يؤثر انتاجها نظرا لأن فترة حضانتها طويلة . على الرغم من أن بعضا منها قد بدأ في الانتاج الفعلي وبخاصة الصناعات البتروكيماوية . وخلال الخطة الخمسية 1981-1986 نمت بعض الصناعات الهندسية التي تعتمد على التجميع لبعض السلع المعمرة لامداد السوق المحلي ، ولزيادة القيمة المضافة تدريجيا من أجل ايجاد قاعدة صناعية تكون مكملة للصناعات الثقيلة .

ان النموذج التنموي الذي انحازت اليه التجربة الليبية هو نموذج الصناعات المصنعة ، ابتداء بالتصنيع الثقيل وخلق تنمية صناعية متمحورة حول نفسها . وهذا الخيار في بلد صغير الحجم وصغير الاقتصاد ومفتوح قد لايكون رشيدا ولا واقعيا . وكذلك فان هذا النموذج للتنمية يتناقص مع أحد الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية في الجماهيرية وهو هدف تنويع الاقتصاد وانهاء الاعتماد على النفط كمصدر للعملة الصعبة وتمويل التجارة الخارجية وبرامج التنمية الداخلية . وذلك أن هذا الخيار التنموي ينطوي على مأزق كبير وهو زيادة الواردات والاعتماد المتزايد على صادرات النفط لمواجهة الزيادة الكبيرة في الخلل في ميزان المدفوعات . وحيث أن السوق المحلي محدود جدا ، فان نجاح هذه الصناعات الخفيفة منها والثقيلة سيظل مرتبطا بقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية . وهذا يعني أن هدف تنويع الصادرات للاقلال من الاعتماد على النفط يصبح هدفا مكملا لهدف التصنيع .

ان موضع الاستفسار والتساؤل هو في الجودة والكفاءة الانتاجية التي تعمل على تخفيض تكاليف الانتاج الى المستوى الذي تستطيع معه هذه الصناعات الاستمرار والمنافسة في الأسواق العالمية . إن أخذ هذه العوامل في الحسبان قد يساعد على أن تقرب برامج التنمية الصناعية في الجماهيرية من أهدافها .

لقد ازداد الأمر تعقيدا في السنوات الأخيرة ، حيث هبطت كمية الصادرات النفطية وانخفض السعر العالمي للنفط ، مما سوف يحد من عائدات النفط ، وما يترتب على

ذلك من ضغط كبير في النفقات وتوزيع هذه الموارد المالية المتناقصة والمتذبذبة على أوجه الانفاق المتعددة . وقد يترتب على ذلك تأخير تنفيذ بعض المشروعات الهامة الى فترات قادمة أو توقف تنفيذها ، لذلك فان مستقبل التنمية في الجماهيرية يواجه صعوبات جمة وربما مخاطر لايستهان بها قد تهدد مصير التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي سعت اليه خطط وبرامج التنمية .

والهدف الاستراتيجي الثالث الذي تبنته خطط التنمية في الجماهيرية هو في زيادة مشاركة ومساهمة الليبيين في برامج التنمية ورفع قدرة وكفاءة العامل أو المنتج الليبي من الناحية الفنية ولازالت نسبة مشاركة الليبيين في سوق العمل منخفضة لاتتعدى (25 ٪) بالمائة ، كما أن التدريب والاعداد المهني لايزال متواضعا . إن النقص في الخبرة يعتبر نقصا مؤقتا ، حيث أن نسبة الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات تتعدى 1/3 عدد السكان (الجدول 6) اذ وصل مجموع عدد الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات (1,225000) في العام الدراسي 85-86 طالب وطالبة ، كما أن نسبة الطالبات في ارتفاع مستمر مما سيوسع في قاعدة اليد العاملة بين أفراد النسب . وكذلك فقد تمت اعادة النظر في البنية الدراسية مؤخرا وذلك بانشاء المزيد من المدارس الثانوية المهنية والتخصص المهني بعد المرحلة الاعدادية ، الأمر الذي سيعمل على زيادة عرض اليد العاملة الفنية المؤهلة .

ان قضية مشاركة المواطنين الليبيين في تنفيذ برامج التنمية قضية أساسية وجوهرية يجب توجيه المزيد من الجهود لها ؛ خاصة وأن برامج التنمية تركز الآن على المشروعات الانتاجية سواء في القطاع الزراعي أم في القطاع الصناعي . ان مشاركة اليد العاملة الأجنبية في بناء الطرق والمدارس والمستشفيات والمساكن والموانئ والمطارات ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من مشروعات البنية الأساسية قد يكون مقبولا بل وقد يكون الاعتماد على اليد الأجنبية كليا في مثل هذه المشروعات . ولكن ليس طبيعيا ولا مقبولا أن تعتمد المشروعات الانتاجية على اليد العاملة الأجنبية . ذلك لأن التنمية هي من أجل

الشعب وبه ؛ ولا يمكن أن يكون بناء مشروع انتاجي دون مشاركة الأفراد الذين سوف يقطفون ثماره الابناء فوقيا ومظهريا أقرب الى الجسم الملفوظ والغريب . ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي في جوهرها تطور حضاري لايمكن أن يقوم على فراغ ولا يمكن أن يفرض لمجرد توفير الظروف المواتية له . وانما يجب أن يكون هناك تحرك ذاتي منظم في مواجهة التحدي الذي تفرضه ظروف التخلف والجمود . ان المشاركة الشعبية على أوسع نطاق ليست ضرورية للتنمية فقط ، بل هي التنمية ذاتها .

الجدول رقم (6)

عدد الطلاب والطالبات في مراحل التعليم المختلفة

خلال العامين الدراسيين 1983–1984و 1985–1986م

مراحل التعليم	العام الدراسي 1983–1984			العام الدراسي 1985–1986		
	بنون	بنات	المجموع	بنون	بنات	المجموع
التعليم الاساسي	541 494	468924	1,010418	547401	489 045	1,036
الثانوي عام	44261	23998	68259	46808	38862	85 670
الثانوى الفني	15064	6017	29916	20815	23093	26503
معاهد المعلمين	9499	20417	29916	11640	23093	34733
التعليم الجامعي والعالي	29125	10486	39611	29457	11530	40987

المصدر : المرجع السابق ، اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد : النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية خلال السنوات 1970 - 1990 ، (طرابلس : اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، النوار (فبراير) ، 1991م الجدول رقم (15) ، ص .54.

تجربة التنمية في الجماهيرية : الدروس المستفادة

ان تجربة الجماهيرية التنموية قد حققت نتائج ايجابية لا يستهان بها فيما يتعلق برفع مستوى معيشة أفراد الشعب خلال الثلاثين سنة الماضية . لقد ارتفع مستوى الدخل الفردي ارتفاعا هائلا بالمقارنة بما كان عليه في الخمسينيات وأوائل الستينيات ، كذلك

فقد ارتفع مستوى الاستهلاك وتوفرت للمواطنين الخدمات الصحية والتعليمية على مستوى عال ، بالاضافة الى توفر التيار الكهربائي لكل أسرة ، واقامة الآف الكيلومترات من الطرق المعبدة الحديثة ومئات الآلاف من الوحدات السكنية العصرية ، وزاد عدد الطلاب والطالبات بشكل مذهل حتى أصبح يتعدى ثلث السكان . كما حدثت زيادة ملحوظة في كل من الانتاجين الزراعي والصناعي وخاصة في العشر سنوات الأخيرة .

لقد أمكن تحقيق كل ذلك بفضل الاستثمارات الضخمة كنتيجة لتوفر الموارد النفطية وارتفاع أسعار النفط الخام وخاصة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات ؛ في أطار خطط للتحول بدأ تطبيقها منذ اوئل السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات .

ولكن رغم المجهودات المتواصلة والاصرار على تغيير تركيبة الاقتصاد العربي الليبي من اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على النفط الى اقتصاد متنوع تلعب فيه الصناعة والزراعة الدور الاساسي ، فان هذين القطاعين الانتاجيين لا يزالان يساهمان بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث لم تتعد مساهمة قطاع الزراعة 5.5٪ في عام 1990 بينما تساهم الصناعة بحوالي 7.5٪ فقط .

ان تجربة الجماهيرية في التنمية ـ وهي شبيهة الى حد كبير بتجربة الكثيرين من البلدان النفطية يمكن أن نستخلص منها بعض الدروس الهامة والتي يمكن الاستفادة فيها برأينا الآتي :

1- ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية موضوع متشابك يتعدى الارتفاع في متوسط الدخل ومعدلات الاستهلاك والاستثمار وغيرها من العناصر القابلة للقياس الكمي . انها بالاضافة الى هذه العناصر تشمل بالضرورة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، بالاضافة الى السلوك والدوافع والانضباطية وغيرها من العناصر التي يصعب قياسها كميا . ان عملية التنمية كما ذكرنا في الصفحات السابقة هي في جوهرها عملية تحول حضاري يتسع بالاضافة الى ارتفاع

الدخل- فيشمل أسلوب الحياة وتوزيع العمل وزيادة الانتاجية وطرق الانتاج والادارة والتنظيم واستيعاب التقدم التقني المتجسد في عناصر الانتاج والشعور بأهمية الوقت وانماط السلوك المنحازة للتقدم والانضباطية والنظام ، والشعور الوطني والقومي وغيرها كثير . هذه جميعها مظاهر لمجتمع عصري متقدم، تشمل المجتمع بأسره .

2- ان معدلات النمو في الدخل القومي ليست بالضرورة مؤشرا لمعجزة اقتصادية في البلدان المنتجة للنفط بصورة عامة ، وانما هي في الواقع استهلاك لرأس مال وطني قابل للنضوب والنفاد ، ومعدلات المعيشة المرتفعة والتي تحققت في اغلب هذه البلاد هي ظاهرة مرتبطة بالدرجة الأولى بالمحقق في أسعار النفط واستنزاف هذا المصدر الفاني . لقد قدم السيد ستوفر نموذجا للحسابات القومية الاقتصادية لمادة أولية قابلة للنفاد ، حيث يعتمد الدخل القومي على تعريف جديد ينطوى على فكرة استاتيكية (ثانية) حيث تخفض الريع بالمحقق من اجمالي الدخل القومي وذلك للوصول الى الدخل الفعلي أو الدخل ذي الاستمرارية الممكنة ، وجانب ديناميكي (متحرك) يأخذ في الحسبان آثار المضاعف أو المكرر ((Muetipeier)) الناتج عن حقن الاقتصاد بالريع المحقق (8). ويصل ستوفر في تطبيق هذه الفرضية الى أن اعادة النظر في الدخل القومي للبدان النفطية سوف تظهر الدخل القومي الفعلي مفصولا عن استهلاك رأس المال القومي (الوطني) المتوافر في شكل طبقات جيولوجية .

ومن بين الأقطار التي طبقت عليها الحسابات القومية المفترضة تكون السعودية هي أقرب هذه الاقطار الى الجماهيرية ، اذ أن التشابه في المعطيات الرئيسية (الاقتصادية) كبير . وقد قدر أن الدخل القومي للسعودية يصل الى حوالي 20 بالمائة فقط من الأرقام المعلنة ، أو ما عرف باسم الدخل الخالي من الريع ، حيث يصل الريع المحقق أو استهلاك رأس المال القومي ، والآثار الثانوية

لانفاق هذا الريع الى حوالي 80 بالمائة من الأرقام المعلنة للدخل القومي ، وهذا ينسحب بالتالي على معدلات النمو المحققة .

ولقد اتبعت الجماهيرية سياسة اقتصادية خاصة بالنسبة لانتاج النفط، حيث تم تخفيض الانتاج وخاصة خلال الفترة من أوائل السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات (انظر الجدول رقم 1) وذلك بقصد المحافظة على اطالة عمر الثروة النفطية ، كما اتجهت خطط التنمية المتعاقبة - كما سبقت الاشارة - الى محاولة تنويع الانتاج والتخفيف من الاعتماد على النفط كمصدر للعملات الخارجية وزيادة الانتاج الداخلي لمواجهة الطلب المحلي المتزايد . ولكن رغم هذه الجهود، فان الصادرات النفطية لازالت تشكل حوالي 98٪من اجمالي قيمة الصادرات .

3- ان صغر حجم الاقتصاد العربي الليبي جعل قدرته على استيعاب الايرادات النفطية المتزايدة وخاصة خلال الفترة من منتصف السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات ، مخفضة ومحدودة ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الكثير من المشروعات الصناعية والزراعية التي تم تنفيذها ضمن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن القدرة الاستعابية لاي اقتصاد على استثمار مبالغ مالية متزايدة بكفاءة وانتاجية يعتمد بالدرجة الأولى على مدى توفر بعض العناصر الأخرى الى حيث الموارد المالية . ومن أهم هذه العناصر المساعدة يمكن الاشارة الى الخبرة الادارية والقوى العاملة المدربة والفنية ، مكونات البنية الأساسية مثل الطرق والمواني ووسائل الاتصال المختلفة وغيرها ، المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك فان عملية تحويل البنية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع سيتطلب بالضرورة وجود قيادة سياسية قوية ومنحازة الى التقدم والتنمية.

ان قدرة الاقتصاد الليبي على استثمار الموارد المالية قد تحسنت - بدون شك- منذ السبعينيات نظرا لتوفر قاعدة أساسية ، واستجلاب العمالة والخبرات الأجنبية، وتصميم واصرار القيادة السياسية على الانتقال بالمجتمع الليبي إلى وضع

التقدم والتنمية المستمرة . ولكن يتعين بذل المزيد من الجهد للاعتماد على العمالة الوطنية بالدرجة الأولى ، وخلق وتنمية الخبرات الادارية الفعالة ، وتطوير وتحديث المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لتصبح أكثر قدرة على استنباط وتعميق طرق وسلوكيات ودوافع جديدة تساعد في تحول المجتمع الى مجتمع عصري ديناميكي .

4- لقد أثبتت تجربة التنمية في الدول النامية – ومنها الجماهيرية – أن عنصرى الادارة والصيانة جوهريان في تحديد انتاجية المشروعات المختلفة ومسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة . ان الكثير من التقارير الاقتصادية للامم المتحدة والمتعلقة بتقويم خطط وبرامج التنمية في الدول النامية ، تشير بوضوح الى أن عدم التركيز الكافي على هذين العنصرين يعد من أهم الأسباب في تدني مردود التنمية في أغلب تلك الدول . ان غياب الادارة الجيدة والكفؤة وعدم الاهتمام بعنصر الصيانة يعتبر من ضمن العوامل التي تؤدي الى انخفاض انتاجية الكثير من المشروعات أو لأن الادارة عنصر جوهري في عملية التنمية واستمرارها وتشمل الادارة الجيدة والفعالة التخطيط السليم والواقعي ، وتقسيم العمل والانضباطية ، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، والاستغلال الأمثل للوقت والجهود ، مما يؤدي حتما الى زيادة الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد المتوفرة وتخفيض التكاليف ، ان خلق كوادر ادارية كفؤة وقادرة على ادارة وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية المختلفة يساعد على الاسراع في تحويل المجتمع المتخلف والراكد الى مجتمع متقدم ديناميكي يعمل على زيادة انتاجية عناصر الانتاج وبالتالي زيادة مساهمتها في العملية التنموية .

كذلك الأمر ، فان الاهتمام بالصيانة بأنواعها المختلفة يعمل على المحافظة على رأس المال الوطني واطالة عمره ومن ثم زيادة مساهمته في انتاجية برامج ومشروعات التنمية ، ويوفر للمجتمع مبالغ طائلة ووقتا ثمينا ومجهودا مثمرا .

وعلى العكس ، فـان اهمـال عنصـر الصيانـة يـؤدي الى تعطيـل أو توقـف جـزء لايستهان به من رأس المـال الوطـني ويسـتنزف مـوارد المجتمـع الماليـة ويـؤدي في الكثير من الاحيـان الى انخفـاض الطاقـة الانتاجيـة للمصـانع والمشـروعات أو الى توقفها تماما .

5- ان التجربـة التنمويـة في الـدول الناميـة النفطيـة - ومـن ضمنهـا الجماهيريـة- أوضحـت بـروز ظـاهرة اقتصاديـة واضحـة المعـالم وهـي ظـاهرة نمـو وتعـاظم الاستهلاك وخاصة فيما يتعلق باستهلاك الكثير من السلع الترفيهية والكماليـة الى جانب السـلع الغذائيـة والضروريـة . ان الوصـول الى مسـتوى اسـتهلاك مرتفـع والمحافظة عليه يعتبر هدفا أساسيا للنشاط الاقتصادي في اي مجمع من المجتمعـات، وتهدف خطط التنمية في الجماهيرية ، ضمـن مـا تهـدف اليـه ، الى الوصـول الى هذا الهدف الاقتصادي المرغوب . غير أن معدلات الاستهلاك المرتفعة نسبيا الـتي تحققت في المجتمع الليبي وتطورت مع انتاج وتصدير النفط ، وخاصـة منـذ بدايـة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات ، كانت في الواقع ، نتيجة مباشـرة لزيـادة عائدات النفط ، و لم تكن بسبب نمو القطاعـات الانتاجيـة في الاقتصـاد الوطـني. ان مستويات الاستهلاك التي يمكن المحافظة عليها وتنميتهـا هـي تلـك المستويات التي تكون نتاجا لعملية تنميـة ذاتيـة ومسـتمرة تعتمـد علـى نمـو وتطويـر المـوارد الانتاجية والقطاعات الانتاجية الأساسية للاقتصاد الوطـني ، وليـس علـى الوفـرة المالية (الغني) الطارئة والمؤقتة والمعتمدة على ثروة طبيعيـة قابلـة للنضـوب خـلال فترة زمنية معينة .

ان هذه الحقيقة الاقتصادية الهامـة يجـب أن تكـون واضحـة لافـراد المجتمـع العربي الليبي حتى تكون قراراتهم فيما سيتعلق بهذا المورد الطبيعى قرارات رشيدة تعمل على الاستغلال الأمثل لهذه الثروة النفطية بما يخدم رفع مستوى معيشتهم في المسـتقبل والا تسيطر عليهم النظرة الى الحاضر فقط .

رابعا : مستقبل التنمية في الجماهيرية

" التكامل الاقتصادي العربي هو الحل "

قد يكون من المفيد – في رأينا – قبل مناقشة مستقبل التنمية في الجماهيرية أن نشير الى أبرز الملامح والخصائص التي يتصف بها العالم من حولنا في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين والتي ستتأكد وتترسخ مع بداية القرن الحادي والعشرين . ان معرفة وتحليل وفهم هذه الخصائص ضرورى وهام عند مناقشة وتحديد السياسات والاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية بصورة عامة ووطننا العربي بصفة خاصة، وذلك نظرا لزيادة ونمو الترابط وتشابك العلاقات بين قارات وبلدان العالم المختلفة بفضل التقدم الهائل في وسائل الاتصال ونمو العلاقات الاقتصادية والثقافية .

ان القراءة الدقيقة والفاحصة للعلاقات الاقتصادية والسياسية في العالم الذي من حولنا ، ودراسة وتحليل تشابك المصالح الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الدولي يوفر للدول النامية قدراً أكبر من حرية القرار التنموي والموازنة بين التيارات المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ومحاولة التكيف معها حتى يمكن المحافظة على توازن الاقتصاد الوطني في عالم يزداد فيه الاعتماد البيني يوما بعد يوم . انه يمكن ويجب تلطيف هذا الاعتماد البيني، ولكن لايمكن تجاهله .

ومن أهم الملامح والاتجاهات التي يتصف بها العالم اليوم يمكن الاشارة الى الآتي :

1- التقدم التكنولوجى (التقني) الهائل في كافة المجالات وخاصة في وسائل الاتصال المختلفة والمعدات والآلات ونظم المعلومات وغيرها من شئون الحياة المتعددة .

2- التكتلات الاقتصادية العملاقة في الدول الصناعية المتقدمة مثل السوق الاوربية المشتركة، منظمة (اتفاقية) أمريكا الشمالية للتجارة الحرة ، الى جانب الاقتصاديات الضخمة مثل اليابان والصين وغيرها .ان فرصة وقدرة الدول ذات

الاقتصاديات الصغيرة (القزمية) في النمو الاقتصادي والاجتماعي في خضم هذه التكتلات والاقتصاديات العملاقة تكون ضئيلة – وقد تكون معدومة انه عالم الأقوياء ولا مجال فيه للاقتصاديات الضعيفة.

3- التضخم الكبير والمتزايد لسكان العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين والذي يتركز جله في الدول النامية الفقيرة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، الأمر الذي يستلزم من هذه الدول مضاعفة جهودها التنموية المستقبلية ومواجهة تحديات حقيقية .

4- الاستعمال المفرط – وأقل الاستنزاف – للموارد الطبيعية وما ينتج عن ذلك من نقص متزايد في المستقبل في مواجهة تلبية حاجيات السكان من السلع الزراعية والصناعية والخدمات الضرورية من التعليم والصحة وغيرها .

5- التدهور المتسارع للبيئة والمحيط كنتيجة للاستعمال المفرط وغير المنظم لهذا المحيط والآثار السيئة لهذا التدهور البيئي على الصحة والحياة البحرية والمناخ .

6- تزايد الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وتزايد الاغنياء غنى والفقراء فقرا على رغم الاستنزاف المتسارع للموارد الطبيعية بالدول النامية. ان معدلات التبادل بين المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية والسلع المصنعة التي تحتكر تصديرها الدول المتقدمة تسير سنويا لمصلحة الدول المتقدمة وضد الدول النامية . ان توزيع ثمار التجارة الدولية يميل بشكل متحيز لمصلحة الدول الصناعية ويزيد من المصاعب التي تواجهها الدول النامية حتى في المحافظة على مستوى معيشة سكانها المنخفض أصلا.

7- المديونية الثقيلة التي تئن تحت وطأتها الدول النامية وتمتص أغلب أو كل حصيلتها من العملات الصعبة مما جعل برامج التنمية في الكثير من هذه الدول تتعثر أو تتوقف .

8- الشعور بالاحباط في الدول النامية من النتائج المخيبة للآمال لمجهودات التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية والاحساس بتسارع التردي في المستقبل المنظور .

9- انتشار وتزايد الصراعات والمشاكل السياسية في العديد من الدول النامية ، مما يهدد ليس فقط مستقبل التنمية في هذه البلدان ، وانما استقلالها السياسي واستقرارها الاجتماعي وهما من الشروط الضرورية لنجاح برامج التنمية .

10- استمرار ظاهرة هجرة العقول من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة وما تمثله من نزيف مستمر للخبرات والكفاءات العالية ، والى التسرب المعاكس للتقنية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة . ولا شك أن لهذا الموضوع انعكاسات خطيرة على عملية التنمية في الدول المتقدمة.

في ظل هذه المعطيات وغيرها التي تطبع العالم من حولنا ، فان الكلام عن المستقبل للتنمية الحقيقية والمستمرة في الامد الطويل في بلد صغير الحجم والامكانيات مثل الجماهيرية يبدو أقرب الى التمنى منه الى الواقعية . وهذا ينطبق على كل الأقطار العربية ولو بدرجات متفاوتة . وعلى الرغم من حدوث بعض التنمية (وعلى الأصح تطوير) في بعض جوانب الحياة في المجتمعات العربية عبر العقود الثلاثة أو الاربعة الماضية، وبخاصة في الأقطار العربية النفطية وخاصة بعد تصحيح أسعار النفط في منتصف السبعينيات ، الا ان الواقع الذي يعانية الوطن العربي في أواخر القرن العشرين يتمحور ، ربما بأقوى مما كان عليه في منتصفه ، حول تاءات ثلاثة : التجزئة والتخلف والتبعية ، مما جعل الأمل الذي ابتعد قليلا بعد نيل الاستقلال يبدو الآن وكانه لم يكن الاسرابا ، حيث راح الوطن العربي يتعاطى " الانفتاح الاقتصادي على الغرب المصنع بجرعات متزايدة ترتب عليها اندماج متعاظم في النظام الراسمالي العالمي من موقع تابع ومستغل عبر آليات متعددة تسري في أدق خلايا الكيان العربي (9) . ان العنصر الأكثر الحاحاً في الشعور بعبء الواقع العربي الراهن يتصل بالخوف مما يمكن أن يحمله المستقبل القريب . فبسبب تدهور

سوق (أسعار) النفط العالمي وما يتبعه من نقص في العائدات النفطية ، بالإضافة الى ارث السنوات الأخيرة من ديون وانماط استهلاكية ، واعتماد مفرط على الخارج وخاصة في مجال الغذاء ، فانه من غير المتوقع - فيظل الظروف الراهنة والتنمية المنعزلة والقطرية - أن يحمل المستقبل المنظور نقلة نوعية الى الأمام في مضمار التنمية .

ان الحل في ظل هذه الظروف وفي مواجهة الصعوبات التي أشرنا اليها عند مناقشة وتقويم تجربة الجماهيرية في التنمية يكمن - بالإضافة الى اشتراطات أخرى سنذكرها لاحقا - في التكامل الاقتصادي الاقليمي ، وبتعبير أدق ان الحل هو التكامل الاقتصادي العربي . ان التكامل الاقتصادي العربي لم يعد هدفا سياسيا ولا ضرورة عسكرية واستراتيجية فقط ، وانما هو قبل كل ذلك ، طريق ومنهج لفعالية ونجاح برامج وخطط الانماء الاقتصادي والاجتماعي والحضاري .لقد رفعت الثورة الليبية منذ اللحظات الأولى لقيامها شعار الوحدة العربية ، وكانت هناك محاولات متعددة للوصول الى صيغة للوحدة العربية ، وتبلورت هذه المحاولات في عدد من الاتفاقيات مع عدد من الاقطار العربية ، آخرها وأهمها في الوقت الحاضر اتحاد دول المغرب العربي . الا ان الجانب الاقتصادي لانجاز الوحدة العربية يجب ان يعطي أهمية أكبر ودوراً أعمق . ولعله من ضمن نقاط الضعف في خطط التنمية المتعددة التي نفذت في ليبيا ـ وفي غيرها من الاقطار العربية ـ عدم أخذ جانب التكامل الاقتصادي العربي في الحسبان .

ويجب الاشارة هنا الى التغير المهم الذي طرأ في العلاقات الاقتصادية الخارجية للجماهيرية : حيث زاد التبادل التجاري مع دول العالم الثالث ؛ كذلك فان هيكل التجارة الخارجية قد طرأ عليه تحول كبير وخاصة خلال السبعينيات ، اذ زاد الاستيراد من البلدان النامية لبعض المواد الغذائية وكذلك بعض السلع الصناعية ، كما زاد تصدير النفط الى الدول النامية . وهذا التطور أو التحول كان تعبيرا عن ارادة الجماهيرية في تطوير

علاقاتها بمصادر الانتاج والارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة . وهذه المحاولات لتنويع التجارة الخارجية اتخذت شكل اتفاقيات ثنائية مع مجموعة من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية سابقا ، بعضها كان اتفاقيات مقايضة للنفط مقابل سلع استهلاكية وانتاجية . وقد مس هذا التحول العلاقات التجارية والمالية والنقدية مع بعض الاقطار العربية ولكنها كانت تفتقد عنصر الثبات والاستمرارية .

كذلك فقد ساهمت وتساهم الجماهيرية في معظم المؤسسات الاقتصادية العربية وهي مرتبطة بكافة المعاهدات و الاتفاقيات الاقتصادية العربية ، كما تساهم في ما يسمى بالقطاع العربي المشترك و المتمثل في عدد من الشركات و المشروعات الانتاجية التي تشتغل على نطاق الاقتصاد العربي ككل .

ان الوطن العربي غني بموارده البشرية والطبيعية ، ويمثل موقفاً استراتيجيا بين ثلاث قارات ، وقد وفر توفرالنفط فرصة تاريخية ــ قد لاتتكرر ــ للنهضة الاقتصادية والاجتماعية يجب عدم التفريط فيها . وقد يكون من الضروري الآن التوجه الى الوحدة العربية بمفهوم الوحدة الوظيفية . ان عزل الرفاهية ومكوناتها عن التيارات السياسية يشكل قاعدة ثابتة للتكامل الاقتصادي الوظيفي .

وتزخر الساحة العربية بالمؤسسات الوحدوية والاقليمية ، كما تتسع قرارات المسؤولين العرب لتشمل كل جوانب الحياة العربية . ولكن للأسف ، لا الوحدة السياسية ولا التكامل الاقتصادي حققا حتى الآن شيئا يذكر .

ان العرب ليسوا في حاجة الى المزيد من الاتفاقيات والمؤسسات ، ولكنهم في أمس الحاجة الى تنفيذ جزء ولو بسيط مما يتم الاتفاق عليه على كل المستويات السياسية والفنية . ان مجهودات التنمية المنعزلة (على المستوى القطري) أو المرتبط بالمراكز الصناعية للدول الصناعية المتقدمة اثبتت تجربة الثلاثين سنة الماضية أنها تنمية هشة ومعرضة للانتكاس والتردي ، فضلا عن أن طريقها أطول ونتائجها غير مضمونة .

ان التنمية الحقيقية والمستمرة والتي تكون نتائجها مضمونة لايمكن تحقيقها الافي نطاق تكامل اقتصادي عربي ، ولا خروج من هذه الدائرة المفرغة الافي اطار وحدة اقتصادية عربية حقيقية . ان الوصول الى الوحدة الاقتصادية العربية يتطلب السير على طريق طويل وشاق ويستلزم وجود ارادة سياسية قوية وواعية وعمل منظم ودؤوب ومشاركة جماهيرية فعالة . انه فعل اجتماعي ثقافي سياسي عميق ، وهو يمثل التحدي التاريخي الأكبر الذي يواجهه الوطن العربي . ان البدايات الصحيحة حتى وان كانت متواضعة ستكون مفيدة دون شك . فلتكن البداية بالتعاون والتنسيق وصولا الى التكامل وانتهاء بالوحدة الاقتصادية العربية .

ولكن غياب هذا المنهج للتنمية على مستوى الوطن العربي لايمنع من السعي فيها، فان برامج وخطط التنمية القطرية ستكون البديل رغم أنه الاضعف . وفي ظل التنمية القطرية فان مجموعة من التوصيات أو الشروط يمكن الاشارة اليها فيما يتعلق باستراتيجية . أن يستمر النفط أكبر فترة زمنية ممكنة .

1 - أن تكون سياسة استيراد وتصدير النفط وفق استراتيجية اقتصادية حكيمة تتمشى مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعمل على أن يستمر النفط أكبر فترة زمنية ممكنة .

2 - أن يتم استخدام العائدات النفطية بالدرجة الأولى من أجل بناء اقتصاد متين وذلك بتنمية وتطوير العنصر البشري علميا وتقنيا ، وكذلك بناء القطاعات الانتاجية الأسياسية (الزراعة والصناعة) والتركيز على تصنيع النفط والغاز الطبيعي في الصناعات النفطية والبتروكيماوية والتي تكون لليبيا فيها ميزة نسبية، الأمر الذي يساهم ويساعد في بناء اقتصاد قوي للنمو والاستمرارية في غياب النفط .

3 ـ ان ذلك يستلزم بـالضرورة زيـادة ذلـك الجـزء مـن النـاتج القومـي الـذي يوجـه للاستثمار ، وأن يكون الجزء الموجه للاستهلاك معقولا وغير مبالغ فيه . ان هـذا يعني أن سياسة الضغط على الاستهلاك وخاصة فيمـا يتعلـق بالسـلع الكماليـة في الوقت الحاضر وفي المدى القصـير تحقيـق الازدهـار وزيـادة معـدلات الاسـتهلاك وتطوره في المدى الطويل .

4 ـ العمل على ايجاد الـبرامج والسياسـات الـتي تدفـع بـالعرب الليبيـين الى المشـاركة الفعالة والمنتجة في عملية التنمية وخاصـة في القطاعـات الانتاجيـة ، الأمـر الـذي يتطلب تطوير وتنمية المؤسسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة ودفعهـا الى مزيد من الديناميكيـة الامـر الـذي يـترجم واقعيـا في السـلوك الحضـاري المنظـم، والانضباطية وزيادة الانتاجيـة والابـداع والشـعور بالمسئولية الوطنيـة والقوميـة، وهي جميعها مكونات أسياسية وضرورية لمجتمع عصري متحضر قابل على النمـو الحقيقي والمستمر .

الهوامش :

-1 M . R . To daro, Economic Development of the Third world, 2 nded . (New york, London : Longman , 1981) , and I . M . D . Little , Economic development Theory : Policy and International Relations (new york, London : Basic Books Inc ., 1982

-2 C . A . Michalet Le de fi du de velopment independent (paris : les editions Rache - viqnes, 1983) , pp. 22-30 .

3 ـ جلال أمين "التراث والتنمية العربية " ، المستقبل العربي ، الســـنة السابعة ، العدد 72 (شباط (فبراير) ، 1985) ص4 ـ 22 .

4 ـ من أهم النظريات التي اشتهرت وسادت في تلك الفترة نظرية التنمية بعرض غير محدود من العمل ، أنظر في هذا المجال :

W . A Lewis , Development planninq (london : Allen and unwin, 1968) . and : W . A . Lewis , "Economic Development with Unlimited Supply of Labour, " in : Aqrawala and Sinqh, The Economics of under develop - ment (oxford : Oxford university Press, 1958) ; A . O . Hirschman , The Strateqy of Economic Development (New Hoven , Conn : Yale University press 1985)

في موضوع التنميةغير ا لمتوازنة

وفي موضوع التنمية المتوازنــة (رودان Rodan) ومراحل النمو الاقتصادي (روستو Rostow) وغيرها مما تحفل به كتب التنمية الاقتصادية .

أنظر : Agrawala and Sinqh , Ibid . , PP . 154 - 245

5 ـ أنور عبد الملك ، " تنمية أم نهضة حضارية " ، المستقبل العربي ، السنة الاولى ، العدد 3 (ايلول/ سبتمر 1978)، ص 6 ـ 11 .

6 ـ لمزيد من التفصيل والتحليل لوضع الاقتصاد الليبي خلال الخمسينات أنظر :

S . H . Elmaihub , Public Investment in a capital - Surplus Country : The Case of Libya , Unpublished Ph . D Dissertation , Colorado State University , Fort Collins , Colorad , Spring , 1977 .

Benjamin higgins, The Economic and Social Development of Libya (New york : United Nations , 1953) , p . 4

- 8 T . R . Stauffer , Accounting for "Westing" Assets Measurement for oil and Minerol Exportinq States, Series on . 25 (Vienna : OPEC Fund , 1984) .

9 ـ نادر فرجاني ، مقدمة ، التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، كانون الثاني/ يناير ، 1987) .

التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية
دروس الماضي وتحديات المستقبل

تعقيب : د. نوري بريون*

لاشك أن الاقتصاد وان كان علما يدرس لحاله فانه لصيق بعلم الاجتماع، والنظام الرأسمالي هو الذي فصله عن علم الاجتماع ليتمكن من تحديد معالمه في توفير السعادة للانسان التي تنبثق عن كمية استهلاكه من السلع والخدمات . والسؤال المحير:هل توجد سعادة بدون توفر تلك السلع والخدمات في حياة الانسان ؟ نعم لاتوجد سعادة بدون توافرها ، كذلك لاتوجد السعادة مع الظروف الاجتماعية المضطربة المشحونة بالظلم والحقد والاجرام ومع الاضطرابات النفسية داخل الفرد وداخل الاسرة حتى ولو توفرت تلك الطيبات من السلع والخدمات .

وعليه اذا كان الهدف من التنمية هو السعادة فان التنمية لابد أن تكون في اطارها المتكامل اقتصاديا واجتماعيا . وفي رأيي اذا لم يتوفر مستوى معين كحد ادنى من التنمية الاقتصادية فيصعب على علماء الاجتماع أن يضعوا خطة للتنمية الاجتماعية الناجحة. لهذا بدا محاضرنا عنوان المحاضرة بالتنمية الاجتماعية ، لانهما معا يوصلان الى الرفاه الاقتصادي والسعادة .

الا أنه قدم كلمة (الاجتماعية) عن (الاقتصادية) ليكون بحثه اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا ، أو لان النتيجة الاجتماعية أكمل واعم من التنمية الاقتصادية .

---

* مستشار اقتصادي بمصرف ليبيا المركزي ـ طرابلس ـ الجماهيرية .

واذا كان البحث يخلو جزئيا من التحليل الاقتصادي فانه دسم وزاخر بالسياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها ومرعاتها والاخذ بها . وبها وجهات نظر كثيرة تثير النقاش والمجادلة ، وهذا هو ما يهدف المحاضر اليه طبقا لاول تعبير له : بأن هذه الورقة تهدف بالدرجة الاولى الى اثارة النقاش والتحليل العمليين .

نعم أن الاقتصاد الليبي في الخمسينيات قد سيطر عليه العجز حيث يوجد في ميزانية الدولة ويوجد العجز في ميزان المدفوعات وتم تمويل هذا العجز من المصادر الاجنبية على حساب الحرية والاستقلال . ويوجد العجز في المدرسين وفي العمالة الماهرة وفي توفير السكن المناسب ويوجد العجز في عدد الاطباء وعدد المستشفيات والعلل الكثيرة. في اجسام المواطنين ، وهناك عجز في الغذاء حتى أن الفيتامينات وبعض المصبرات الغذائية توزع في المدراس وبطون الطلبة مقعرة من شدة الجوع .

ولكن بعد اكتشاف النفط وتصديره توفرت الاموال الكثيرة حتى بلغ الانفاق على التنمية الزراعيه (4545 مليون دينار) خلال الفترة (70 ــ 1990) بينما كانت نسبة مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي قد بلغت كمتوسط نحو (5.5 ٪) في السنوات الثلاث الاخيرة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمار في الزراعة . وبلغ الانفاق الاستثماري الفعلي على الصناعة في ليبيا نحو (4557 مليون) دينار خلال نفس الفترة. ورغم الاستثمار الهائل في الصناعة فان مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي قد بلغت نحو(7.5 ٪) في عام 1991م مقابل (7.8 ٪) في عام 1990م . اذن رغم ضخامة الانفاق على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال العقدين الاخيرين فان ليبيا لازالت تعتمد بالدرجة الاولى على ايرادات النفط بالنقد الاجنبي التي تساوي نحو (98 ٪) من ايرادات الجماهيرية بالنقد الاجنبي .و لم تستطع الجماهيرية ان تخلق مصادر اخرى للدخل مثل الزراعة والصناعة والخدمات الابنسبة ضعيفة .

واذا توقف ضخ النفط فان الصناعة ستتوقف هي الاخرى لانها تعتمد بدرجة كبيرة على مستلزماتها والمواد الخام من الخارج .

اذ بلغت قيمة الانتاج الصناعي نحو (667 مليون) دينار في عام 1991 في حين بلغت قيمة مستلزمات التشغيل للصناعة في نفس السنة نحو (472 مليون) دينار ، بنسبة (71 ٪) من قيمة الانتاج .

واذا راجعنا أنفسنا في السنوات الاخيرة نجد أن الاقتصاد الليبي اصبح يتسم بالعجز مرة أخرى ولو أنه أقل وطأة من الماضي فميزانية الدولة تمارس العجز بمقدار (1520 مليون) دينار في عام 1986م .

ثم بدأ في الانخفاض الى أن وصل (191 مليون) دينار في عام (91 ــ 1992 م). ولكن التمويل هذه المرة كان بضغط على صرف المصرف الركزي فزاد الدين العام وزاد التضخم فانخفض متوسط دخل الفرد في قوته الشرائية .

وميزان المدفوعات هو الآخر قد سجل عجزا بلغ متوسطه (488.1 مليون) دينار سنويا خلال الفترة (87 ـ 1989) مقابل فائض بلغ متوسطه نحو (232.8 مليون) دينار سنويا خلال الفترة (90 ـ 1992)بسبب زيادة قيودات الرقابة على النقد ، وعدم استيراد السلع ذات الطلب الشديد عليها . وقد تم تمويل هذا العجز بتخفيض احتياطياتنا من النقد الاجنبي الذي سبق تراكمه من ايرادات النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات .

لاشك أن النتائج الاقتصادية البسيطة والضعيفة أمام الاستثمار الهائل الذي قامت به الدولة يرجع الى عدم توفير الكفاءات الادارية وعدم استغلال الموجود منها بكفاءة جيدة .

يوجـد العجـز في المـواد الغذائيـة فنسـتورد السـلع التموينيـة ولكنـه مـن الناحيـة الاستهلاكية يكاد الشعب الليبي ان يكون هو البلد الاول الذي يحظى بـالرقم القياسـي في مقدار السعرات الحرارية من متوسط غذائه اليومـي ، نعـم لاتـوزع المصـبرات الغذائيـة في المدارس ، بل ترمي الفضلات الغذائية في أكياس القمامة .

واذا زرت المدارس تلاحظ ان بطـون الطلبـة أصبحـت محدبـة مـن شـدة الشـبع. ويوجد العجز في عدد الاطبـاء وحتـى الممرضـين والممرضـات ويوجـد عجـز في الادوات الطبية . وحتى في الكفاءة العلاجية الامر الذي ادى الى أن يزداد عدد المعالجين في الخـارج حتى بلغت تحويلات العلاج نحو (32.5 مليون) دينار في عـام 1991م مقـابل (19.5 مليـون) دينار في عام 1990 الا أنه مع تشديد الرقابة على النقد انخفضت هـذه التحويـلات الى (17 مليون) دينار في عام 1992م و (12.4 مليون) دينار في الاحد عشر شـهرا مـن عـام 1993م. يوجد عجز في الوحدات السكنية حتى إن الاحساس بها أصبح أشد من قبل .

وللاسف أن كثيراً من الاموال والتوسع في المشاريع غير ذات الجدوى الاقتصادية لم يخلق من القوة العاملة الليبية قوة تشغيل بالكامل ولكنها تتمتع بالبطالـة المقنعـة وتعتمـد على العمالة الوافدة ، وتكونت في البلاد قوة استهلاكية كبيرة بسبب توفر الدخـل وعـدم المساهمة الفعالة في الانتاج ، وتكونت طبقة طموحة ترغب الاثراء بسرعة وعلى حسـاب الدولة .

كل هذه المشاكل هي دروس الماضي ويجب العمل على ازالتها وهذه المشاكل قد ولدت أمراضا اجتماعية فيجب علاجها والبدء في التنمية الاجتماعية حتى نتعلم :

- كيف يكون السلوك الاستهلاكي الامثل ؟

- ماهي اساسيات السلوك الاجتماعي الامثل ؟

- العمل على ترسيخ قواعد التربية والتعليم ؟

اذن لابد أن يرسي رجل علم الاجتماع هذه القواعد وينميها في المجتمع وذلك لكي لاينمو المجتمع ماديا فقط فيصبح هذا النمو غير المتوازن مع التنمية الاجتماعية مشوها لسلوكه الاجتماعي بين أعضاء المجتمع بشكل عام وبين أقرانه وأقاربه بشكل خاص .

أما بالنسبة لمستقبل التنمية في الجماهيرية فهو مرهون بتعلم دروس الماضي ، وعدم تكرار الاخطاء ، والاعتماد على العلم في التخطيط والتنفيذ هو التكامل الاقتصادي العربي كما جاء في البحث .

وهنا تجدر الملاحظة أنه بعد دراسة جميع تجارب الوحدة بين قطرين أو اكثر من البلدان العربية نجد أن التنافر يأتي من اختلاف المستوى الاقتصادي من جهة ومن اختلاف المعتقدات السياسية من جهة أخرى .

لذلك فان تنمية التكامل الاقتصادي العربي بالشكل الذي يفيد الجميع وفي صالح الجميع سيكون طريقا ممهدا للوحدة العربية الشاملة .

ولدى ملاحظة اخيرة بأن البحث رغم غزارته بالافكار فانة مصاب بالتخلف الاحصائي ، بمعنى أن الاحصاءات الواردة ليست حديثة ولكنها تتعلق بالسبعينيات واول الثمانينيات ، الا أن هذا التخلف يرجع معظمه الى قصور أجهزة التخطيط في الجماهيرية وعدم اهتمامها بجمع الاحصاءات وتوفيرها في مطبوعة واحدة . اذن كيف ننادي بوضع خطة علمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غياب الاحصاءات التي تعكس البعد الحقيقي للتخطيط العلمي .

التنمية في الجماهيرية : آفاق المستقبل

اعداد : د . ميلود المهذبي*

الملخص

تطرح هذه الورقة في بدايتها أهمية الدراسات المستقبلية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ترجع ندرة هذه الدراسات الى غياب مؤسسات متخصصة في مجال اعداد البحوث والدراسات الاستشرافية ويرتبط ذلك بقضية اخرى وهي غياب منهجية البحث العلمي المستقبلي في المؤسسات العلمية ذات العلاقة بدراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث إن اغلب الدراسات هي عن معالجات وصفية ونقدية للحاضر دونما محاولة للتنبؤ .

وفي القسم الثاني من هذه الورقة يعرض الباحث المعطيات الاقتصادية للمجتمع الليبي في الثمانينيات التي توجب اعادة النظر في خطط الانفاق وطرق استثمار الموارد مشيراً إلى أسباب استيراد نماذج للتنمية ويدعو الى انتهاج تنمية مغايرة وغير منغلقة على النتاج العالمي ومعتمدة على الذات .

1 ـ ندرة الدراسات المستقبلية

ان المعضلة الأساسية في المجتمعات النفطية تكمن – في تقديرنا – في أن فائض الثروة قد عطل ، أو أجل (ولو الى حين) ، النظر الى المستقبل ، بشكل يكاد يصير مأساويا . فلم تجر التهيئة النفسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية . لتعويض ما

* مدير مركز أبحاث ودراسات البحر الابيض المتوسط ـ طرابلس ـ الجماهيرية .

يمكن أن يقود اليه العجز الذي يطال الاحتياطات المتراكمة من القوة الشرائية الـتي سببتها مبيعات هذه الثروة .

ورغم تردد لغة الخطاب التنموي فيما يتعلق بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط ، في الكثير من الدول النفطية العربية ، ومنها الجماهيرية ، فـان الدراسـات المستقبلية المرتبطـة بمسالة التنمية ، تظل قليلة جدا ، بل لانعتقد بأننا نكون مبالغين اذا ما أفدنا : بأنهـا تكـاد تكون معدومة .

ان اطلالة سريعة ، ومتفحصـة ، لمجمـوع النتـاج الفكـري ، فيمـا يتعلـق بدراسة مستقبل خطة التنمية ، والذي ظهر على ساحة الواقع العملي في مذكرات الأمانـات الـتي تعرض على الدورات المتعاقبة للمؤتمرات الشعبية الأساسية ، تظهر بمـا لايـدع أدنـى مجـال للشك ، في أنها كانت تخلو من أي بعد مستقبلي .

كما أن الدراسات المصاحبة لبرامج تنفيذ الخطـط التنمويـة المتعـددة لاتقـدم فيهـا التوقعات المستقبلية لتلك الخطط ، سواء من الأجهزة الـتي تقـوم علـى التنفيـذ مباشـرة أو حتى من تلك الأجهزة التي تقوم باعداد التصور للخطة المراد تنفيذها .

ان جل المؤسسات التنموية القائمة ، هي مؤسسات تعيش (في رأينـا) بعـداً زمنيـاً واحداً ، وهو الحاضر ، ودورها يتسم بأنه وصفي تحليلي ، أو احصائي رقمي ، أو كمـي توثيقي ، دون مـحاولات السعي الى دراسة المقاربـات ، والنتـائج ، واعـداد التوقعـات ، وذلك من خلال نظرة تكاملية ، لكافة أوجه الخطط التنموية .

وإذا كان هناك البعض من الدراسات التي حـاولت أن تمتـد في المستقبل الى فـترة زمنية قصيرة ، أو متوسطة المدى ، فانها تتناول عـادة جانبـا واحـدا مـن جوانـب التنميـة الشاملة ، وهذا يشكل نقصا واضحا فيمـا يتعلـق بعلـم المستقبليات . فهـو علـم بطبيعتـه تكاملي النظرة ، يسعى الى استشراف المستجدات من خلال ربط الوسائل المعرفية المتاحة، والانطلاق بها لتلافي ما قد يحدث لهذه البرامج مجتمعة .

ولعل ندرة الدراسات المستقبلية في الجماهيرية تعود - في رأينا - الى غياب مؤسسات متخصصة في مجال اعداد البحوث والدراسات الاستشرافية . وان كانت الندرة، قد لاتعني بالضرورة الانعدام ، فان ما تم تناوله من دراسات لم يجر اعداده بقصد التعرض لجوانبه المستقبلية ، فأغلب ما توفر لدينا من دراسات مستقبلية ، قد تميزت بخصيصة أنها جاءت عرضا ، وبشكل لايستند على قراءة معمقة للظواهر ، أو البحث في وضع التصورات ، وتمحيص البيانات ، ومقارنة الأحداث ، سواء في جانبها الحرك (الديناميكي) أو في جانبها الثابت (أو الجامد) .

ومما يؤسف له حقا ، أنه حتى تلك المؤسسات التي كان يمكن أن تكون رائدة في مجال اعداد الدراسات المستقبلية ، كالهيئة القومية للبحث العلمي ، أو معهد الانماء العربي، وهي التي بطبيعة تخصصها ، كان يجب أن تكون وهي المتصدية ، والمنبهة ، والمحرضة على دراسات علم المستقبل ، فاننا نجدها ، موغلة في الانفاق على الدراسات في البعد الزمني الأول (الماضي) ، أو على البعد الزمني الثاني (الحاضر) ، ودون أن تكون هناك ميزانيات أو بحوث ، أو ندوات ، أو نشاطات تطال البعد الزمني الثالث (المستقبل).

فمن مجموع الدراسات والبحوث والندوات ، التي قامت بها ، أو شاركت فيها الهيئة القومية للبحث العلمي مثلا ، نجد أن حجم الدراسات المستقبلية لايشكل سوى مانسبته أقل من (1٪) من اجمالي نشاطاتها .

أما الجامعات وأمانات التعليم ، فانها لم تكلف نفسها حتى عناء اعداد دراسة عن حجم الاحتياجات المستقبلية الى أعضاء هيئة التدريس الجامعي ، تتناول التخصصات والخبرات ، ومصادر المعرفة التي يمكن تحقيق المستهدف منها . ويقابل ذلك غياب الدراسات الاستشرافية عن التصور المستقبلي لعدد الطلاب الذين سيتوزعون على التخصصات المختلفة ، ونسبة الذكور الى الإناث ، أو العكس ، ونسبة الطلاب الذين يتوجهون الى الدراسات الانسانية ، أو الى التخصصات الدقيقة .

كما أننا لاحظنا ، غياب الدراسات المستقبلية المتعلقة بالطلب على التشغيل، وعلاقة ذلك بالتعليم الجامعي ، أو التقني ، أو المهني رغم التوسع الهائل في مجال نشر التعليم على مستوياته المختلفة . كما أن غيابا واضحا للدراسات الاستشرافية يظهر في مجال معالجة تسرب تعليم الإناث في بعض التخصصات ، وأثر ذلك على حجم الاستثمار البشري ، أو الانفاق المالي في خطط التنمية.

وفي مجال الدراسات الاجتماعية المستقبلية ، يلاحظ أن أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية ، وأن كانت قد حاولت دراسة بعض الظواهر ، الا أن الاطلالة على المستقبل فيما يتعلق بظواهر الزواج والطلاق ، والنسب بينهما ، وتأخر زواج المرأة ، وأثر ذلك على الخصوبة ، وتزايد السكان ، وعلاقة ذلك كله باحتياجات السكن ، فاننا نلاحظ بأن قصورا واضحا يظهر في هذا المجال .

وفي ذات السياق ، وحتى في تلك المجالات الاستراتيجية ، فقد تبين لنا أنه لاتوجد دراسات مستقبلية عن احتياجات نوع وتطور الغذاء ، وعلاقة ذلك بالاستقلالية، أو التبعية في مجال الارادة السياسية ، وهو ما قد ينعكس حتما على الخطة التنموية . وفي هذا المجال ، فقد لاحظنا غياب الدراسات المستقبلية المرتبطة بالقضايا الفرعية للغذاء نذكر منها على سبيل المثال ، تأثيرات الجوانب السلبية لاستعمالات المبيدات الزراعية ، وتأثيرات الاستيراد غير المدروس للمعلبات الغذائية ، وخاصة في ظل غياب نظام دقيق وفعال للمواصفات والمقاييس .

وهذا يقودنا الى قضية أخرى لاتقل أهمية ، وهي أن استيراد الدواء ، يتم بشكل تجاري وسريع ، ويرتبط بمسائل لا علاقة لها بتخطيط تنموي مستقبلي ، فلا توجد متابعة لحجم الانفاق على الدواء ، وأثره على مستقبل برامج التنمية الصحية . أو الدراسات المعمقة للتأثيرات المتداخلة للأدوية . وأثر بعض العقاقير الطبية على صحة الانسان والبيئة، وعلاقة استيراد الدواء بالنمو النفسي ، والعقلي للانسان .

الا أن أخطر مجالات الغياب في مجالات الدراسات المستقبلية ، تظهر في عدم الالتفات الى علم المستقبليات في برامج التخطيط المتصلة بالاعلام والثقافة . فمع انتشار أجهزة استقبال البث بالاقمار الصناعية ، لم نعثر على دراسة واحدة ، تتصدى لآثار الاستقبال المرئي عبر الأقمار الصناعية ، على البنية الاجتماعية ، وأنماط التعامل الثقافي، وأثر الاعلانات الدعائية على نفسية الانسان ، ثم أثر ذلك جميعا ، على هوية وثقافة المجتمع . اذ يبدو ، أن هذا المجال الثقافي ، بدأ يخرج تدريجيا من سيطرة أدوات التخطيط في المجتمعات النامية ، ليقع مباشرة تحت تأثيرات الهيمنة لأدوات الاعلام الغربية .

2 ـ غياب مناهج البحث العلمي المستقبلي

لعله من نافلة القول ، تكرار ما ذكرناه عن غياب الدراسات المستقبلية المساعدة في برامج التنمية . الا أن ما يلفت النظر حقيقة ، هو غياب منهجية البحث العلمي المستقبلي في المؤسسات العلمية ذات العلاقة بدراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

والتعليم الجامعي في ليبيا ، وهو – وان كان – قد حقق اضطرادا كميا ونوعيا، يتعلق بحجم الانفاق ، أو بتزايد نسبة طلاب التعليم الجامعي ، أو حتى فيما يتعلق بانتشار الكليات والمعاهد العليا على مستوى المناطق ، فان السمة الغالبة على الدراسات الجامعية، والعليا هي أن دراسات علم المستقبل لا تنال أولوية واضحة .

فالتدريس الجامعي يتم بطريقة وصفية تقريرية ، سواء في مجال الدراسات الانسانية، أو بمجال العلوم التطبيقية ، بل انه في مجال الدراسات الانسانية ، يتجه التعليم العالي، وبشكل واضح ، نحو الدراسات التي قد لاتفيد كثيرا البرامج التنموية . فالكثير من تلك الدراسات يرتبط بالماضي ، أو بالمقارنات الحاضرة بين ظواهر اجتماعية ، أو تشريعية قائمة ، ودون تقديم تصورات مستقبلية .

وحتى تلك الدراسات التيأنجزت في مجال العلوم الانسانية ، والتي تصدت لبحث الظواهر في المجتمع الليبي ، وانتهجت اسلوب المقارنة ، فان التناول فيها كان هامشيا،

ويكـاد يكـون سـطحيا وجـامدا ، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بأسـلوب المقارنـة بـين الشـريعة الاسلامية مثـلا ، والتشريعات الوضعية ، فهي تكـاد تكـون تقليديـة التنـاول والمحتوى ، ونذكر منها على سبيل المثال :

- الزواج بين الشريعة والقانون .
- التحكيم بين الشريعة والقانون .
- الميراث بين الشريعة والقانون .
- وسائل الاثبات بين الشريعة والقانون .
- التكافل الاجتماعي بين الشريعة والقانون .

ومن خلال تتبع ودراسة (100) المائة بحث علمي الاولى ، والـتي جـرت اجازاتهـا في الجامعات الليبية ، وخاصة في كلية التربيـة بطرابلـس ، وعلـى مستوى الحصـول علـى درجة التخصص العالى (الماجستير) فاننا لم نعثر على دراسة علميـة واحـدة ، تعتمـد علـى منهج البحث العلمي الاستشرافي .

لذا ، فان السمة الظاهرة في مناهج البحث العلمي بالجماهيرية ، هي أنهـا تكـرار لمجموعة من الحقائق ، ومعالجة وصفيـة ونقديـة للظواهـر الحـاضرة ، دون أن تتجـرأ علـى ايجاد منهجية تتناول التنبؤات ، أو المتغيرات ، وبالتالي علـم المستقبليات وأثـر ذلـك علـى البرامج الاقتصادية ، والاجتماعية لخطط التنمية .

وهذا الأمر ، يصدق أيضا على أسلوب عمل مجموعة مـن المؤسسـات الـتي تتبـع اداريا أجهزة مركزية ، سواء أكانت هـذه الأجهـزة المركزيـة ، أمانـات ، أو مؤسسـات، ونذكر منها مثلا : أمانات الاقتصاد ، والتعليم ، والصحـة في الجـانب الأول . وكذلـك: مصرف ليبيـا المركـزي، ومصـرف التنميـة، وصنـدوق الضمـان الاجتمـاعي، في الجـانب الثاني.

وتزداد الظاهرة وضوحا ، فيما يمكن أن نطلق عليه (فانتازيا التقنية) . وهي ظاهرة ترتبط (في رأينا) بعدوى الاقتناء غير الحضاري للتجهيزات عالية التقنية ، وذلك في ظل انتشار ما يسمى خطأ بنقل التقنية الى العالم الثالث ، وضمن الاصابة بوباء التقليد غير الواعي للبلدان الصناعية في مجال الاستيراد ، أو التجميع وتركيب أجهزة العقل الآلي، دون الاستخدام الامثل وبكفاءة لهذه الاجهزة .

فعلى سبيل المثال : يستخدم العقل الآلي لدينا - وبشكل واسع - في كثير من المؤسسات ، سواء أكانت رسمية ، أو شعبية . وانتشرت ظاهرة اقتناء هذه الاجهزة بشكل سريع وملفت للنظر ، الا أن استخداماتها ظلت تتم بشكل بدائي بنسبة 95٪ على أقل تقدير ، كآلة الطباعة ، أو في أحسن الظروف ، كجهاز تخزين للمراسلات الادارية، دون أن تتم الاستفادة منه ، ليكون منظومة معلوماتية تفيد في دراسة خطط وبرامج التنمية المستقبلية .

وغياب المنهج العلمي ، يظهر كذلك في أسلوب التصدي للظواهر الطبيعية، والتي لادخل لارادة الانسان فيها ، من حيث حدوثها ، لامن حيث الاستفادة منها. فباستثناء برامج الطاقة الشمسية ، فان الدراسات المستقبلية تغيب بشكل مطلق فيما يتعلق بالاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية ، وخاصة البيئية ، كالجفاف . وأثر ذلك على الغذاء والانسان ، ومدى علاقة ذلك بزحف الرمال ، أو الجراد ، أو حتى بأثر زحف الانسان على المناطق الخضراء .

وان كانت هناك بعض التقديرات التي قدمتها القليل من المؤسسات ، كأمانة التخطيط مثلا ، أو مصلحة الاحصاء والتعداد ، أو صندوق الضمان الاجتماعي ، فهي في رأينا ، وفي أفضل الحالات ، لاتعدو أن تكون حسابات رقمية (آلية) ترتكز على مؤشرات حركة المستوفر من المعلومات ، وتعتمد في النتائج النهائية ، على تقدير المتوسط

بين تغيرات معدلات نسب المواليد والوفيات (في المسألة السكانية مثلا) . والاختلافات الناشئة بين المتغيرات ، لا يمكن أن تكون صحيحة الاعتماد مطلقا ، و ذلك لامكانية تراكم الاخطاء الاحصائية .

أولا : القرن القادم ـ ومستقبل التنمية في الجماهيرية

أ – معطيات اجتماعية

ان ما يميز ظاهرة التنمية في الجماهيرية ، هي بروز تأثير النفط على أنماط ، وسلوك ، وكافة أوجه الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية .ان المجتمع العربي الليبي، قد انتقل من كونه مجتمعا زراعيا ، رعويا ، الى مجتمع مستقر تتركز غالبية سكانه في مدن حديثة . وهذا الانتقال من مجتمع زراعي ، الى مجتمع مستقر (نقول بمجتمع مستقر، ولا نقول بمجتمع صناعي) ، قاد الى جملة من النتائج .

ان أهم تلك النتائج على الاطلاق ، هو ذلك التغير الذي لحق نمط الاحتياجات، والمتطلبات البشرية للسكان ، مما أثر – وسيؤثر حتما – على كافة مجالات التخطيط المستقبلي في ميادين العمل الاجتماعي ، والاقتصادي ، والثقافي .

لقد أفرزت المتغيرات الاجتماعية ، الكثير من الظواهر التي لم يتم الاستعداد لها بشكل علمي وفعال .. ونذكر على سبيل المثال : أن أزمة السكن كانت حادة في بداية السبعينيات ، فتم بناء وحدات سكنية ، أريد لها أن تساهم في حل المشكلة القائمة ، دون الانتظار لدراسات تطال شكل العمران ، وسلبيات المجمعات السكنية ، وأثر غياب المساحات الخضراء ، والملاعب الرياضية داخل هذه المجمعات ، ووسائل البنى التحتية من ماء وكهرباء واتصالات . وظاهرة المجمعات السكنية في المدن ، أفرزت لنا بدورها مجموعة من المعطيات الاجتماعية ، والتي يمكن أن تشكل تطورا لاشكاليات ستكون لها انعكاسات على المستقبل .

ويمكن أن نشير كذلك ، الى أن الحرص على نشر التعليم الالزامي ، ودعم قطاع التعليم ، قد بلور مجموعة من القيم التي أدت الى الزيادة العالية في تعليم المرأة ، وهو بدوره قاد الى خطوة جريئة تتعلق بتأنيث التعليم الابتدائي على مستوى المدرسين . كما أن تعليم المرأة قاد الى ظاهرة الاستقلال الاقتصادي للمـرأة العاملـة في ليبيـا ، واشـتراكها في طلـب التشغيل في مجال القوى العاملة ، وهذا بدوره ، أفرز ظاهرة اجتماعية هامة علـى مسـتوى مكونات خلية الأسرة وتركيبة السكان ، وهي ظاهرة تأخر سن زواج المرأة نسـبياً، وهـو ما أدى عمليا الى التقليل من خصوبتها واطالة الأمد بين فترات الانجاب .

ب ـ معطيات اقتصادية

تميز المجتمع الليبي ، باعتباره مجتمعاً نفطيـا ، وخاصـة في الثمانينيـات ، بأنـه صـار مجتمعا استهلاكيا شرها في كل ما يتصل بحياة الانسان ، اذ أن القوة الشرائية للمواطن قـد تضاعفت بشكل لايـــعكس احتياجاتـه الحقيقيـة ، وخاصـة علاقتـه مـع مـا يستهلكه . وأرقام مؤسسة السلع التموينية مثلا ، نشير الى أن ما يتـم استيراده مـن سـلع ضروريـة ، يفوق وبكل المعايير حاجات السكان الحقيقية .

فعدم الإقتصاد في استهلاك الغذاء ، والاسراف في اسـتعمالات الطاقـة (كهربـاء، وقود ، غاز) ، وعدم مراعاة متوسط عمر المقتنيات (السيارات ، الثلاجات، الأفـران). هي خصائص صارت تميز المجتمع النفطي . وهو مجتمع نـام كـان يفـترض أن يسـتفيد مـن كل المكانات المتاحة لتحقيق تقدم وتنمية شاملة ، لاتهدر الامكانيات سريعة النضوب .

كما ان بروز ظاهرة التبذير غير الواعي ، وغير المسؤول فيما يتعلق بالمياه صارت سمة من سمات المجتمـع النفطـي . أمـا زيـادة متوسـط الدخـل ، وارتفـاع القـوة الشـرائية، والنزوع الى الراحة ، فانها عوامل قادت الى هجرة الزراعة والمجتمع الزراعـي . فـتراجعت مكانة الزراعة في الاقتصاد الليبي ، تراجعا ملحوظـا . والارقـام الـتي تقدمهـا لنـا مؤسسـة

السلع التموينية حول استيراد الغذاء ، تشير الى دلالات توضح الآثار السلبية للثروة النفطية في مجال البنية الأساسية لمجتمع كان يفترض أن يزيد في الانتاج الزراعي .

كما أن التوسع في استيراد الكماليات ، قد زاد بشكل نعتقد بأنه سيؤثر مستقبلا في كل برامج التنمية . وذلك لتعلق ذلك بسلوك المواطن واحتياجاته .

لذلك فاننا نعتقد بأن مجموعة من المعطيات الاقتصادية ، لابد وأن تكون مؤشرا على الاستعداد للقرن القادم ، خاصة اذا ما تنبأنا بتذبذب اسعار النفط ، وبأن قواعد الحماية الاقتصادية والاجتماعية ، في المجال التنموي على مستوى العالم ، بدأت تضع ملامح القرن الواحد والعشرين . لذا ، صار من المتعين اليوم ، أن نعيد النظر في كثير من خطط الانفاق ، وطرق استثمار الموارد ، وأصبح من الضروري مواجهة آثار الفترة النفطية المزدهرة ، وما خلقته من بنى ، وسلوكيات ، وأنماط ، في الحياة الاقتصادية .

ان الجماهيرية مدعوة ، وبدون أدنى تأخير ، للاستعداد للدخول الى القرن الواحد والعشرين ببرنامج تنموي مستقبلي ، يبعد مظاهر المجتمع الاستهلاكي ، ويبتعد عن ظواهر مادية ، تتنافى وقيم كل ما من شأنه تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ناجعة . واذا ما أضفنا الى ذلك ، أن التنمية المستقبلية هي تنمية تتم على مستوى العالم .

واذا ما تم الاستعداد الى مرحلة تراجع أسعار النفط ، والى ادراك اشكاليات شروط المصرف الدولي ، والى التهيئة البنيوية فيما يتعلق بازدياد حجم الطلب على التشغيل محليا ، ودوليا ، فان دراسات توقعات علم المستقبل تصير في ليبيا أكثر من ضرورية ، ولا نعتقد أنها يمكن أن توصف بأنها طلب رفاهية ، على الاطلاق .

ثانيا : من استيراد النموذج الى رفض الانموذج

أ ـ من تعدد النماذج ـ الى محاولة خلق نموذج

باعتبار أن الجماهيرية من دول العالم الثالث ، وبالنظر الى كونها كانت خاضعة للاستعمار الايطالي ، ولما كانت السيادة الوطنية ، حديثة النشأة ، فان الدولة الليبية الشابة

لم تتوقف كثيرا ، عند انطلاقتها عند واحد من نماذج التنمية . وتعدد نماذج التنمية يعود في رأينا الى سببين :

- **السبب الأول** : ويعود الى أن الكوادر التي قامت بالمساهمة في اعداد تلك الخطط، كانت متأثرة بمدارس ونظريات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بعيدة كل البعد عن خصائص المجتمع الليبي ، حتى أننا نلاحظ تذبذبا ، وأحيانا تناقضا بين الخطط المتعاقبة لبرامج التعليم باعتبارها تتأثر بالخبرات التي وضعتها .

- **السبب الثاني** : أن أدوات التنفيذ في خطط التنمية ، أوكل أمرها الى مؤسسات أو شركات غير وطنية ، وحتى تلك المشاريع التي أسندت الى شركات وطنية ، قد تعاقدت مع شركة أجنبية لتنفيذ البرنامج المحدد .

لذا ، فان ليبيا قد عاشت عددا من النماذج التنموية المتضاربة أحيانا ، والمتناقضة أحيانا أخرى ، فالطرقات السريعة تبنى على الطريقة الالمانية وتخطط المدارس على الطريقة الكورية ، وتبنى الوحدات السكنية على الطريقة الايطالية أو التركية ... الخ .

وهذا التعدد في النموذج قاد الى مجموعة من الاشكاليات ، تتصل اتصالا وثيقا بالصيانة ، وقطع الغيار أو الى الانفاق غير المحدود للعملات الصعبة ، والى مجموعة من المعطيات التي أدت في المجال الواحد الى تذبذب المعالجة . من هنا تأتي دعوتنا الى ضرورة السعي ، اذا مارغبنا ولوج القرن الواحد والعشرين . بخطى ثابتة ، الى محاولة خلق النموذج التنموي الذي يستجيب لواقع المجتمع وظروفه وقيمه ، ويحد كثيرا من الانفاق المتزايد على الخطط التنموية .

ب – الدعوة الى التنمية المغايرة

مما لاشك فيه ، ان معطيات دولية قائمة ، تجعل من الرهان المستقبلي تحديا لكل خطة تنموية ، فاقتصاد السوق يسعى للفرض نفسه ، ويجد من يدعو له ، والتكتلات الاقتصادية تتشكل ، بصورة تنبئ عن تطورات غير متوقعة . وصارت النظرية التنموية،

تتهاوى أمام تغير نمط الانتاج على مستوى العالم . كما أن الاتحاد الفعلي الذي صار يطبع الاقتصاد العالمي ، بين استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات ، وسياسات الحكومات المختلفة ، يجعل من الصعب الهروب من دائرة النموذج الذي يتم السعي لفرضه والترويج لـه.

وفي هذه الحالة ، فان دعوة واقعية في بلد نام ، صغير العـدد ، قليل الامكانيات (بالمفهوم الواسع للمصطلح) ترمى الى انتهاج تنمية مغايرة ، غير منغلقة ، لاترفض التعامل مع مميزات ونتاج التقدم البشري ، ولكنها في ذات الوقت ترعى ظروفها المحلية ، وتعتمد على مقدراتها البشرية ، لاتسرف في الانفاق ، ولكنها في ذات الوقت لاتغل يدها عن الانفاق العلمي المدروس .

والتنمية المغايرة ، في رأينا ، تأخذ اشكالا متعددة ، فهي في المجال الاقتصادي، يمكن أن تأخذ شكل الاعتماد على الذات في الغذاء ، وذلك برفع كفاءة الارض الزراعية واستخدام التقنية ، وترشيد الاستهلاك ، يمكن أن تتركز على البنى التعليمية والتربوية، باعتبار أن أساس كل تنمية في رأينا هو التعليم ، وهذه التنمية المغايرة ، يمكن أن تكون في المجال الثقافي ، مستندة الى الهوية الثقافية دون تعصب أو مطلق للأخر .

فالتنمية المغايرة والتينعنيها هنا ، هي التنمية التي تنطلق من الواقع الذي نعيش فيه، وتسعى الى وضع الحلول ، للمشاكل الطارئة ، ولكن برؤية تنطلق من ذات الواقع . وهذا في راينا يوفر الكثير من الجهد والمال ، ويجنب المجتمع الكثير من التصدعات والتداعيات التي يمكن أن تطال كل مجالات الحياة .

ثالثا : نحو بلورة استراتيجية مستقبلية

أ- مكانة الانسان في البرامج التنموية (الموضوع)

لاشك أننا سوف لن نقف طويلا عند هذا الموضوع ، وذلك باعتبار أن اجماعا دوليا قد يحقق كل تنمية لاتستهدف خير الانسان ، هي تنمية فاشلة ، والانسان هنا منظور اليه فاعلا وموضوعا للتنمية . فالتنمية الاقتصادية (الزيادة في الانتاج) قد تكون

مقبولة الى الحد الذي لاتسحق فيه كرامة الانسان ، ولا تظهر بوادر استغلاله أو استعباده أو استرقاقه بأي شكل من الاشكال .ومكانة الانسان في البرنامج التنموي ا لاجتماعي، نعنى بها حفظ مكانة الانسان في كرامته وأخلاقه ، وفي عقله وبدنه . وهذا يؤدي حتما الى وضع البرامج التنموية التي تحمى الانسان من الامراض والأوبئة (الايدز ، المخدرات) وهي التي أيضا تحمى الطفولة من (الدعارة ، والسخرة والعنف الذي لايليق بمرحلة الطفولة) ، وهي أيضا تعنى الاهتمام بالشيخوخة ، والمعاق ، سواء أكانت اعاقة عقلية أم بدنية ، وسواء كانت اعاقة طبيعية ، أو مكتسبة .

واذا ما أعد المجتمع عدته ، مستندا الى احصائيات لكل فئات المجتمع ، وعدد المعاقين ، ونسبة المدمنين ، وتنامي بعض الظواهر الطارئة (الايدز) ، فان كل خطة تنموية تنظر الى المستقبل ، لابد وأن تضع للانسان مكانة سامية ، وهذا يقود الى ضرورة وضع استراتيجية متعددة الجوانب تتمحور حول كل ما من شأنه أن ينمي قدرات الانسان، ويشكل التخطيط التربوي والتعليمي ، أحد أهم الركائز في هذا المجال . فالتنمية تبدأ في العقول، ولا تبدأ بتنفيذ المشاريع . والنظام التعليمي هو المجال الذي بامكانه تنمية العقل (فالنظام التعليمي منظومة واسعة من العلاقات والاجراءات ، أبعد وأشمل من كونها فقط مدارس ومدرسين وطلبة ، حيث أن هذه المنظومة ، في واقع الامر، تعنى بالمجتمع الذي ينتمي اليه المواطن . لذا عندما تفكر المجتمعات المتقدمة بأمنها وكفايتها، فانها تنظر الى مؤسساتها التعليمية على أنها البدايات لحلول مشاكلها ، وعندما تبلور طموحها ، فانها تركز على هذه المؤسسات والتطوير اللازم لها . ومن هنا فان المؤسسات التعليمية تصبح أداة ووسيلة للتغيير ا لاجتماعي ، ومن هذا المنظور فان القطاع في تنمية المجتمع . وقد تكون العلاقة بين النظام التعليمي وتخطيط القوي العاملة أحد أبرز الجوانب التي تؤكد العلاقة الفاعلة والتشابكية ، بين النظام التعليمي وتطور المجتمع) .

ب ـ البعد الزمني

يلاحظ في دول العالم الثالث ، غياب القيمة الزمنية في برامج التنمية ، ومن هنا فإن الهوة تزداد بين عالم الفقراء ، وعالم الاغنياء ، ولكنها تزداد أيضا بين عالم يقدر قيمة الوقت ، وآخر لايضع للزمن أي اعتبار . لذلك فاننا نرى أنه للخروج من التقليدية في معالجة الامور ، والوصول الى درجة من الواقعية ، فانه لابد من اعتماد قيمة الزمن .

ان القرن القادم هو قرن الزمن ، فوسائل الاتصال تصير شرطا ضروريا ، وليس مطلبا كماليا ، وقيمة العمل لابد وأن تقدر بساعات الانتاج (بمعناه الواسع) الحقيقية. كما أن خلق الوعي لدى المواطن بقيمة الوقت ، عبر وسائل الاعلام ، والتعليم، والاقتصاد والزراعة ، كفيلة بتلافي كل المعوقات المتوقعة .لذا ، فانه يصير من الحتمي ادخال قيمة الزمن ضمن المنظومة الفكرية والثقافية في كافة البرامج والخطط التنموية .

التنمية في الجماهيرية : آفاق المستقبل

تعقيب : أ.د. عمر محمد التومي الشيباني*

لقد اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة محاور رئيسة ، وفي كل عنصر من هذه العناصر الأربعة ذكر وناقش الباحث عددا من الأفكار ، كان من أهمها مايلي :

1 ـ لقد جاءت المقدمة بعنوان : " مكانة الدراسات المستقبلية في برامج التخطيط التنموي في الجماهيرية " ، وقد ناقش الباحث في هذه المقدمة نقطتين رئيسيتين هما : ندرة الدراسات المستقبلية و غياب مناهج البحث المستقبلي .

أ ـ ففي النقطة الأولى أشار الباحث إلى أن المشكلة الأساسية في المجتمعات النفطية، ومنها مجتمع الجماهيرية أن فائض الثروة الذي تكوّن لدى هذه المجتمعات من دخولاتها النفطية ، قد عطل نظرتها الى المستقبل وجهودها فيسبيل التهيئة النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمواجهة احتياجات المستقبل ومشكلة عدم التوازن بين تزايد القوة الشرائية وتناقص القوة الإنتاجية ،كما لاحظ الباحث أن الدول النفطية رغم تأكيد خطاباتها اللفظية على أهمية الاستعداد لما بعد النفط ، فإن الدراسات المستقبلية الفعلية لازالت قليلة جدا إن لم تكن معدومة كليّة . ويظهر هذا النقص – بالنسبة لمجتمع الجماهيرية – في المذكرات التي تعرض على المؤتمرات الشعبية ، وفي الخطط التنموية التي ترسمها الجهات المسؤولة عن التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

---

* مستشار علمي بالهيئة القومية للبحث العلمي ـ طرابلس ـ الجماهيرية .

وفي نظر الباحث أن هذا النقص في الدراسات المستقبلية يرجع إلى غياب المؤسسات المتخصصة في مجال إعداد مثل تلك الدراسات المستقبلية الاستراتيجية. وأكثر ما يظهر فيه غياب هذه الدراسات المستقبلية هو مجال الإعلام والثقافة . الأمر الذي جعل هذا المجال يخرج من سيطرة التخطيط في المجتمعات النامية ليقع تحت تأثير أدوات الإعلام الغربية .

ب ـ وفي النقطة الثانية المتعلقة بغياب مناهج البحث المستقبلي في المؤسسات العلمية ذات العلاقة بدراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أشار الباحث إلى النقص الملموس في علم المستقبل والدراسات المستقبلية في مؤسسات التعليم العالي في الجماهيرية ، وإلى أن معظم البحوث التي أجريت في أطار الدراسات العليا في الجماهيرية كانت قليلة الجدوى في برامج التنمية وكانت في مجموعها ترتبط بالماضي وبالمقارنات الحاضرة بين ظواهر اجتماعية أو ظواهر تشريعية قائمة ، وكان تناولها لمثل هذه الظواهر هامشيا سطحيا ، ولا أثر فيها لتطبيق منهج البحث العلمي الاستشرافي المستقبلي .

وحتى الجهود التي يطلق عليها نقل التقنية الحديثة كانت في مجموعها قاصرة على الاقتناء غير الحضاري للتجهيزات العالية التقنية ، مثل أجهزة العقل الآلي ، دون اهتمام يذكر بالاستخدام الأمثل لهذه الأجهزة . فأجهزة العقل الالي – مثلا – لازالت تستعمل في معظم استعمالاتها كآلة للطباعة أو في أحسن الظروف كأجهزة تخزين للمراسلات الإدارية . وكما يظهر غياب المنهج العلمي في دراسات الظواهر الإنسانية والاجتماعية فإنه يظهر أيضا في دراسة الظواهر الطبيعية التي لادخل للانسان في حدوثها، وذلك مثل الكوارث الطبيعية ، والمشكلات البيئية ، مثل مشكلة الجفاف وما يرتبط بها من مشكلات أخرى مثل زحف الرمال ، وزحوفات الجراد ، وزحف الإنسان على المناطق الخضراء ، وما الى ذلك .

2 ـ وفي المحور الأول من البحث الذي كان بعنوان : " القرن القادم ومستقبل التنمية في الجماهيرية – ناقش الباحث نقطتين رئيستين ، تتعلق أولا هما بالنتائج أو المعطيات الاجتماعية السلبية لاكتشاف النفط في الجماهيرية ، وتتعلق ثانيتهما بالنتائج أو بالمعطيات الاقتصادية لهذا الاكتشاف .

أ ـ من المعطيات الاجتماعية السلبية لاكتشاف النفط في الجماهيرية التي لم يتم الاستعداد لها بشكل علمي وفعّال بسبب غياب الدراسات المستقبلية . بناء وحدات وتجمّعات سكانية لاتتوافر فيها المساحات الخضراء ، والملاعب الرياضية ، ووسائل البنى التحتية من ماء وكهرباء واتصالات وما إلى ذلك ، وزيادة طلب المرأة الليبية في مجال القوى العاملة بسبب الزيادة العالية في نسبة المتعلمات في قطاع المرأة ، وتأخرسن زواج المرأة وما يترتب عليه من نقص في خصوبتها .

ب ـ ومن المعطيات الاقتصادية السلبية لاكتشاف النفط التي لم يتم الاستعداد لها بشكل علمي وفعال أيضا في الجماهيرية بسبب غياب الدراسات المستقبلية : في نظر الباحث هو أن المجتمع صار مجتمعاً استهلاكيا في جميع مجالات حياته ، وأصبح مسرفا في استهلاك الطاقة وغير مراع لمتوسط عمر المقتنيات المعمرة مثل السيارات والثلاجات والأفران وما إلى ذلك وغير مقتصد في استخدام المياه ، ومهملا للنشاط الزراعي ، ومتوسعا في استيراد الكماليات ، وما إلى ذلك من المعطيات السلبية .

3 ـ وقد ناقش الباحث في المحور الثاني من بحثه الذي كان بعنوان : " من استيراد النموذج إلى رفض للانموذج " – نقطتين رئيسيتن أيضا ، تتعلق أولا هما بضرورة التحوّل " من تعدد النماذج إلى محاولة خلق النموذج " وتتعلق ثانيتهما بضرورة " انتهاج تنمية مغايرة".

أ ـ ففي النقطة الأولى أشار الباحث إلى أن الدولة اللّيبية في بداية نشأتها لم تقف في تنميتها عند نموذج واحد من نماذج التنمية ، بل لجأت إلى نماذج متعددة ، ويرجع لجؤها إلى نماذج متعددة إلى عدة أسباب ، كان من أهمها السببان التاليان :

- أن الذين أعدوا خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها كانوا متأثرين بنظريات فيالتنمية بعيدة عن خصائص المجتمع الليبي وظروفه .
- أن المؤسسات أو الشركات التي قامت بتنفيذ خطط التنمية كانت غير وطنية. ولهذين السببين عاشت ليبيا عددا من النماذج التنموية المتضاربة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى ، والتي ترتب عليها العديد من المشكلات مثل مشكلات صعوبة الصيانة ، وتوفير قطع الغيار ، والانفاق غير المحدود للعملات الصعبة ، وما إلى ذلك .

ب ـ وللمشكلات الكثيرة التي نتجت عن اللجوء إلى نماذج متعددة متضاربة أو متناقضة في التنمية ، فإن الضرورة تدعو إلى محاولة اختيار النموذج التنموي المغاير للنماذج المستوردة والذي يستجيب لواقع المجتمع الليبي وظروفه وقيمه ، والمراعي لامكانات المجتمع الليبي ، مع أخذه بمبدأ التفتح والاستفادة من نتائج التقدم البشري والانفاق العلمي المدروس واعطاء الأولوية لتحسين التعليم وبناء الإنسان .

4 ـ وفي المحور الثالث من البحث الذي كان بعنوان :"بلورة استراتجية مستقبلية" ناقش الباحث مثل ما فعل في المحورين السابقين -نقطتين أساسيتين ، هما :"مكانة الإنسان في البرامج التنموية (الموضوع) ، و" البعد الزمني (مكانة الوقت) في كل تخطيط مستقبلي (الزمان).

أ ـ مكانة الإنسان في البرامج التنموية (الموضوع)

أشار الباحث في هذه النقطة إلى قضية أساسية أو مبدأ أساسى يتمتع باجماع دولي مفاده : أن كل تنمية حقيقّية لابد أن تستهدف خير الإنسان من خلال تأكيد كرامته وقيمته وقيمه وتحقيق أمنه وحريته والحفاظ على بدنه وعقله وأخلاقه وحمايته من المرض والاعاقة . والإيمان بهذا المبدأ من شأنه أن يقود – في نظر الباحث – إلى وضع استراتيجية تنموية متعددة الجوانب تتمحور حول كل ما من شأنه أن ينمى قدرات الإنسان وتحسّين ظروف وأوضاع تعليمه ورعايته ، بما يجعل مؤسسات التعليم والعمليات التعليمية أدوات فعالة في التغير ا لاجتماعي المرغوب وفي تنمية المجتمع الشاملة .

ب ـ البعد الزمني (مكانة الوقت) فيكل تخطيط مستقبلي

وفي النقطة الثانية من هذا البحث لاحظ الباحث غياب القيمة الزمنية في برامج التنمية في بلدان العالم الثالث . وهذه حقيقة واضحة يلاحظها كل باحث موضوعي ومتفحص لأحوال الدول النامية . ولعل من أبرز الفروق بين الدول المتقدمة الغنية وبين الدول المتخلفة الفقيرة هو تقدير قيمة الوقت . وفي نظر الباحث أن القرن القادم هو قرن الزمن ، ومن ثم فإنه من واجب البلدان النامية أن تهتم بقيمة الوقت وأن تعمل بكل ما تملكه من وسائل تعليمية وإعلامية على تنمية الوعى بقيمة الوقت بين مواطنيها ، وعلى إدخال قيمة الوقت ضمن منظوماتها الفكرية والثقافية في كافة برامجها وخططها التنموية.

التعليق على البحث

بعد تلك اللمحة البسيطة التي لخصنا فيها ما تضمنها البحث في مقدمته ومحاوره الثلاثة من أفكار يجدر بنا أن نقوم موضوعيا ما تضمنه البحث ، فنذكر ما تضمنه من عناصر القوة والتوفيق وعناصر القصور ، وما نرى إضافته إلى مثل هذا البحث لزيادة شموليته وفاعليته ، وسيتم كل ذلك بإيجاز بالغ .

1 ـ لقد كان الباحث موفقا في اختيار موضوع بحثه وفي ربط موضوعه بالتفكير المستقبلي وبالتخطيط الاستراتيجي المستقبلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، كما كان الباحث مصيبا في إشارته إلى النقص الواضح في الدراسات المستقبلية في البلدان النامية في جميع المستويات والمجالات وإلى غياب مناهج البحث العلمي المستقبلي في مؤسسات تلك البلدان التعليمية والعلمية والبحثية وإلى هامشية كثير من الموضوعات التي درست أوبحثت في مؤسسات تلك البلدان التعليمية والعلمية ، وفي إشارته أيضا إلى ما جره غياب الدراسات المستقبلية والمنهج العلمي في التنمية في الجماهيرية على وجه الخصوص قد جّر إلى كثير من المعطيات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية ، وإلى ما جره استيراد نماذج التنمية وتعدد هذه النماذج في الجماهيرية من السلبيات في مسيرة التنمية في العقود الماضية وإلى ما ينبغي أن تكون عليه مسيرة التنمية في المستقبل من اتباع نموذج متميز مرتبط بخصائص وظروف وإمكانات الجماهيرية ، وإلى ما ينبغي أن يكون عليه جهود ومسيرة التنمية في الجماهيرية من التركيز على تنمية الإنسان وتأكيد كرامته وحريته وأمنه على تقدير الوقت وعلى ضرورة تنمية الوعي بقيمة الوقت بين مواطني الجماهيرية ومواطني بلدان العالم الثالث بعامة .

2 ـ وفي الوقت الذي نقدر فيه عاليا قيمة هذا البحث وتميّزه بين البحوث التي ألقيت في هذه الندوة بنظرته المستقبلية ، ونتفق معه في كل ما أشار إليه الباحث من سلبيات نتيجة لغياب الدراسات المستقبلية وغياب مناهج البحث العلمي المستقبلي ونتيجة لاستيراد تعدد وغربة البرامج التنموية التي طبقت في بلدان العالم الثالث في الماضي وفيما أشار إليه من ضرورة إعطاء أهمية خاصة في الجهود التنموية المستقبلية لتنمية الإنسان وتقدير الوقت، فإنه كان بودنا أن يكون الباحث قد أطال بعض الشئ وأعطانا تفصيلا أكثر عن خصائص القرن المقبل وعن التغيرات الأساسية المتوقعة فيه ، وعن دواعي وخصائص الدراسات المستقبلية ، وعن مرتكزات وخصائص المنهج العلمي المستقبلي .

لكن رغم هذه الأمنية ، فإننا ندرك ونقدر الأسباب التي دعت الباحث إلى الاختصار في بحثه وإلى حذف كثير من التفصيلات التي كان كثير من المشاركين في الندوة يرغبون في الاستماع إليها .

3- وإذا كان لنا من إضافة إلى ما تضمنه هذا البحث القيم من أفكار قيمّة ، فإنه لابد لمؤسساتنا التعليمية والعلمية والبحثية والتخطيطية والإعلامية أن تتعاون فيما بينها وتنسق جهودها وتكامل بينها في سبيل تنمية مستقبلية شاملة وجادة في أقطارنا العربية وبناء وتحديد ما تطلبه هذه التنمية من مبادئ وأهداف وأولويات واستراتيجيات واضحة ، وفي سبيل تحديد ما يمكن التنبؤ به من التغيرات والحاجات المتوقعة في أقطارنا ومجتمعاتنا العربية في القرن القادم ، وتحديد خصائص القرن القادم وما تقتضيه هذه الخصائص من تغيرات وتطورات وتحسينات في نظمنا التعليمية والبحثية والتخطيطية والإعلامية .وهذه أمنيات ومطالب واسعة ومتعددة الجوانب لايمكن أن يفي بها ويلبيها بحث واحد، بل تحتاج إلى جهود وبحوث متعددة . ويكفي صاحب هذا البحث موضوع تلخيصنا وتعليقنا شرفا أنه نبّه إلى ضرورة الاهتمام بهذا النوع من الدراسات والبحوث وإلى ما ينبغى أن تهتم به وتركز عليه جهود وخطط ومشروعات التنمية في المستقبل .

الملاحق

- الملحق (1) كلمات الافتتاح.
- الملحق (2) اللجنة التحضيرية.
- الملحق (3) قائمة بالاوراق البحثية.
- الملحق (4) البرنامج العلمي.
- الملحق (5) المشاركون في أعمال الندوة.

الملحق 1

كلمة اللجنة التحضيرية

د. مصطفى عمر التير

الاخوة والاخوات الحضور ،،،

باسمى وباسم زملائي أعضاء اللجنة التحضيرية الدكتور عمر التومي الشيباني والدكتور محمد مصطفى قاباج والدكتور ياسين على الكبير والاستاذة مفيدة خالد الزقوزي احييكم ، وأشكركم ، وأرحب بكم بمناسبة افتتاح الندوة العلمية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

التنمية الاجتماعية والاقتصادية مفهوم يحمل في طياته معاني كثيرة ، ويثير عند المتكلم والسامع ، مشاعر عديدة تطال قضايا هامة تتعلق بحياة الفرد وبمستقبل مجتمعه مثل: التقدم ، والتحسن ، والتطور ، والتحديث ، والنمو ، وارتفاع مستوى الدخل، والاستقلال الاقتصادي ، والاكتفاء الذاتي ، والتقدم التكنولوجي والصناعي الخ ...

وهو مفهوم شاع استعماله خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وانتشر انتشارا واسعاً خصوصا بين أبناء العالم الثالث الذين حصلوا على الاستقلال السياسي حديثا . وإذا كان القرن التاسع ، وبداية القرن العشرين قد دخلا التاريخ على أنهما الحقبة الزمنية التي شهدت الانتشار الواسع للاستعمار الأوروبى المتسلط، فان أهم صفة

سيطلقها المؤرخون على النصف الثاني من القرن العشرين هي زمن تحرر الشعوب المغلوبة على أمرها ، وانقشاع ليل الاستعمار البغيض عن كل الأصقاع باستثناء أماكن محدودة بقيت كجزر غريبة وسط عالم من الدول ذات السيادة . ويبدو أن ابناء المجتمعات حديثة الاستقلال قد ربطوا بين الاستقلال السياسي وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك حرصت الحكومات حديثة الاستقلال على وضع ، وتنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أمل أن تكون السبيل الى الخروج من حالة التخلف.استخدمه رجال السياسة ، والمسؤولون ، والمخططون للدفاع عن برامج للتغيير ولتحسين مستوى حياة المواطنيين . ووظفت وسائل الاعلام – وهي في حالة الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث مؤسسات حكومية في تقديم وشرح برامج التنمية المحلية. وقد لعبت دورا هاما للترويج لهذا المفهوم وتلميعه والدعاية له ، وللتبشير بالخير الكثير الذي سيجلبه لكل فرد في المجتمع . ونجحت في إثارة اهتمام المواطنين ، وشد انتباههم. مما جعل الكثيرين يستخدمونه في احاديثهم اليومية ، وفي مناقشاتهم العادية .

وجد فيه الباحثون والمفكرون حقلا غنيا للنقاش والكتابة لم يضيعوا الفرصة فناقشوا كثيرا وكتبوا كثيرا وانكبوا على الخطط والبرامج متفحصين . ونظروا الى النتائج مقومين ، وناقدين ، ومفتشين عن جوانب القوة وجوانب الضعف في الانجازات . وعن الاخطاء ، أو عن النتائج السلبية ، اهتم البعض بالنقد أكثر من اهتمامه ببيان الحقائق. واهتم البعض بالثناء ، وبالإطراء أكثر من اهتمامه بالتقويم المحايد الموضوعي .

ولقاء اليوم هو نشاط من أنشطة الفئة الاخيرة ، قصد به توضيح صورة ، وتقديم حقائق وتقويم تجربة وهو لقاء خططت له اللجنة التحضيرية أن يأخذ شكل ورشة عمل تقدم فيها ورقات محدودة العدد .

الهدف منها إثارة أكبر من الحوار والنقاش ، وتشجيع أكبر عدد من الحاضرين للادلاء بآرائهم ، وشرح خبراتهم ومعارفهم . ورشة عمل ضمن سلسلة من الورشات وستكون كل ورشة تالية أوسع مجالا من سابقتها . وتأمل اللجنة أن تتمكن من تنفيذ

جميع اللقاءات الاخرى التي فكر أعضاؤهـا فيهـا . وسيخصص اللقـاء الثـاني لمناقشـة قضية التنمية على مستوى أقطـار المغـرب العربـي في حـين سيكون الوطـن العربـي مجـال اهتمام اللقاء الثالث .

لقد أوضحت تجارب كثيرة أن الآمال العريضـة الـتي علقهـا الكثـيرون مـن أبنـاء العالم الثالث على برامج التنمية لم تتحقق . بل إن نتائج بعض هذه التجارب تضمّنت مـن الآثار السلبية أكثر ما تضمنته من فوائد . وكان السبب الرئيسي الاندفـاع بقـوة واعتمـاد سياسة حرق المراحل قبل التعرف على جميع خصائص الطريق الذي اختير ، ودون التوقف من حين الى آخر لمراجعة وتقويم ما أنجز . مما جعل من لقاءات التقويم والفحص والتفكر ، أمرا ضروريا لمواصلة المسيرة ، وليس من قبيل الترف الفكري .

ياتي هذا النشاط الثقافي الذي نجتمع الآن لافتتاحـه كثمـرة لـبرامج التنسـيق بـين مؤسستين من المؤسسات الـتي تهتـم بإنتـاج ونشـر المعرفـة وهمـا الهيئـة القوميـة للبحـث العلمـي، والمركـز الافريقـي للبحـث التطبيقـي والتدريـب في مجـال الانمـاء الاجتمـاعي . وجاءت استجابة عدد من أساتذة الجامعات لإعداد ورقات العمل والتعقيب عليهـا تعبـيرا للتعاون المثمر الذي يمكن أن يتم بين المؤسسات العلمية المختلفة لإخراج فكـرة ثقافيـة الى حيز التنفيذ .

اشكر المسؤولين في المؤسستين على اهتمامهمـا ، ولرعايـة هـذا النشـاط وأشـكر الأخوة الذين أعدوا البحوث وأيضا الذين أعدوا التعقيبات .

وأشكركم جميعا على الحضور وأتمنى أن يسمح وقت أكبر عدد منكم بالمشـاركة الفعالة في جلسات العمل . فعلى مثل هذه المشاركة نعول لإنجاح هذا الملتقى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي

د. محمد مصطفى قاباج

أصحاب السعادة ،،،

زميلاتي . زملائي ،،،

اخواتي . اخواني ،،،

يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم في المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي في أول نشاط مشترك مع الهيئة القومية للبحث العلمي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وبارادة مشتركة ستعقبه ولاشك أنشطة أخرى بهدف العمل على المطارحة الأكاديمية المعمقة لمشاكل الحاضر- الاجتماعية و الاقتصادية- ومحاولة تصور بدائل مستقبلية يراها العلم كفيلة بصنع التقدم الذي نهفو اليه جميعا.

أود في مستهل هذه الكلمة وقبل تناول نظرية المركز الأفريقي لموضوع ندوتنا اليوم ، أن أبدا حديثي بتعريف جدا مختصر يقرب اليكم هذه المؤسسة الأفريقية فلقد ظهرت الحاجة الى تأسيس المركز الافريقي في شهر يونيو 1969 م، وهي السنة التي تمت فيها تزكية القرار رقم 1401 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الداعي الى تأسيس مركز اقليمي في المجالات الاجتماعية . الا أن المصادقة النهائية على هذا التأسيس لم تحدث بالفعل الا سنة 1977م. بمناسبة المؤتمر الثاني للوزراء الأفارقة للشؤون الاجتماعية الذي انعقد بمدينة الاسكندرية في مصر . وهكذا تم الاعلان عن قيام

المركز تحت الرعاية المزدوجة للجنة الاقتصادية الأفريقية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد تم اعتماد قرار التأسيس من طرف وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن طرف مؤتمر القمة الرابع عشر للملوك والرؤساء الأفارقة في شهر يونيو 1997 م .

في شهر يونيو من سنة 1978 م اختارت الدورة الثالثة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية طرابلس كمقر للمركز ، وفي اكتوبر 1980 م شرع المركز في أداء مهامه طبق نصوص التأسيس والتدبير والبرامج البحثية والتكوينية .

لقد انقضت من حياة هذا المركز ثلاث عشرة سنة عرفت فعاليات وأنشطة متعددة لصالح الحكومات الأفريقية أعطت للمؤسسة مصداقية علمية في اطار مهامها، وعلى الخصوص انجاز وتنسيق الأنشطة البحثية والتكوينية في مجال الانماء الاجتماعي، ومساعدة الدول من أجل صياغة وتنفيذ المقاربات والاستراتيجيات الملائمة للنمو انطلاقا من الواقع والحاجيات والأسبقيات بالنسبة للشعوب الأفريقية .

قام المركز أيضا التزاما بمهامه ومتابعة منه للأوضاع الاجتماعية في افريقيا بالانجاز الجيد لعدد من الدراسات الميدانية السوسيو- اقتصادية لكثير من المشاكل المزمنة التي تشتكى منها أفريقيا الى حد اليوم . وقد صدرت جل هذه الدراسات في مطبوعات المركز المعروضة عليكم في هذه القاعة ، وهي مطبوعات تغطي ميادين التنمية الريفية وأزمة التنمية والمؤشرات الاجتماعية الضرورية لكل تخطيط وعوامل الانتاجية الصناعية والفلاحية والاستراتيجية السياسية وبرامج التنمية الاجتماعية ومشاكل المجاعة والجفاف وبطالة الشباب ودور المرأة الريفية في سيرورة النمو ، وتقريب أنظمة الضمان الاجتماعي الأفريقية فيما بينها وغير ذلك من المواضيع التي لاداعي لاستعراضها كلها .

علاوة على هذا نظم المركز مؤتمرات وطنية وشبه اقليمية على جانب كبير من الأهمية تتعلق برصد الحالة الاجتماعية بأفريقيا والمشاكل العرقية والبعد الاجتماعي لبرامج التعديل الهيكلي بأفريقيا ... والى حد اليوم استطاع المركز أن ينجز 88 مشروعا بحثيا وأن يطبع 32 تقرير بحث أو مؤتمر وأن يكون 1479 من الأطر العاملة في مجالات البحث والخدمات الاجتماعية بمختلف دول أفريقيا .

أما المشاريع المستقبلية التي أقرها مجلس ادارته في دورته الأخيرة التي انعقدت بأديس أبابا يومي 13 و14 أكتوبر 1993م فانها تتوزع على بندين أساسيين :

البند الأول : وهو البرنامج الأساسي ويتضمن دراسة تقييمية للمركز منذ انشائه وانجاز دراسة تركيبية حول أنظمة الضمان الاجتماعي في افريقيا ومؤتمرا اقليميا حول الاندماج الافريقي في أفق أوروبا الموحدة وورشة شبه اقليمية حول المرأة والتنمية في شرق أفريقيا وانشاء بنك للمعطيات الاجتماعية للقارة وتوسيع قاعدة المقتنيات من الكتب والدوريات.

البند الثاني : ويشمل البرامج التي ستمول من خارج الميزانية العامة للمركز فانها ستنفذ بالتعاون مع هيئات ومؤسسات علمية قارية ودولية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر انجاز دراسات وابحاث متعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية للنهر الصناعي العظيم في الجماهيرية العظمى، والآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجفاف في أفريقيا والشباب وأزمة البطالة والمرأة والتشغيل، والعمالة الأفريقية والمهاجرين المغاربة في الجماهيرية وورشة وطنية بالتعاون مع الهيئة القومية للبحث العلمي وكلية العلوم الاجتماعية و التطبيقية حول تجربة الجماهيرية في ميدان العمل الاجتماعي (تحليل وتقييم) .

ويعمل المركز على تنظيم سلسلة من الدورات المحلية لتكوين أطر عليا في ميدان المحافظة على البيئة الاجتماعية تتركز حول تلقين المناهج والتقنيات كما سيعمل المركز على اقامة دورة تكوينية طويلة في ميدان الانماء الاجتماعي ، ويتوج هذا التكوين بدبلوم مهني معترف به من قبل كافة الدول الأفريقية . الى جانب ذلك يرصد المركز منحا لدعم الأبحاث في مجال التنمية الاجتماعية ودعم الطلبة الذين يحضرون أطروحات دكتوراه في نفس المجال .

هذه البرامج التي ذكرت وغيرها مما لم يذكر تعبر عن طموحات المركز الافريقي في أن يساعد أصحاب القرار والمخططين على فهم دقيق للمشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها قارتنا وما أكثرها واقتراح حلول كفيلة بحلها . واننا لمؤمنون أنه اذا توفرت الادارة الحسنة ووفّت الدول بمساهماتها المالية في ميزانية المركز فان طموحاتنا ستجد طريقها الى التحقيق .

أعود الى موضوع ندوتنا اليوم ، فبالاضافة الى ما جاء في كلمة اللجنة التحضيرية يرى المركز أن تحليل وتقييم جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الجماهيرية العظمى والتطلع الى آفاقها يناسب ظرفا حاسما في تاريخ البلد وهو يستعد للدخول في خطط وسياسات جديدة للتنمية تؤهله لاحداث البنيات وتوفير الامكانيات وانجاز المشاريع التي تصب كلها في هدف واحد ، وهو اسعاد الانسان الليبي وتوفير شروط رفاهه ليعيش حياة كريمة حرة في ظل الاختيارات الكبرى . ولا يملك أى عالم أو أى باحث الا أن يعبر عن اعجابه بالكيفية التي تواجه بها الجماهيرية العظمى التحديات الكبيرة التي تفرض على كل شريف أن يعبر عن تعاطفه معها والوقوف في صفها والاعراب عن الأمل في أن تكسب الرهانات الحضارية وتخرج منتصرة لتشرف قارتنا الافريقية وأمتنا العربية . وانتهز هذه الفرصة لأعرب للجماهيرية العظمى عن جزيل شكر المركز على ما يلقاه من أوجه الدعم والمساندة ، وأقول وأكرر أنه لولا دعم الجماهيرية العظمى لما استطاع المركز ان يستمر في

أداء مهامه . كما أود أن أشكر الهيئة القومية للبحث العلمي وأمينها وأعضاء اللجنة التحضيرية لندوتنا على ما بذله الجميع من جهود وما قدموه من مساعدات مادية ومعنوية لكى نلتقى اليوم لنتطارح في موضوع من أخطر مواضيع الساعة .

آمل لندوتنا كل النجاح لتسهم ولو بحظ بسيط في الخروج بأهدافنا التنموية من دائرة الحلم الى حيز التطبيق .

كلمة مدير عام الهيئة القومية للبحث العلمي

د . الطاهر الهادي الجهيمي

أيها الاخوة ....

بسم اللـه و باسم الفاتح العظيم ،،،،

احييكم وأرحب بكم في هذه النـدوة حـول " التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة: واقع وآفاق " وهي الندوة التي ننظمها في اطار برنامج للتعاون المشترك بين الهيئـة القوميـة للبحث العلمي والمركز الافريقي للبحث التطبيقى والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي .

اسمحوا لى بداية أن اتقدم بالشكر والتقدير الى اسـتاذنا الدكتـور محمـد مصطفـى قاباج مدير المركز الافريقي على تحمسـه وعلـى مسـاهمته الايجابيـة والاساسـية في بلـورة برنامج التعاون هذا ، وعلى ما بذله وزملاؤه في المركـز مـن جهـد وتعـاون ، مـع اللجنـة التحضيرية المشتركة التي قامت بالاعداد لهذه الندوة . ووفقـا للبرنـامج الموقـع بيننـا ، فـان الهيئة والمركز سيقومان باذن اللّـه بعقد ندوات أخـرى ، وتنفيـذ بعـض الانشـطة البحثيـة المشتركة التي نأمل من خلالها في حشد الامكانيات العلمية المتاحـة ، وتوظيفهـا في بلـورة قضايا اجتماعية واقتصادية حيوية تهم الشأن العربي كما تهم الشأن الافريقي .

أيها الاخوة ،،،

لعله من المناسب في هذه الكلمة أن أشير الى حرص الهيئة القومية للبحث العلمـي المستمد من توجهات ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة على دعم وتشجيع الاخوة الباحثين العلميين في جميع مجالات العلم والمعرفة ، والعمل علـى تنسيق وحشـد امكانـاتهم البنـاءة لخدمة قضايا وطننا وامتنا ، كما تحرص الهيئة على دعم وتشجيع الشباب المتميز ، وتنميـة قدراتهم ، ومساعدتهم في تحقيق طموحاتهم في اكتساب العلم والمعرفة .

أيها الاخوة ،،،

اعتقد أننا متفقون في أن التنمية الحقيقية - ومهما اختلف العلماء في مفهومها- لايمكن أن تتحقق لأى مجتمع الا اذا توفر لهذا المجتمع القدر الضروري من العلم والمعرفة. فالهوة الحقيقية التي تفصل بين المجتمعات الغنية المتطورة والمجتمعات الفقيرة المتخلفة ليست هي فجوة الدخل (Income gap) كما يتوهم بعض الاقتصاديين ، وانما الهوة الحقيقية بين هذه المجتمعات تكمن في الفرق الواضح بينها في القدرة على خلق العلم واستيعابه والسيطرة عليه وتوظيفه في تطوير التقنية وطرق الانتاج ، وفي اغناء الابعاد الاخرى الثقافية فيحياة المجتمع .

والتنمية الحقيقية أيضا لا يمكن شراؤها ولايمكن استيرادها فهي ليست بضاعة للتصدير ، مهما روجت لذلك الشركات المتعددة الجنسية أو غيرها .. فالتنمية القابلة للاستمرار هي تلك العملية المنسجمة ذاتيا ، وهي دائما نتاج محلى قد يستفيد من تفاعله مع الخارج ، ولكنه يظل نتاجا محليا على أي حال .

أيها الاخوة ،،،

لن أطيل عليكم في هذا . فندوتنا ستثرى بإذن ا لله مثل هذه القضايا . ولكن اسمحوا لى أن اعود فأشكر الاخوة رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية على الجهد الكبير والمنظم الذي بذلوه جميعا في سبيل الاعداد لهذه الندوة . واسمحوا لى أيضا أن انقل اليكم تحيات الأخ امين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني، وتمنياته لندوتكم بالنجاح والتوفيق في تحقيق أهدافها ، كما انقل اليكم اعتذاره عن عدم تمكنه من الحضور شخصيا لافتتاح هذه الندوة .

أيها الاخوة ......أحييكم مرة أخرى وأجدد الترحيب بكم .

وعلى بركة ا لله نفتتح أعمال هذه الندوة

الملحق 2

اللجنة التحضيرية لندوة التنمية
الاجتماعية والاقتصادية : واقع وآفاق
طرابلس (13 - 15 / 12 / 1993)

1 - د. مصطفى عمر التـــير .
2 - د. محمد مصطفى قـابـاج .
3 - د. يـاسين على الكبـــير .
4 - د. عمر التومي الشيـباني .
5 - أ. مفيدة خالد الزقـوزي .

الملحق 3

قائمة بالأوراق البحثية المقدمة لندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية:
واقع وآفاق ، طرابلس (13 - 15 \ 12 \ 1993)

المحور الاول : مفاهيم ونظريات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

1 ـ التنمية : مفاهيم ونظريات

اعداد : د. ياسين علي الكبير

تعقيب : د. الطاهر الهادي الجهيمي

2 ـ دور المنظمات الدولية في تطوير مفهوم التنمية من التنظير الاكاديمي الى الهاجس الاجرائي .

اعداد : د.محمد مصطفى قاباج

تعقيب : د. محمد لطفي فرحات

المحور الثاني : واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

1 ـ واقع التجربة التنموية العربية : مثال المجتمع الليبي

اعداد : د. مصطفى عمر التير

تعقيب : د. كريم الحسناوي

2- تقييم واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية : التجربة الليبية (70 - 1990) .

اعداد : د. محمد أبو سنينة

تعقيب : د. صالح الأرباح

المحور الثالث : استشراف مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

1 - التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية : دروس الماضي وتحديات المستقبل .

اعداد : د. صالح الميهوب

تعقيب : د. نوري بريون

2- التنمية الاجتماعية والاقتصادية : آفاق مستقبلية .

اعداد : د. ميلود المهذبي

تعقيب : د. عمر التومي الشيباني

الملحق 4

البرنامج العلمي

– يوم الاثنين : 13 الكانون 1993م .

– 10 . 00 **جلسة الافتتاح**

رئيس الجلسة : د. عمر التومي الشيباني .

– كلمة اللجنة التحضيرية .

– كلمة المدير التنفيذي للمركز الافريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي .

– كلمة مدير عام الهيئة القومية للبحث العلمي .

– 10 . 45 **– حفل استقبال .**

– 11. 30 **– الجلسة الاولى**

– المحور الاول : مفاهيم ونظريات التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

رئيس الجلسة : د. مصطفى التير

* التنمية مفاهيم ونظريات .

اعداد : د. ياسين علي الكبير .

تعقيب : د. الطاهر الهادي الجهيمي .

مناقشة عامة .

17. 00 – – الجلسة الثانية

– رئيس الجلسة : د. ياسين الكبير .

* دور المنظمات الدولية في تطوير مفهوم التنمية : من التنظير الاكاديمي الى الهاجس الاجرائي

اعداد : د. مصطفى قاباج .

تعقيب : د. محمد لطفي فرحات .

يوم الثلاثاء : 14 الكانون 1993م

9. 00 – – الجلسة الثالثة

– المحور الثاني : واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

رئيس الجلسة : د. بشير زغوان

* واقع التجربة التنموية العربية : المثال الليبي

اعداد : د. مصطفى عمر التير .

تعقيب : د. كريم الحسناوي .

مناقشة عامة

11 . 00 – استراحة

11. 30 – – الجلسة الرابعة

– رئيس الجلسة : د. محمد مصطفى قاباج

* تقييم واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية : التجربة الليبية (1970 ـ 1990) .

اعداد : د. محمد ابو سنينة .

تعقيب : د. صالح الامين الارباح .

مناقشة عامة .

يوم الاربعاء : 15 الكانون 1993 م

— 9. 00 — الجلسة الخامسة

- المحور الثالث : استشراف مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

رئيس الجلسة : د. بشير ابو قيلة .

* التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية : دروس الماضي وتحديات المستقبل .

اعداد : د. صالح الميهوب .

تعقيب : د. نوري بريون .

مناقشة عامة .

— 11 . 30 — الجلسة السادسة

- رئيس الجلسة : د. بشير ابو قيلة .

* التنمية الاجتماعية والاقتصادية : آفاق مستقبلية .

اعداد : د. ميلود المهذبي .

تعقيب : د. عمر التومي الشيباني .

مناقشة عامة .

— 14 . 00 — الجلسة الختامية

الملحق 5

المشاركون في أعمال الندوة العلمية حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية : واقع وآفاق طرابلس (13 - 15 \ 12 \ 1993)

* السفراء وممثلو السلك الدبلوماسي العاملون في الجماهيرية .

1 - سفير المملكة المغربية .

2 - سفير جمهورية السودان .

3 - سفير الجمهورية التونسية .

4 - القائم باعمال دولة الكويت .

5 - القائم باعمال غانا .

6 - القائم باعمال الجمهورية الجزائرية .

7 - القائم باعمال اليمن .

8 - ادارة المنظمات الدولية .

* الهيئات ومدراء أمناء المراكز البحثية .

9 - مدير عام الهيئة القومية للبحث العلمي .

10 - مدير معهد الانماء العربي .

11 - مدير الهيئة العامة للشؤون الاجتماعية .

12 ـ المدير التنفيذي للمركز الافريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي .

13 ـ أمين مركز البحوث الاقتصادية .

14 ـ أمين المركز العربي لابحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية .

15 ـ أمين مركز الدراسات الافريقية .

16 ـ أمين مركز دراسات البحر الأبيض المتوسط .

17 ـ أمين المركز المتقدم للعلوم الادارية والمالية .

18 ـ أ. احمد محمد البلوقة	المصرف التجاري الوطني
19 ـ أ. أمين مازن	رابطة الكتاب والادباء
20 ـ أ. ابراهيم موسى	مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية
21 ـ د. احمد محسن	كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية
22 ـ أ. احمد على محمود	الهيئة القومية للبحث العلمي
23 ـ د. احمد محمد جلالة	الهيئة القومية للبحث العلمي
24 ـ أ. احمد على نعامة	شركة الاستثمارات الخارجية
25 ـ أ. ابتسام النويري	كلية المحاسبة – غريان
26 ـ د. بشير حسنى زغوان	الهيئة القومية للبحث العلمي
27 ـ د. باسم سرحان	كلية التربية – جامعة الجبل الغربي
28 ـ د. على المصري	كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الفاتح
29 ـ أ. حماد الغزالي	كلية التربية – جامعة الفاتح
30 ـ الاخ حسن البرقلي	معهد التخطيط والدراسات
31 ـ الاخ الحبيب محمد بلقاسم	معهد التخطيط والدراسات
32 ـ د. خيري الصغير	الهيئة القومية للبحث العلمي
33 ـ الاخ خليفه احمد السويكي	مصرف الامة

34 ـ الاخ خالد سعيد البارونـي	مركز بحوث النفط
35 ـ أ.رمضان المبروك	الهيئة القومية للبحث العلمي
36 ـ د. سالمة عبد الجبـار	كلية الـعلوم الاجتماعية
37 ـ أ. سعيد محمد عمر	الهيئة القومية للبحث العلمي
38 ـ أ. سام ابراهيم ختم	الهيئة القومية للبحث العلمي
39 ـ الاخت سوزان ابراهيم	الهيئة القومية للبحث العلمي
40 ـ د. صالح الاربـاح	الهيئة القومية للبحث العلمي
41 ـ د. صالح الميـهوب	معهد التخطيط والـدراسات
42 ـ د. صلاح عبد البديع	كلية الزراعة - جامعة الفاتح
44 ـ د. صالح ميلود سحبون	امانة اللجنة الشعبية للاستصلاح
45 ـ د. عمر التومي الشيباني	الهيئة القومية للبحث العلمي
46 ـ د. على فهمى خشيم	كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية
47 ـ د. على مصطفي بن الاشهـر	الهيئة القومية للبحث العلمي
48 ـ أ. عائشة بن مسعود	كلية التربية جامعـة الفاتح
49 ـ أ. عتيق على سليـمان	المركز العربي لابحاث الصحراء
50 ـ الاخ عبد الله عثـمان	معهد التخــطيط والدراسات
51 ـ الاخ عبد الحكيم محمد خلف	امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد
52 ـ أ. عمر الحامدي	مؤتمر الشـــعب العربي
53 ـ د. فاضل الامين	كلية المعلوم الاجتماعية - جامعة الفاتح
54 ـ د. فهمية شرف الدين	معهد الانمـاء العربي - بيروت
55 ـ د. فوزية عمـار	كلية الـتربية - جامعة الفاتح
56 ـ الاخ قاسم تنـتوش	المركز الافريقي للبحـث التطبيقيوالتدريـب في مجال الانماء الاجتماعي

57 ـ الاخت فاطمة عثمان	كلية التربية جامعة الفاتح
58 ـ الاخ عمر محمد البنـداق	كلية التـربية جامعة الفاتح
59 ـ أ. كميلة النطاح	كلية العلوم الاجتماعية– جامعة الفاتح
60 ـ د. كريم الحسـناوي	كلية الاقتصاد – جامعة سبها
61 ـ أ. لميس القابسي	المركز الافريقي للبحث التطبيقـي والتدريـب في مجال الانماء الاجتماعي
62 ـ الاخت ليلى الشعافـي	الهيئة القومية للبحث العلمي
63 ـ د. محمد ابو سنينة	كلية الاقتصاد – جامعة قاريونس
64 ـ أ مفيدة خالد الزقوزي	الهيئة القومية للبحث العلمي
65 ـ د. مصطفى عمـرالتير	الهيئة القومية للبحث العلمي
66 ـ د. محمد بن إسماعيل	الهيئة القومية للبحث العلمي
67 ـ أ. محمـد ددش	الهيئة القومية للبحث العلمي
68 ـ د. منيرة الشلي	كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الفاتح
69 ـ مؤمن عبيد	كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الفاتح
70 ـ أ. موسى زلوم	كلية التربية – جامعة الفاتح
71 ـ د. مصطفى حسن على	معهد التخطيط والدراسات
72 ـ د. محمد لطفي فرحات	معهد التخطيط والدراسات
73 ـ د. ميتم صالح عجام	معهد التخطيط والدراسات
74 ـ أ. مفـتاح طه محمد	معهد التخطيط والدراسات
75 ـ د. مصطفى سليمان	كلية الزراعة – جامعة الفاتح
76 ـ أ. محمود جدور	كلية التربية – جامعة الفاتح
77 ـ الاخ محمود محفوظ الزقلعي	مركز البحوث الصناعـية

78 - الاخ مسعود العريـفي	الهيئة القومية للبحث العلمي
79 - الاخ محمد بشير الطيب	المنظمة العالمية للطـاقة
80 - د. نوري بريــون	مصرف ليبيا المركــزي
81 - د. نجية الشاذلي بن جــديد	الجزائـر
82 - الاخت نفيس جورجس	برنامج الامم المتحدة للانمـاء الاجتمـاعي طرابلس .
83 - الاخت ندى سالم	برنامج الامم المتحدة للانمـاء الاجتمـاعي طرابلس .
84 - د. ياسين علي الكبير	المركز الافريقي للبحث العلمـي التطبيقـي والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي
85 - د. يوسف المهرك	الهيئة القومية للبحث العلمي

